عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين

سليمان عبد الحميد المدهون

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1445هـ – 2023 م

دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين

إعداد :

سليمان عبد الحميد المدهون

بكالوريوس إدارة الاعمال ، جامعة مؤتة /الاردن

المشرف: د. ثمين هيجاوي

قُدِمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة

مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – معهد التنمية المستدامة

جامعة القدس – أبو ديس

1445هـ - 2023م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

إجازة رسالة

دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين

اسم الطالب: سليمان عبد الحميد المدهون

الرقم الجامعي: 22011835

المشرف: د. ثمين هيجاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2023/12/30 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة د. ثمين هيجاوي التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً: د. فراس بركات التوقيع .....
3. ممتحناً خارجياً: د. عامر جبر التوقيع .....

القدس – فلسطين

1445هـ-2023م

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي عملي هذا إلى خاتم الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمّد عليه الصّلاة والسلام، الذي كان مصدر إلهام لا ينضب في رحلتي العلميّة...

إلى والديّ الغاليينِ، اللذينِ زرعا فيّ حبّ التقوى والعلم، وأرشداني بصبرهما وحكمتهما، وكانا دائمًا مصدر الدعم والإلهام في كلّ خطوة أخطوها....

إلى زوجتي العزيزة، رفيقة دربي في الحياة، التي وقفت إلى جانبي بكلّ محبّة وتفهم، شاركتني أفراحي وتحدّياتي، وكانت نِعم السند في رحلتي الأكاديمية....

إلى أبنائي الأعزاء، الذين هم فرحة قلبي وأملي في المستقبل، أتمنّى أن يكون هذا العمل مصدر إلهام لهم ليسلكوا دروب العلم والمعرفة بشغف وإصرار...

وإلى كلّ أفراد عائلتي وأصدقائي وزملائي وزميلاتي، الذين وفّروا لي بيئةً داعمةً ومحفزةً، وشجّعوني بكلماتهم وأفعالهم في كلّ مرحلة من مراحل دراستي....

وإلى شهداء فلسطين والجرحى شَفاهم الله والأسرى فكّ الله قيدهم

أخيرًا، إلى أساتذتي الأفاضل، الذين رَبْوني على حبّ العلم والتعلّم، وقدموا ليَ الدعم والمعرفة والتوجيه، كانت حكمتهم وإرشاداتهم كالنور الذي يهديني في طريقي.

الباحث / سليمان عبد الحميد المدهون

إقـــرار

أقر أنا معد الرسـالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجسـتير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصّـة، باسـتثناء ما تم الإشـارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسـالة أو أيّ جزء منها لم يقدم لنيل أيّ درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع.....

سليمان عبد الحميد المدهون

التاريخ: 30 / 12 /2023م

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين، المنعم بالتوفيق والهداية في كلّ خطوات حياتي، الذي يسّر لي درب العلم والمعرفة بالانضمام إلى الدراسات العليا في جامعة القدس (أبو ديس)، فكانت رحلتي معها زاخرةً بالإنجازات والتّحدّيات.

وبقلبٍ مفعمٍ بالامتنان، أتقدم بخالص الشّكر وعميق العرفان إلى أُستاذي الفاضل الدكتور ثمين الهيجاوي، الذي كان له الفضل الكبير في رعايتي أكاديميًا ومَعنويًا، والذي أضاء لي درب البحث العلميّ بتوجيهاته القيمة ودعمه اللامحدود، حيث كان لهذا الدعم الأثر البالغ في إنجاز هذه الدراسة.

وأتقدم أيضًا بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الأفاضل في معهد التنمية المستدامة بجامعة القدس أبو ديس، الذين كان لهم دور محوريّ في بِناء مسيرتي الأكاديمية وتزويدي بالمعرفة والخبرة اللازمتين وإلى زملائي وزميلاتي في العمل ببنك القدس، أقدم شكري العميق لما لقيته من دعم وتعاون لا مثيلَ له خلال فترة إعداد هذه الدراسة، فقد كانت مشاركتكم ومساندتكم لي خلال هذه الرحلة عونًا كبيرًا لي.

وأشكر أيضًا كلّ الإخوة والأصدقاء وزملائي في الدراسة، الذين قدموا ليَ النصح والإرشاد في أوقات الشّدة واليسر، وكلّ مَن أسهم بشكل أو بآخر في تحقيق هذه الدراسة وإتمامها؛ لتخرجَ إلى حيّز الوجود.

الباحث / سليمان عبد الحميد المدهون

ملخّص الدراسة بالعربية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ، من خلال تقييم جهود السلطة وتحليلها على صعيد الإطار المؤسّسيّ، وكذلك المنظومة التشريعية والرقابية، وتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ، ووضع السياسات الاحترازية الكلّية. واعتمدتِ الدراسة على المنهجِ الوصفيّ التحليليّ من خلال إجراء دراسة ميدانية باستخدام استبانتين، الأولى طُبِقت على عينةٍ مكونةٍ من (20 مديراً عامّاً –مديراً إقليميًّا) في البنوك ومؤسّسات الإقراض وشركات الدفع، والثانية على عينة مكونة من (82) من أصحاب محلات الصِّرافة. وقد أُظهرتِ النتائج وجودَ بنيةٍ مؤسّسيةٍ داخل سلطة النقد داعمةٍ لمهامّ الاستقرار الماليّ، وتقدم ملموس في تطوير البيئة التنظيميّة والرقابية، وجهود تطويرية للبنية التحتية الماليّة، وبخاصّة على صعيد التحول الرقميّ، إلى جانب فعالية إطار السياسة الاحترازية الكلية في الحدّ منَ المخاطر النظامية. وفي ضَوء النتائج، خَلُصَتِ الدراسة إلى مجموعةٍ منَ التوصيات لتعزيز دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ من خلال سدّ الفجوات الحالية، ووضع إستراتيجياتٍ شاملةٍ تركّز على نشر الوعي، وتعزيز التواصل مع القطاعات الماليّة المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار الماليّ، سلطة النقد الفلسطينية، القطاع الماليّ، البنوك، الرقابة المصرفية، الأزمة الماليّة .

The Role of the Palestinian Monetary Authority in Achieving Financial Stability from the Perspective of Those Working in The Palestine Financial Sector.

Prepared by: Sulaiman Abed Alhameed Almadhoun

Supervisor: Dr. Thameen AL- Hijjawi

Abstract

This study aims to shed light on the role of the Palestinian Monetary Authority in promoting financial stability through evaluating and analysing its efforts at the institutional framework level as well as the legislative and regulatory system, developing the financial system's infrastructure, and developing macroprudential policies. The study adopted a descriptive and analytical approach by conducting a field study using two questionnaires. The first questionnaire was administered to a sample of 20 general managers in banks, lending institutions and payment companies, while the second was given to a sample of 82 exchange shops. The results revealed the existence of an institutional framework within the Monetary Authority that supports financial stability tasks, tangible progress in developing the regulatory environment. The Monetary Authority has also worked to develop the financial infrastructure, particularly in terms of digital transformation. In addition, the macroprudential policy framework has proven effective in mitigating systemic risks. In light of the results, the study provides recommendations to enhance the Monetary Authority's role in achieving financial stability by addressing existing gaps and developing comprehensive strategies that focus on raising awareness and improving communication with various financial sectors.

Keywords: financial stability, economic growth, Palestinian Monetary Authority, banking supervision, financial crisis

الفصل الأول

خلفية الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الماليّ واحدًا منَ الأهداف الرئيسيّة للدول حول العالم، نظرًا للدور الحيويّ الذي يؤدّيه في تحقيق الازدهار الاقتصاديّ والسياسيّ. ويمكن فهم الاستقرار الماليّ على أنه القدرة التي يملكها النظام الماليّ على تسهيل العمليات الاقتصادية وتعزيزها، وإدارة المخاطر، وامتصاص الصّدمات الناتجة عنِ الضّغوط الداخلية والخارجية (Bluedorn &Chen., 2020). وتؤدّي البنوك المركزية أدوارّاً رئيسيّة في تحقيق الاستقرار الماليّ والحفاظ عليه، حيث تصبح هذه المُهمّة أكثرَ تعقيدّاً في المناطق التي تواجه تحدّياتٍ اقتصاديّة، مثل فلسطين – وهي محور التركيز في الدراسة الحالية.

ففي السياق الفلسطينيّ، تأسّست سلطة النقد الفلسطينية في العام 1995 على أنّها مؤسّسة مستقلة في ظلّ عدم وجود بنك مركزيّ فلسطينيّ، وفي العام 1997 أصدر المجلس التشريعيّ قانونًا يدعم وجود سلطة النقد، ويساعدها على ضمان سلامة العمل المصرفيّ والحفاظ على الاستقرار النقديّ والماليّ والنموّ الاقتصاديّ، ويعتبر استقرار القطاع الماليّ في فلسطين من أهمّ أهداف سلطة النقد، ويتصدر أولويات عملها كأيّ بنك مركزيّ في العالم، وقد بذلت سلطة النقد جهودًا حثيثة لمواصلة الارتقاء به وتطويره باتّباع الممارسات الدولية الفضلى، وينصبّ اهتمام سلطة النقد بالدرجة الأولى على أن يكونَ القطاع الماليّ عمومًا والمصرفيّ خصوصًا قادرًا على العمل ومواجهة أيّ مخاطر وتأثيرات سلبية على نموّ الاقتصاد وتطوره، وبما يضن قيام هذا القطاع بمهامه بكلّ كفاءة وفاعلية (سلطة النقد الفلسطينية, 2023).

وعلى الرّغم من البيئة الخارجية الصّعبة في فلسطين والتي تتميز بالقيود الإسرائيلية وعدم الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ، أظهر القطاع الماليّ الفلسطينيّ مرونةً عاليةً في الصّمود أمام التحدّيات السياسيّة والاقتصادية وامتصاص الصدمات وتجاوزها، حيث يُعزى الكثير من ذلك إلى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والإشراف الموجّه على أداء القطاع الماليّ، والالتزام بضمان الثقة في النظام الماليّ (اتحاد المصارف العربية، 2020)، كما يُعزى ذلك أيضًا إلى التحول الرقميّ المتزايد والبنية التحتية لأنظمة الدفع الالكترونية، وكذلك الحلول التكنولوجية الماليّة التي ظهرت في فلسطين بفضل سلطة النقد وتعاون المؤسّسات الماليّة فيها لا سيّما البنوك (Al-Daya et al., 2021).

ومع ذلك، فإنّ الحفاظ على الاستقرار الماليّ لا يمكن تحقيقه خلال مجموعة منَ الإجراءات واللوائح فقط، بل يتطلب أيضًا المراقبة المستمرّة، ومواكبة التغيرات العالميّة واتخاذ التدابير الاحترازية التي تساعد على التكيف مع التغييرات الماليّة العالميّة والتحدّيات المحلّية. ويتطلب هذا بقاء سلطة النقد الفلسطينية والمؤسّسات الماليّة المرتبطة بها في حالة يقظة دائمة ومتابعة كافة التفاصيل التي تعزّزُ القدرة على الوصول إلى الاستقرار الماليّ.

وتعتبر المنظومة التشريعية والرقابية أساسًا لتحقيق الاستقرار الماليّ، حيث توفّر التشريعات المعدة بشكل جيد، ليس فقط وضوحًا في الأدوار والمسؤوليات، ولكنّها أيضًا تمدّ سلطة النقد بالأدوات اللازمة للتحرك بسرعة وحزم في أوقات الضغط الماليّ. فعلى سبيل المثال، بعد أزمة الأسواق الماليّة العالمية في عام 2008، قامت العديد من الدول بإصلاح المنظومات التشريعية والرقابية لتعزيز صلاحيات بنوكها المركزية والجهات الماليّة التنظيمية (Young & Park, 2013).

وبالنظر إلى التحّديات السياسيّة الفريدة في فلسطين، يصبح وجود بيئة تشريعية داعمة أمرًا أكثر أهميّةً لضمان قدرة السلطة النقد على العمل بفعالية.

وتُعدّ البنية التحتية عنصرًا هامًا أيضًا في تعزيز دور البنوك المركزية والجهات الماليّة التنظيميّة في تحقيق الاستقرار الماليّ. وتشمل البنية التحتية للنظام الماليّ عناصر ملموسة، مثل شبكات البنوك ونظم الدفع، وعناصر غير ملموسة، مثل الثقة الماليّة ونُظم المعلومات، كما يمكن للبنية الماليّة المتقنة أن تمنع المخاطر النظامية، وتعزّز الشمول الماليّ، وفي النهاية تحقق النموّ الاقتصاديّ. وبالنظر الى النظام الماليّ الفلسطينيّ، لا يمكن التقليل من أهميّة دور سلطة النقد في تشكيل هذه البنية، بالنظر إلى وظائفها الرقابية والتنظيمية.

وهنالك عنصر آخر ذو أهميّة في هذا السياق وهو إطار السياسات الاحترازية الكلّية الذي يساعد في تحديد المخاطر النظامية وتقييمها وتخفيفها. ويختلف هذا الإطار عنِ الرقابة المصرفية المعتادة التي تركّز على المؤسّسات الماليّة الفردية، لا سيّما وأنه يتعامل مع النظام الماليّ ككل (Edge et al., 2017). وفي فلسطين، تؤدّي السياسات الاحترازية الكلّية التي تُمرّرها سلطة النقد الفلسطينية دورًا كبيرًا في تحديد الاستقرار الماليّ. ويعتبر دور السياسات الكليّة الاحترازية أكثر أهميّةً خصوصًا في التحدّيات التي تواجه فلسطين، بما في ذلك الاضطرابات السياسية والقيود الاقتصادية.

ورغم أنّ القطاع الماليّ في فلسطين ليس ناضجًا مثل العديد من الدول الأخرى، إلا أنه أظهر المرونة في مواجهة التحدّيات المتعددة، حيث يتألف هذا القطاع من مزيج من البنوك التقليدية ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع، ويؤدّي هذا القطاع دورًا أساسيًا في الاقتصاد الفلسطينيّ.

وعليه، يمكن القول: إنّ الوظائف التنظيمية والرقابية لسلطة النقد ضرورية لضمان استقرار القطاع الماليّ وشفافيته ومسؤوليته.

وفي الختام، يتطلب فهم دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ دراسة الإطار المؤسسيّ والمنظومة التشريعية والرقابية والبنية التحتية للنظام الماليّ وإطار السياسات الاحترازية الكلية؛ فمع استمرار القطاع الماليّ في فلسطين في التطور، ستتطور أيضًا الأدوار والتحدّيات التي تواجه السلطة النقدية. وعليه، يهدف البحث الحاليّ إلى إلقاء الضّوْء على هذه الديناميكيات والمساهمة في الفهم الأوسع لدور سلطة النقد في الاستقرار الماليّ، وذلك بالتركيز على فلسطين، كونها تعكس واحدةً منَ السياقات السياسية والاقتصادية المعقدة.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعمل سلطة النقد الفلسطينية جاهدةً لتحقيق الاستقرار الماليّ في ظلّ التحدّيات الصّعبة التي تواجهها البلاد وبالتالي، يتعين عليها تبنّي استراتيجيات وسياساتٍ وممارساتٍ ماليةٍ شاملة بهدف تعزيز دورها في تحقيق الاستقرار الماليّ من خلال المؤسّسات الماليّة العاملة في فلسطين بمختلف أنواعها.

وبالنظر إلى التجارب الدولية في مجال تحقيق الاستقرار الماليّ والمحدّدات التي ذُكِرت في التقارير الصّادرة عن صندوق النقد الدوليّ (2023) وصندوق النقد العربيّ (2023)، نجد هنالك العديد منَ العوامل التي يمكن لسلطة النقد الفلسطينية تعزيز تحقيق الاستقرار الماليّ من خلالها، وأبرزها الإطار المؤسّسيّ والمنظومة التشريعية والرقابية والبنية التحتية للنظام الماليّ وإطار السياسات الاحترازية الكلية.

وفي ضَوء ما تقدم، تتضح مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

ما هو دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ وذلك من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين؟

1.3 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحاليّة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ) كيف يُعزّز الإطار المؤسسيّ لسلطة النقد الفلسطينية قدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين؟

ب) كيف تتكيف آليات سلطة النقد الفلسطينية التشريعية والتنظيمية مع البيئة الماليّة المتغيرة؟

ت) أيّ المبادرات والإستراتيجيات انتهجَتّها السلطة النقد الفلسطينية في تطوير بنيةٍ ماليةٍ قوية وصيانتها، وما هي نقاط الضّعف التي تحتاج إلى التحسين؟

ث) ما مدى فعالية إطار السلطة النقد الفلسطينية للسياسة الكلّية الوقائية في التخفيف من المخاطر النظامية وضمان القدرة على الاستقرار في النظام الماليّ؟

ج) ما هي المساهمات والتحدّيات والإستراتيجيات الرئيسيّة لسلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين؟

1.4 مُبرّرات الدراسة:

تتطلب الخلفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعقدة لفلسطين التعمّقَ في الآليات التي تدير استقرارها الماليّ، وخصوصًا دور سلطة النقد الفلسطينية في هذا الجانب، وهنالك العديد من المبرّرات التي تدعم تطبيق هذه الدراسة من ناحية نظرية وعملية كما هو مفصّل أدناه:

أولًا: مع استمرار تطور المشهد الماليّ العالميّ مع ظهور العملات الرقمية، وابتكارات التكنولوجيا الماليّة، والأنظمة الماليّة المتتابعة بشكل متزايد، يصبح فهم كيفية دور سلطة النقد الفلسطينية في التكيف مع هذه التغيرات أمرًا بالغ الأهميّة. ونظرًا للوتيرة السريعة للابتكارات الماليّة عالميًا، يجب أن يكون النظام الماليّ الفلسطينيّ قويًا وقابلًا للتكيف واستباقيًا. وعليه، يمكن أنّ يوفّر تقييم دور سلطة النقد الفلسطينية في هذا السياق رُؤىً قَيمَةً لصُنّاع القرار والمؤسّسات الماليّة والجهات المعنية الدولية.

ثانيًا: يَعتبرُ المجتمع الدوليّ والمستثمرون المحتملون الاستقرارَ الماليّ مؤشّرًا للصّحّة الاقتصادية وفرص الاستثمار المحتملة، وبالتالي، قد يؤثّر التحليل الشامل لدور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ على تدفقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر والتعاون الدوليّ والتصوّر العام للبيئة الاقتصادية لفلسطين، كما يمكن أن يخلق التركيز على القوة ومعالجة نقاط الضعف فرصةً ذهبيةً لزيادة التعاون الاقتصاديّ على نطاق عالميّ.

ثالثا: يخدم هذا البحث الغرض التعليميّ، حيث يمكن أن تعمل هذه الدراسة على أنّها نقطةٌ مرجعية، تقدم نظرةً عميقةً إلى دور سلطات النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ في البيئات الاقتصادية والسياسية المعقدة. ويمكن أيضًا لمثل هذه المساعي الأكاديميّة أن تمهّد الطريق لمزيد منَ الدراسات والمناقشات

والنقاشات التي تثري النسيج الأكاديميّ للدراسات الماليّة المتعلّقة بفلسطين بشكل خاصّ والشرق الأوسط بشكل عام.

رابعاً: يمكن للمنظّمات الماليّة المحلّية، بما في ذلك البنوك ومؤسّسات الإقراض ومُقدّمو خدمات الدفع والصّرّافون الاستفادة من نتائج الدراسة من خلال فهم الإستراتيجيات والتحدّيات واتجاهات سلطة النقد في التعامل معها، بحيث يمكن لهذه الكيانات تنسيقَ ممارساتها بشكل أفضل، وتوقّع التغييرات التنظيمية، والمساهمة بفعاليةٍ أكبر في النظام الماليّ الفلسطينيّ.

1.5 أهداف الدراسة:

1.5.1 الأهداف العملية:

تهدف الدراسة الحاليّة إلى تقديم تقييمٍ شاملٍ لدور سلطة النقد الفلسطينية في توجيه الاستقرار الماليّ في فلسطين، شاملاً الإطار المؤسّسيّ والمنظومة التشريعية والرقابية والبنية التحتية للنظام الماليّ وإطار السياسات الاحترازية الكلّية إلى جانب الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار الماليّ.

ولتحقيق الهدف الرئيسيّ للبحث، سيتم العمل على تحقيق الأهداف الآتية:

أ) دراسة تطور آليات السلطة النقد الفلسطينية التشريعية والتنظيميّة وقوّتها، مع التركيز على قابليتها للتكيف في بيئةٍ ماليةٍ سريعة التّغيّر.

ب) تقييم الإطار المؤسسيّ لسلطة النقد الفلسطينية بشكل نقديّ، مع تحديد نقاط القوة والضّعف والقدرة على مواجهة التحدّيات الماليّة الحالية والناشئة.

ت) التحقق من دور سلطة النقد الفلسطينية في تطوير بنية مالية قوية وصيانتها، من خلال تحديد الإنجازات والمبادرات الجارية، ومجالات التحسين المحتملة ومعرفتها أيضًا.

ث) تحليل إطار السياسات الاحترازية الكلية، مع التركيز على فعاليتها في الحدّ من المخاطر النظاميّة، وتعزيز القدرة على الصّمود داخل نظام فلسطين الماليّ.

ج) تقييم الاستقرار الماليّ بشكل شامل من خلال تجميع النتائج، وتقديم منظورٍ شاملٍ على المساهمات والتحدّيات والإستراتيجيات التي تسعى سلطة النقد الفلسطينية من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين.

1.5.2 الأهداف العلميّة:

أ) تسهم هذه الدراسة في تسليط الضّوء على مؤشّرات الاستقرار الماليّ في فلسطين من خلال الاطّلاع على سياسات سلطة النقد الفلسطينية واستراتيجيّاتها لتحقيق الاستقرار الماليّ وكذلك يمكن للباحثين دراستها من خلال إجراء المزيد منَ الدراسات التطبيقية ومحاولة تقديم توصيات تُسهم في حلّ المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطينيّ.

ب) اكتساب معارف جديدة متعلقة بدراسة مؤشّرات الاستقرار الماليّ في فلسطين

ج) يعتبر موضوع الاستقرار الماليّ من الموضوعات المهمّة، لذا يمكن أن تسهمَ الدراسة في إمداد المكتبة العربية بالعلم والمعرفة والخبرة حول هذا الموضوع.

1.6 نموذج الدارسة

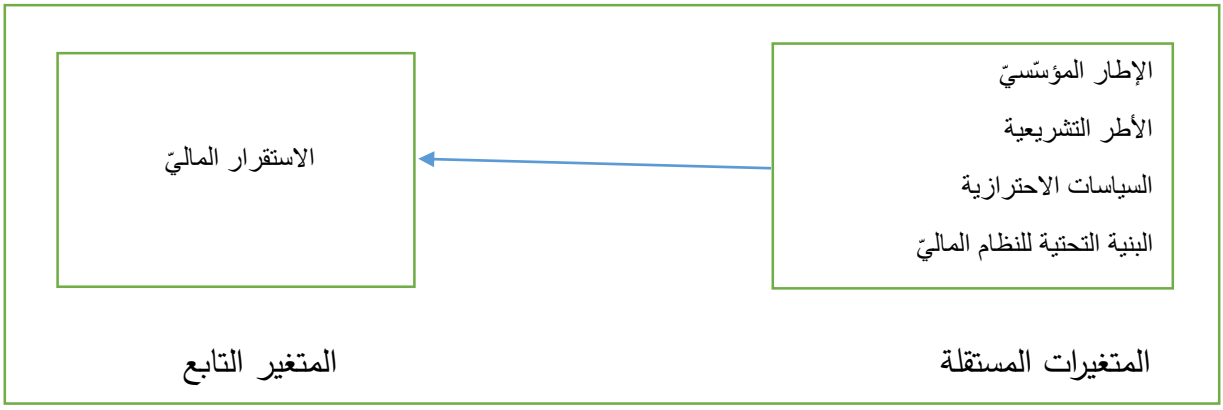

نموذج الدراسة (1) ، المصدر: إعداد الباحث

1.7 فَرضيّات الدراسة

تسعى الدراسة الحاليّة إلى فحص صِحّة الفَرضيّات الآتية:

أ) يُعزّز الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية بشكل كبير قدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين.

ب) التغييرات التطورية في آليات سلطة النقد الفلسطينية التشريعية والتنظيمية تُعزّز بفعالية قدرتها على التكيف مع المشهد الماليّ المتغير.

ت) مبادرات سلطة النقد الفلسطينية في تطوير بنية مالية قوية وصيانتها، أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في تحسين استقرار الوضع الماليّ في فلسطين.

ث) يؤدّي إطار سلطة النقد الفلسطينية للسياسة الكلّية الاحترازية دورًا حاسمًا في التخفيف من المخاطر النظاميّة وضمان تحقيق الاستقرار في النظام الماليّ الفلسطينيّ.

ج) يظهر تقييم المجالات المختلفة (المؤسسيّة، التشريعية، البنية التحتية، والسياسة الكلية الاحترازية)، مساهمةً كبيرةً من سلطة النقد الفلسطينية في ضمان الاستقرار الماليّ في فلسطين.

1.8 مصطلحات الدراسة:

1.8.1 الاستقرار الماليّ (القطاع الماليّ):

وفقاً لصندوق النقد الدوليّ، يشير الاستقرار الماليّ إلى "قدرة النظام الماليّ على مقاومة الصّدمات وقدرته على إجراء وظائفه الأساسّية بسلاسة، حتّى بعد الأحداث السلبية" (Bluedorn et al., 2013).

ويُعرّف الباحث (الاستقرار الماليّ) في هذا البحث، وفي سياق فلسطين ودور سلطة النقد الفلسطينية، على أنه "العمل المتناغم بين سلطة النقد الفلسطينية والمنظّمات الماليّة، والذي يهدف إلى تقليل أثر الأزمات الخارجية من خلال التخصيص الفعال للموارد والممارسات الماليّة الفعالة بهدف الحفاظ على الثقة في النظام الماليّ الفلسطينيّ".

1.8.2 الإطار المؤسّسيّ:

يُعرّف (الإطار المؤسّسيّ) على أنه "الهيكل التنظيميّ وآليات الحَوكمة والسياسات الداخلية التي توجّه العمليات والاتجاه الاستراتيجيّ لسلطة النقد" (World Bank, 2017).

ويُعرّف الباحث (الإطار المؤسّسيّ) لسلطة النقد الفلسطينية على "أنّه شبكةٌ متشابكة من نماذج الحَوكمة، والسياسات الداخلية، والتسلسل الهرميّ، والقواعد الثقافية التي تقود عمليات اتخاذ قرارات السلطة واستجابتها للتغييرات الماليّة والمسار الإستراتيجيّ العام".

1.8.3 المنظومة التشريعية والرقابية:

تُشير إلى مجموعة القوانين والمراسيم والقواعد واللوائح التي تمّ تنفيذها أو اعتمادها لمراقبة وتوجيه العمليات والسلوك ومعايير المؤسّسات الماليّة وتوجيهها ضمن منطقة معينة (Basel Committee on Banking Supervision, 2012).

وتُعرف في هذا البحث على "أنها آليات وأدوات الحَوكمة المصمّمة للاستجابة للتعقيدات الماليّة المحلّية وَفْقَ منظومةٍ تشريعيةٍ واضحةٍ، وذلك لضمان العمل الأخلاقيّ والآمن والتقدميّ للكيانات الماليّة في فلسطين".

1.8.4 البنية التحتية الماليّة:

تُعبر البنية التحتية الماليّة عنِ الأساس الذي يقوم عليه نظام بلد معين ماليًا، بما في ذلك نُظُم الدفع، ونُظُم تسوية الأوراق الماليّة، وسِجلّات الائتمان، وغيرها منَ العناصر الأساسيّة التي تُعزّز الكفاءة والاستقرار والشّمول في القطاع الماليّ (World Bank, 2016).

وفي هذا البحث، يَعتبر الباحث (البنية التحتية الماليّة) ليست فقط الأنظمة المادية والتقنية الموجودة، ولكن أيضًا الجوانب النوعيّة مثل الثقة، والاعتمادية، والشّمول التي تمكّنُ وتحسّنُ المعاملات الماليّة، وتخصيص الائتمان، والزخم الاقتصاديّ العام في فلسطين.

1.8.5 إطار السياسة الكلّية الاحترازية:

تُعرف على "أنها السياسات التي تهدف إلى ضمان استقرار النظام الماليّ ككلّ من خلال التخفيف من المخاطر النظاميّة ومنع تراكم الاختلالات الماليّة" (Bank for International Settlements, 2011).

ويُعرفها الباحث على "أنها إستراتيجيات سلطة النقد الفلسطينية الاحترازية التي تستند إلى البيانات التجريبية والنمذجة التنبؤية لحماية النظام الماليّ الفلسطينيّ".

1.8.6 سلطة النقد الفلسطينية:

سلطة النقد الفلسطينية هي مؤسّسة عامة مستقلة مسؤولة عن تصميم السياسات النقدية والمصرفية وحسن تنفيذها لضمان سلامة القطاع المصرفيّ، ودعم نموّ الاقتصاد المحلّيّ بشكل متوازن. ويتمثل الهدف الأساسيّ لسلطة النقد في الحفاظ على الاستقرار النقديّ والماليّ، وتعزيز النموّ الاقتصاديّ المستدام، وذلك من خلال التنظيم الفعال والشّفاف والإشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصّصة والصّرافين العاملين في فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2023).

1.8.7 البنك

وفقاً لقانون البنوك رقم (9) لسنة 2010، يُعرّف (البنك أوِ المصرِف) على أنه "شركة مساهمة عامة يرخّص لها بممارسة الأعمال المصرفية في فلسطين".

ويُعرّف الباحث (البنك) في هذا البحث بأنه "مؤسّسة مالية مرخّصة، تقدمُ مجموعةً متنوعةً منَ الخدمات الماليّة للأفراد والشركات. من بين هذه الخدمات: قَبول الودائع، مَنح القروض، تحويل الأموال، وتوفير الخدمات المصرفية عَبر الإنترنت".

1.8.8 مؤسّسات الإقراض المتخصّصة:

هيَ مؤسّسات مالية تقدم قُروضًا مُتخصّصة لفئات معينة منَ العملاء أو لقطاعات معينة من الاقتصاد (عبد الكريم وعابد وأبو زيتون، 2013).

وفي هذا البحث، يعرفها الباحث على أنها "هيئات مالية مكرسة لتوفير منتجات مالية أو خدمات محددة، عادةً ما تكون مُخصّصة لقطاع معين منَ السوق أو فئة معينة من العملاء".

1.8.9 شركات خدمات الدفع الإلكترونيّ:

هي الشّركات التي تقدم خدمات الدفع من خلال المحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية وغيرها من خدمات الدفع الإلكترونيّ التي تُمكّن المشتركين من إتمام معاملاتهمَ الماليّة وتحويل الأموال، ودفع أثمان المشتريات ودفع الفواتير، وذلك من خلال وكلاءَ معتمدين لهذه الشّركات، منتشرين بكافة محافظات الوطن وقُراه، بهدف تعزيز نسب الشّمول الماليّ من خلال تمكين الفئات غير المشمولة مصرفيًا من الوصول إلى الخدمات الماليّة (تقرير الاستقرار الماليّ سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

1.8.10 شركات الصّرافة:

تُعرّف في هذا البحث على أنها "مكان لتلبية احتياجات الجمهور من مختلف العملات والحوالات الماليّة داخل فلسطين وخارجها، إضافة إلى تقديم الخدمات الأخرى المتعلّقة بالشّيكات والمعادن الثمينة" (تقرير الاستقرار الماليّ سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

1.8.11 مخاطر الائتمان:

وتعني تَخلّف العملاء عنِ الدفع أو عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأيّ مبلغ مُقرض إلى الطرف المقابل. وعليه فإنَّ خطر الائتمان هو ذلك المتغير الأساسيّ المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد، أو تأجيل السداد؛ لأنه كلّما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة، فإنه بذلك يتحمّل مخاطرة عجز المقترض عنِ الوفاء بردّ أصل الدّين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة (منصور، 2018).

1.8.12 السياسية الاحترازية:

هي مؤشّرات تدلّ على مدى سلامة النظام الماليّ واستقراره وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع الماليّ للتأثر بالأزمات الماليّة والاقتصادية، وهي تعمل أداة للإنذار المبكر في حال تعرّض الجهاز المصرفيّ الماليّ للخطر". إذ تشير مؤشّرات السياسات الاحترازية الكلية لتقييم سلامة القطاع الماليّ إلى مجموعة مؤشّرات يتمّ من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار الماليّ قبل وقوع الحدث، لذلك احتلّت اهتمامًا كبيرًا من قبل البنوك المركزية إذ تؤدّي البنوك المركزية دورًا أساسيًا في الحفاظ على الوحدة الشاملة للنظام المصرفيّ للبلد، لذلك نحتاج لامتلاك نظام إشراف فعالٍ وقويٍّ لضمان الاستقرار الماليّ (عميري وميلي 2017) .

1.8.13 مخاطر التضخّم:

مخاطر التضخم هي "المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخّم في الاقتصاد، كما أنّ أكثر أدوات الاستثمار تَعرضًا للمخاطر هي الأوراق الماليّة طويلة الأجل، بالإضافة إلى أنّ هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض، إذا كانت معدلات التضخّم مرتفعةً بنسب تزيد على معدلات الفائدة على القروض الممنوحة (خضراوي 2009).

1.8.14 مخاطر أسعار الصرف:

هي الخطر المرتبط بتقلب قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية أو تدهورها من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تمّ بواسطتها تقديم القروض من جهةٍ أخرى".

تنتج مخاطرة العملة منَ التغيرات في أسعار الصّرف بين عملة المحلّية والعملاتِ الأخرى، وتنشأ من سوء تطابق، وربّما تتسبّب في تعرّض البنك الخسائر نتيجة لحركات أسعار الصّرف المعاكسة في فترة يكون له فيها مركز مفتوح داخل أو خارج الميزانية العمومية فوريّ أو آجل بعملة أجنبية واحدة، ويحدث هذا الخطر أيضًا بسبب السياسات أو الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، والتي من شأنها أن تؤثّر على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرًا نقديًا بالنسبة للبنك (خضراوي 2009).

1.8.15 المخصّصات:

هو "مفهوم ماليّ يُستخدم للتأكد من أنّ الشّركاتِ لديها أموال كافية لتغطية أيّ نفقات أو خسائر غير متوقعة. المخصّصات هي الأموال المخصّصة لغرض معين" (مشعل 2023).

1.9 وصف مجال الدراسة:

يُركّز البحث الحاليّ على البيئة الماليّة في فلسطين، وهي منطقة تتميز بمجموعة مختلفة منَ التعقيدات الاقتصادية والسياسية والتاريخية. وفي قلب هذه البيئة الماليّة المعقّدة، تقوم سلطة النقد الفلسطينية بدورها المشابه للبنك المركزيّ، على الرغم من أنّ فلسطين لا تملك عملتها المستقلة. ونظرًا لأهمّيتها الإستراتيجية، فإنّ دور سلطة النقد في الحَوكمة الماليّة والاستقرار هو بالغ الأهميّة.

جغرافياً، تتألف فلسطين من الضّفة الغربية وقطاع غزة، وهما أرضيتان تتميزان بظروف اقتصادية مختلفة، فبينما شهدتِ الضّفة الغربية نموًا وتطويرًا نتيجةً جزئياً للمساعدات الدولية والقطاع الخاصّ، فإنّ قطاع غزة يواجه تحدّياتٍ نتيجة الظروف الخاصّة للمنطقة.

وما يزيد من تعقيد هذه التحديات الاقتصادية والماليّة هو السياق الجيوسياسيّ الأوسع، حيث تقع فلسطين في وضع سياسيّ فريد يتميز بالتوتّرات الدورية، والقيود، والصّراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، ممّا يؤثر على الاستقرار الماليّ. وهذا يستدعي دورًا نشطاً ومكيفًا لسلطة النقد لضمان استمرارية النظام الماليّ في مواجهة التحديات الاقتصادية وكذلك الصدمات السياسية الخارجيّة.

1.10 الخاتمة:

قدم الفصل الحاليّ نظرةً على البيئة الماليّة المعقدة الجوانب في فلسطين، مع تسليط الضّوء بشكل خاصّ على سلطة النقد الفلسطينية، مع التركيز على دورها الحيويّ في تعزيز الاستقرار الماليّ والحفاظ عليه في وجه التحدّيات الاقتصادية، كما تمّ التطرق إلى الأبعاد التي سيتم قياسها لمعرفة دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ في فلسطين.

إلى جانب بعض النقاط المهمّة المتمثلة في مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها وفرضيّاتها وما إلى ذلك. وسيسلط الفصل التالي، فصل الإطار النظريّ، الضَّوء على الموضوعات ذات الصلة بالبحث الحاليّ من خلال ما تم تناولها في الدراسات والأدبيات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني: الإطار النظريّ

2.1 تمهيد

أصبح الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالاستقرار الماليّ من القضايا المهمّة في العصر الحديث، لا سيّما في أعقاب الأزمات الماليّة التي عصفت بأسواق المال حول العالم، وخصوصًا بُعيّدَ الأزمة الماليّة الآسيوية في الأعوام ما بين 1997 و1999 حيث ترتّب على ذلك استحداث صندوق النقد والبنك الدوليين برنامج خاص لتقييم القطاع الماليّ في العام 1999 وهو Financial Sector Assessment Program (FSAP). وفي هذا السياق، يهدف FSAP في الدرجة الأولى إلى مساعدة متخذي القرار على تحديد نقاط القوة والضّعف في النُظم الماليّة في الدول الأعضاء المشتركة في تطوير هذا البرنامج، وكذلك المؤسّسات الماليّة ذات الصلة. وتُظهرُ الدراسات أيضًا تزايد الاهتمام بسياسات الاحتراز الكليّ (Macro-Prudential Policies) بُعيّدْ الأزماتِ الماليّةِ العالميّةِ، خاصّة تلك التي وقعت في الربع الأخير في العام 2008م والتي استمرت حتّى العام 2010م والتي تركت أثرًا امتد إلى قرابة عقد من الزمن (الشاذلي، 2014).

ويظهر هنا أنّ الاهتمام بموضوع قضايا الاستقرار الماليّ والموضوعات ذات الصلة به مدفوع بسرعةٍ وقوة انتشار الأزمات الماليّة الخارجية التي تؤثّر بشكل مباشر في النُظم الماليّة المحلّية، لاسيّما في الدول المهددة اقتصادياً مثل فلسطين، والذي بدوره ينعكس – خلال فترات زمنية قصيرة – على القطاع المصرفي وهو الذي يمثل جوهر الاقتصاد الحقيقيّ. وقد يؤدّي هذا الانعكاس إلى تدهور في المؤسّسات المصرفية بمختلف أنواعها بما فيها البنوك ومؤسّسات الإقراض ومؤسّسات خدمات الدفع

الإلكترونيّ، كونها تستحوذ على نصيب الأسد منَ الاقتصاد الحقيقيّ للدول، وهي المحرك الأول للعجلة الاقتصادية. ويعلل الباحث ذلك أيضًا بأنّ حدوث أيّ خلل في الاستقرار الماليّ يؤدي إلى تخلّص المتعاملين عما في حوزتهم من أصولٍ ماليةٍ كـ "إجراء احترازيّ"، وهذا يُفْضي الي تراجع أسواق المال أو انهيارها ما يؤدي بالتبعية إلى انهيار بعض المؤسّسات الماليّة بما فيها البنوك المحلية – التي قد يؤدّي انهيارها إلى التأثير على بنوك أخرى خارج نطاق الدولة تبعاً لدرجة انفتاح النظام الماليّ على النُظم الماليّة والاقتصادية الخارجية.

يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في الاقتصادات على عدة عوامل مُهمّة مثل السياسات الاقتصاديّة الكلية التي تتبعها الدولة ومدى الارتباط الماليّ بين المؤسّسات الماليّة المختلفة داخل الدولة، وكذلك نطاق الإجراءات الاحترازية والإشرافيّة المتبعة من قبل البنوك المركزية. ويُعتبر مدى تطبيق القطاع المصرفيّ بشكل عام والبنوك المركزية بشكل خاصّ واحدًا من أهمّ العوامل في هذا الاتجاه، والتي تُعزّز مبادئ الإدارة الماليّة التي تنعكس إيجابيا على الاستقرار الماليّ في الدولة (معتوق واخرون، 2015).

وكما ذكرنا آنفاً في الفصل الأول، ثَمّة وضع خاصّ للسياق الفلسطينيّ، إذ تأسّست سلطة النقد الفلسطينية بُعيْدَ عقد اتفاقات أوسلو في العام 1995 لتكونَ الخطوة الأولى نحو تأسيس البنك المركزيّ الفلسطينيّ مستقبلاً. وبالرّغم منَ المعيقات أمام استقلالية الاقتصاد الفلسطينيّ وإنشاء بنك مركزيّ، إلا أنّ سلطة النقد تؤدّي دورًا مهمًا في الاقتصاد الفلسطينيّ، حيث إنّ هذا الدور لا يقلّ عن دور البنوك المركزية (سلطة النقد الفلسطينية، 2023) كما سيتم توضيحه لاحقاً في هذا الفصل.

وفي ضَوء ما تقدم أعلاه، سأعرِضُ في الفصل الحاليّ للعديد منَ المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الاستقرار الماليّ، مع التركيز على السياق الفلسطينيّ، وكذلك الإطار العام للاستقرار الماليّ إضافةً إلى دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ وغيرها منَ الموضوعات ذات الصلة.

2.2 الاستقرار الماليّ:

2.2.1 مفهوم الاستقرار الماليّ:

تزايدتِ المنظّمات الدولية والإقليمية التي تهتمّ بتحقيق الاستقرار الماليّ، وقد ترتب على ذلك وجود العديد منَ التعريفات لمفهوم الاستقرار الماليّ، حيث لا يوجد تعريف محدد يعكس ماهية الاستقرار الماليّ. وبالنظر إلى الأدبيات والدراسات السابقة نجد أنّ الأدبياتِ الاقتصاديةَ تضمنّتِ العديد منَ المفاهيم المتعلّقة بالاستقرار الماليّ، وقد ركّزت بعض التعاريف على كونه الحالةَ الناتجةَ عن وجود قصورٍ أوِ اضطرابٍ في قدرات القطاع الماليّ على القيام بوظيفة الوساطة الماليّة وَفْقَ معاييرَ وأسسٍ مثاليةٍ ومناسبةٍ.

وواجه هذا التعريف انتقاداً من بعض الاقتصاديين الذين أشاروا إلى أنّ قدرة القطاع الماليّ على القيام بدور الوساطة الماليّة بصورة مثالية لا يعني بالضّرورة القدرة على التعامل مع الأزمات الماليّة التي تنتقل من دولة إلى أخرى. وبالتالي، لا يمكن تفادي هذه الأزمات لا سيّما في ظلّ تحول العالم الى قرية صغيرة مترابطة ومتشابكة بعلاقات مالية واقتصادية معقدة (شيناسي، 2005).

ومن الناحية الاقتصادية، عُرّف Mishkin (2009) (الاستقرار الماليّ) على أنه "الحالة التي يصبح عندها القطاع الماليّ غير قادرٍ على القيام بوظائفه بصورة كاملة في الوساطة الماليّة، بما يسمح بتدفّق الموارد الماليّة خلاله من قبل أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة (Mishkin, 2009). ويلاحظ أنّ هذا التعريف يعاني مِن قُصورٍ، حيث تجاهل –بشكل كبير– الواقع، خصوصًا وأنّ أكبر الأزمات الماليّة، مثل الأزمة الماليّة التي ضربت دول شرق آسيا 1997–1999م، لم تشهد توقف القطاع الماليّ بصورة كلّية في أداء وظيفته الرئيسيّة، كما قام القطاع الماليّ بدورٍ رئيسيّ في وَضع الخطط الماليّة العلاجية وتنفيذها للتعامل مع تداعيات الأزمات الماليّة من خلال ضخّ السّيولة وتقنينها وإعادة توجيه الموارد في إلى القطاعات الأكثر تضرّرًا بما يُسهم في إنقاذها.

وفي سياق مماثل، عُرّف (الاستقرار الماليّ) من قبل Davis (2002) على أنه "الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات، وهي الحالة التي يشهد فيها القطاع الماليّ انهياراً كبيراً يحول دون قدرته على القيام بخدمات الدفع والتسوية وإدارة الائتمان إلى الفرصِ الاستثماريةِ المنتجةِ والفعالةِ، وهو يعتمد بشكل كبير على قدرة النظام الماليّ على دعم الاقتصاد من خلال القيام بالوظيفة الأساسيّة في توجيه الموارد الماليّة وتسهيل خدمات المدفوعات (Davis, 2002).

ويعرّفه Crochett (1997) على أنه "الحالة التي تتمتّع فيها مؤسّسات القطاع الماليّ بقدر كبير منَ الثقة في قدرتها على الاستقرار في أداء المهام المنوطة بها دون الحاجة إلى أيّ مساعدة خارجيّة، وكذلك قيام المتعاملين في الأسواق الرئيسية بإجراء معاملاتهم بقدرٍ منَ الثقة وبأسعارٍ مناسبة تعكس القيمة الحقيقية للموارد الماليّة المتداولة (Crochett, 1997).

أما من وجهة نظر البنوك المركزية، فيُعرّف (الاستقرار الماليّ) بطريقة مختلفة، حيث يُنظر إليه على أنّه الحالة التي تنعدم فيها التهديدات التي قد تؤثر على الأداء الاقتصاديّ، وكذلك القطاع الماليّ وغيرها منَ القطاعات الأخرى (Chant, 2003). ومن جانب آخر، يتبنّى الاحتياطيّ الفيدراليّ الأمريكيّ وجهة نظر مختلفة من حيث تعريف الاستقرار الماليّ، حيث يعرفه على أنه "الحالة التي تتسم بحدوث ثلاث ظواهر رئيسيّة متتالية ينجمُ عنها انحراف أسعار مجموعات متنوعة من الأوراق الماليّة الأكثر أهمية بما يؤثر على مقومات التحليل الأساسيّ للمؤسّسات الماليّة المصدّرة لهذه الأوراق، ممّا يُفْضِي إلى حدوث تشوّهات في اتجاهات الائتمان على المستويات المحلّية والعالميّة، ممّا يزيد من تركيز الائتمان، وازدياد احتمالات المخاطر المترتبة على عدم القدرة على السداد إلى جانب الانحراف الفعليّ أو المحتمل لمستويات الإنفاق، فيؤدّي إلى تقليص فرص النموّ الاقتصاديّ (Ferguson, 2002).

أما بنك التسويات الدولية فيرى أنّ حالة الاستقرار الماليّ هي الحالة الطبيعية التي يتعين فيها وجود عواملَ تُحدِثُ تقلباتٍ مفاجئةً وغير مبرّرة في أسعار الأصول الماليّة بما يؤثّر على قدرة المؤسّسات الماليّة على الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية (Deutsche Bands Bank, 2000). كما يُعرَّف (الاستقرار الماليّ) على أنه المقدرة على تحقيق الاستقرار والثبات في كافة عناصر القطاع الماليّ بصورة متوازنة حيث يتكون القطاع الماليّ من ثلاثة مكونات أساسيّة، هي: المؤسّسات الماليّة المتمثلة في البنوك وشركات التأمين، والمؤسّسات المالية والأسواق الماليّة المتمثلة في أسواق النقد وأسواق رأس المال، والبنية التحتية المتمثلة في الأُطر القانونية والتنظيمية ونُظم المحاسبة والدفع" (Crochet, 1997).

وبالنظر إلى وجهات النظر المتنوعة حول تعريف الاستقرار الماليّ، يرى الباحث إمكانيّة تقديم تعريف شامل للاستقرار الماليّ، حيث يعرفه على أنّه "قدرة الأنظمة الماليّة على مقاومة الأزمات المترتبة على الصّدمات الماليّة، وهو لا يعني بالضّرورة الثبات بقدر ما هو يعكس القدرة على التصدّي للصدمات، بغضّ النظر عن حجمها واستمرارية النظام الماليّ بالقيام بوظائفه".

2.2.2 أهداف الاستقرار الماليّ:

يُعدّ الاستقرار الماليّ هدفًا أساسيًا في النُظم الاقتصادية، حيث يتضمّن عدة أهداف رئيسيّة نتناولها فيما يلي (كسيس وبخاري، 2017):

أولاً: يسعى الاستقرار الماليّ إلى التقليل منَ المخاطر النظامية، التي برزت أهميّتها مع تكرار الأزمات الماليّة. يُعرّف صندوق النقد الدوليّ هذه المخاطر بأنها "تهديدات تعرقل توفير الخدمات الماليّة، ناتجة عن تعطّل قطاع أو أكثر في النظام الماليّ، مثل أسواق المال أو القطاع المصرفيّ. وهذا يؤدّي إلى ما يُعرف بالعدوى الماليّة، التي تنتقل بين القطاعات الماليّة والحقيقية المحلّية والعالميّة".

ثانيًا: يهدف الاستقرار الماليّ إلى تعزيز الثبات على مستوى النظام الماليّ ككل، وليس فقط على مستوى المؤسّسات الفردية. ويركّز هذا الهدف على تقوية قدرة النظام المصرفيّ والماليّ على تحمّل الصّدمات من خلال تحليل العوامل والقطاعات الأساسيّة التي تؤثّر على الاستقرار الماليّ.

ثالثًا: يُركّز الاستقرار الماليّ على تحقيق قطاع ماليّ فعال يسهم في النموّ الاقتصاديّ المرتفع والمستدام. يجب أن تتناسبَ مؤشّرات الأداء في هذا القطاع مع المؤشّرات الاقتصادية الكلّية، وأن تعملّ الأسواق العالميّة بكفاءة، مع الالتزام بالقواعد الاحترازية للمؤسسات الماليّة وأن تتمتّعَ بِبنيةٍ تحتية ذاتِ كفاءة عالية وثقة من قبل المتعاملين.

رابعًا: يشجّع الاستقرار الماليّ على اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي حالات عدم الاستقرار. يشمل ذلك تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار في النظام الماليّ، في حال فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحدّ من إمكانية انتقال الصّدمات من القطاع الماليّ إلى القطاع الحقيقيّ والعكس.

خامساً: يهدف الاستقرار الماليّ إلى تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات من تحديد مواطن الضعف المحتملة مبكرًا. ويساعد ذلك في الاستباق والتعامل مع أيّ انفجارات محتملة لفقاعات سعرية، قد تؤدّي إلى تصحيحاتٍ جبريةٍ لأسعار الأصول، أو تصحيحات ذاتية ناتجة عن دورات الأعمال، ممّا قد يؤدّي إلى انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار، ما يترتّب عليه حدوث مشاكل في المؤسّسات الماليّة أو تعطّل في البنية التحتية الماليّة.

2.2.3 تحديات الاستقرار الماليّ

يواجه تحقيق الاستقرار الماليّ تحدّياتٍ متعددة، يمكن تلخيصها فيما يلي (الشاذلي، 2014):

أولًا: يُعدّ تراجع الشفافية تحديًا رئيسيًا، حيث يتمثل هذا في غياب المعلومات الضّرورية لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة، وعادلة وموضوعيّة في تسعير الأصول. يؤدي هذا الغياب إلى تفاقم الممارسات غير

المشروعة بين المسؤولين الماليّين، حيث يتمكّنون منَ الاستفادة من معلومات غير متاحة للمستثمرين الآخرين، كما يسهم التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في جعل النُظم الماليّة أكثرَ عرضةً لانتقال الأزمات.

ثانيًا : يمثل زيادة التوسّع والتعقيد في النظام الماليّ تحديًا كبيرًا، وتشمل هذه التعقيدات الزيادة في الآليات والأدوات الماليّة المستخدمة، والتنوع في الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها. يُصعّب هذا من متابعة تطورات أسعار الأصول الماليّة، خاصّةً مع التوسّع الكبير في حجم هذه الأصول في بعض الاقتصاديات المتقدمة.

ثالثًا: تُعدّ زيادة ديناميكية الأسواق تحديًا آخر على الرغم من كونها تسهمُ في سرعة انتقال أثر استخدام أدوات السياسة النقد للاقتصاد، فإنها تؤدّي أيضًا إلى تحرّكات هائلة في الأسعار وتتطلب إمكاناتٍ تقنيةً وفنيةً عاليةً لمتابعتها. يمكن أن ينتقل تأثير المشكلات من سوق مضطربة إلى سوق أخرى بسرعة كبيرة.

رابعًا: تمثل المخاطر المعنوية تحديًا مهمًّا يتمثل في تسارع السلطات الماليّة لتوفير دعمٍ ماليّ كبيرٍ للمؤسّسات الماليّة عند حدوث الأزمات. يؤدّي توقّع المؤسّسات الماليّة لهذه الإجراءات إلى إضعاف الانضباط الماليّ وتقليل فعالية آليات السوق.

خامسًا: ثَمّة فجوة تكنولوجية ومعرفية بين المؤسّسات الماليّة والرقابية، وتنشأ هذه الفجوة نتيجة التكلفة العالية المطلوبة لمواكبة التطورّات التكنولوجية، التي غالبًا لا تستطيع الميزانيات الحكوميّة تحمّلها. يصعب على الجهات الرقابية والإشرافية القيام بدورها بكفاءة وفعالية بسبب هذه الفجوة.

2.2.4 العلاقة بين الاستقرار الماليّ والاستقرار الاقتصاديّ

يكتسب تحقيق الاستقرار الماليّ أهميّة بالغةً لضمان الاستقرار الاقتصاديّ والنقديّ، حيث يعتمد الاستقرار الاقتصاديّ بشكل رئيسيّ على وجود قطاع ماليّ متطور ومستقرّ، قادرٍ على توجيه المدّخرات نحو فرص استثمارية منتجة تسهم في توفير المزيد من فرص العمل ورفع مستويات الإنتاجية. إذًا، يمكن اعتبار الاستقرار في القطاع الماليّ نقطة انطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ، حيث يعكس سلامة هذا القطاع قدرته على امتصاص الصّدمات وتقليل تداعياتها على الاقتصاد الحقيقيّ.

من جهة أخرى، لتحقيق الاستقرار الماليّ، يتطلب الأمر استقرارًا نقديًا، يتمثل في قدرة القطاع النقديّ على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار وَفْقَ المستويات المستهدفة. يشمل هذا أيضًا وجود هيكلٍ واضحٍ لأسعار الفائدة يتناغم مع التطوّرات الاقتصادية المحلّية والدولية، ويستطيع تنظيم كميّة الائتمان وأسعاره وشروطه بكفاءة لدعم النموّ الاقتصاديّ وتجنّب تراكم المخاطر، خاصةً في القطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.

تظهر العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار الماليّ من خلال تأثير أدوات السياسة النّقديّة مثل سعر الفائدة على قدرة الشّركات في الاقتصاد على خدمة ديونها للبنوك، كما يؤثر تطور سعر الفائدة على أسعار الأصول الماليّة والسلع، وبالتالي على ثروة القطاع العائليّ. يسهم استخدام أدوات السياسة النّقديّة مثل سعر الفائدة في تحفيز النموّ الاقتصاديّ، ويساعد وجود سياسة لسعر الصّرف منَ التقلبات غير المبرّرة، وتمنع عمليات المضاربة على العملة في دعم الجهود نحو تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ وتعزيز التنافسيّة الدولية.

يؤكّد التكامل والتشابك بين دور القطاع الماليّ ودور السياسة النقد أهميّة تحقيق الاستقرار الماليّ بمعزل عن الإستقرار النقديّ، ويبرز ذلك الشكل التوضيحيّ أدناه.

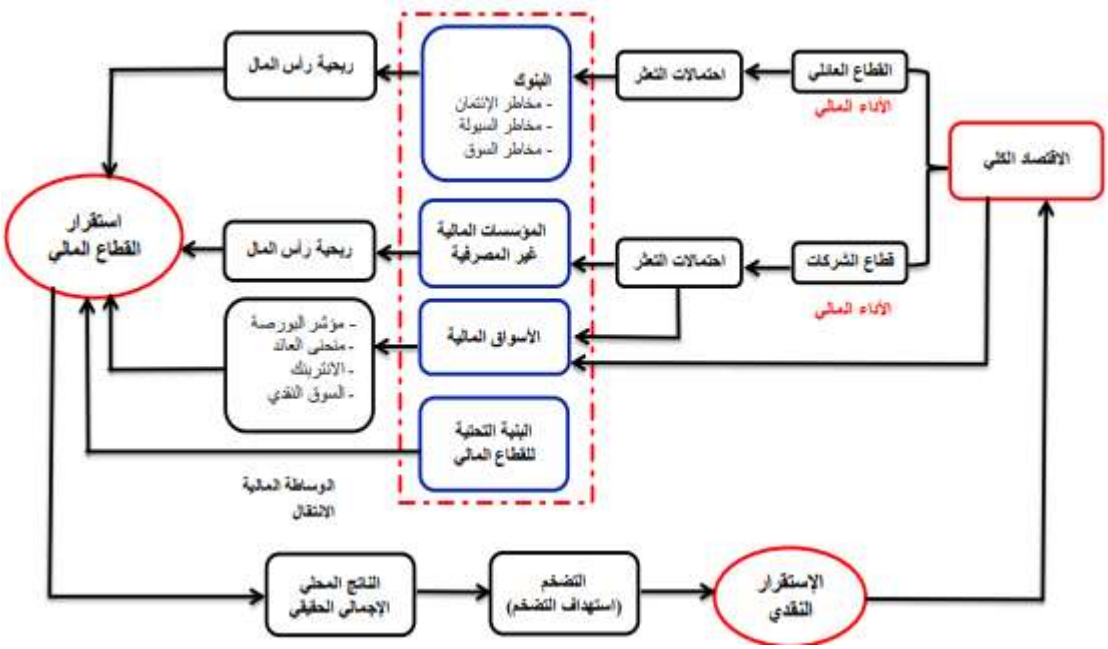

الشكل (2.1): العلاقة بين الاستقرار الماليّ والاستقرار النقدي

المصدر: الشاذلي (2014)

2.3 الاستقرار الماليّ في فلسطين:

في عام2022، واجهتِ البيئة الاقتصادية الفلسطينية تحدّياتٍ وضُغوطاتٍ متعددة، من ضمنها صعوبات مالية حكوميّة، توتّرات أمنية وسياسيّة، وارتفاع غير مسبوق في الأسعار المحلّية. على الرغم من ذلك، استمرّت عملية التعافي الاقتصاديّ، ولكن بوتيرة أبطأ مقارنةً بالعام السابق، حيث سجلت نسبة النموّ (3.9% مقابل 7.0%) في عام 2021، وتراجعت مستويات البطالة من (26.4% إلى 24.5%)،

مع زيادة ملحوظة في مستويات التضخّم من (1.2% إلى 3.7.%) ورغم هذه التحدّيات، أظهر مؤشّر الاستقرار الماليّ لعام 2022 تحسنًا، حيث ارتفعت قيمته من (0.47 نقطة) في 2021 إلى (0.53 نقطة) في 2022، نتيجة تحسّن معظم مؤشّراته الفَرعيّة، باستثناء مؤشّر الاقتصاد الحقيقيّ الذي تراجع بسبب تباطؤ النموّ الاقتصاديّ وارتفاع التضخّم (تقرير الاستقرار الماليّ سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

شهد القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ تطوّراتٍ نوعيّةً مهمّةَ، حيث تمّ تطبيق المعايير والممارسات المصرفية الفُضلى لتعزيز الانضباط والأمان في هذا القطاع، ممّا أسهم في تعزيز الاستقرار الماليّ ودعم التعافي الاقتصاديّ. وقد بلغ إجماليّ التمويل المقدم من خلال صندوق استدامة نحو (137 مليون دولار)، استفاد منه 2422 مشروع، معظمها مشاريع متناهية الصّغر تمَّ تمويلها بفائدة صفرية، بينما حصلت المشاريع الأخرى على تمويل بفائدة (3%) متناقصة، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بأسعار الفائدة الحالية، كما نهجت سلطة النقد خطواتٍ مهمّة لتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ والمصرفيّ، خصوصًا في مجال التكنولوجيا الماليّة وتعزيز أدوات الدفع الإلكترونيّ والتحول الرقمي. وشهد عام 2022 إنجازات متعددة في هذا الإطار، ممّا أثر بشكل إيجابيّ على استقرار القطاع الماليّ وزيادة الشّمول الماليّ (تقرير الاستقرار الماليّ سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

وفي سياق متصل، حقق قطاع خدمات الدفع الإلكترونيّ تقدمًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد المستخدمين للمحافظ الإلكترونية إلى (418 ألف مستخدم)، بزيادة قدرها (15%) في العدد و(23%) في القيمة مقارنة بالعام السابق. ولمواجهة المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا والأمن السيبراني، أصدرت سلطة النقد تعليمات تُنظّم بيئة تكنولوجيا المعلومات لهذه الشّركات لضمان إدارة عملياتها بفاعلية وأمان، كما تحسّنت مؤشّرات السلامة الماليّة للقطاع المصرفيّ الفلسطينيّ في 2022، خاصّة فيما يتعلّق

بالربحية، رأس المال، وجَودة الأصول. فقدِ ارتفع معدل كفاية رأس المال إلى (16.3%)، متجاوزًا المتطلبات الرقابية لسلطة النقد ولجنة بازل للرقابة المصرفية البالغة (10.5%). وتراجعت نسبة القروض المتعثرة من (4.2%) في 2021 إلى (4.1%) في 2022، بالإضافة إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

علاوةً على ذلك، تعرّضت الموجودات السائلة في القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ إلى انخفاضٍ بمعدل (3.4%) في عام 2022 مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت قيمتها نحو (6.7 مليار دولار). ونتيجة لهذا التراجع، انخفضت نسبة الأصول السائلة من إجماليّ أصول المصارف إلى حوالي (33.2%)، مقارنةً بـ (33.7%) في عام 2021. ومع ذلك، تُعتبر هذه النسبة جيدة، إذ تمثل ثلث أصول المصارف تقريبًا، ما يعكس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المختلفة (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

يتعزّز هذا الاستنتاج بنسبة تغطية السيولة (LCR)، التي وصلت في نهاية عام 2022 إلى حوالي (264.6%). وهذا يعني أنّ الأصولَ السائلةَ عالية الجَودة تُغطّي أكثر من ضعفي صافي التدفقات النّقديّةِ الخارجية، ممّا يشير إلى أنّ المصارف تمتلك مخزونًا كافيًا منَ الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة في سيناريوهات الإجهاد لمدة 30 يومًا. ويجب ألا تقل هذه النسبة عن (100%) في أيّ وقت (تقرير الاستقرار الماليّ: سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

إضافةً إلى ذلك، بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (180.1%) (NSFR) ، ممّا يعني أنّ رأس المال والالتزامات التي يُتوقّع أن تكونَ مصادر تمويل مستقرة لمدة سنة على الأقلّ تشكل حوالي (180%) من التمويل المستقرّ المطلوب، كما أظهرت نتائج اختبارات التحمل للضغط الماليّ، والتي تُعدّ أدوات إنذار مُبكّر تستخدمها سلطة النقد في إدارتها الشاملة للمخاطر، قدرة القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ على مواجهة الصّدمات والأوضاع الضاغطة بفضل احتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال وسيولة مريحة.

أظهرت المحاكاة للصدمات المتفاوتة في شدتها أنّ غالبية المصارف نجحت في اجتياز هذه الصدمات والمحافظة على مستويات رسملة أعلى من العتبة الاختبارية المحددة عند (10.5%)، باستثناء بعض الحالات في السيناريوهات ذات الشدة العالية، حيث انخفضتِ النسبة عن هذا المعدل (تقرير الاستقرار الماليّ: سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

2.3.1 دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ :

هناك جهود كبيرة بذلتها سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ وتعزيز مرونة قطاع البنوك من خلال الاطار المؤسسيّ الداعم لمهام الاستقرار الماليّ ومن خلال توفير منظومة تشريعات تواكب أفضل الممارسات الدولية ووفق أفضل المعايير الدولية، حيث إن مواصلة تحديث منظومة التشريعات وتوفير البنية التحتية المناسبة للنظام الماليّ وفق قواعد العمل المصرفيّ السليم ومن خلال مواكبة المعايير والممارسات الدولية بما يتوافق مع البيئة المحلية المحيطة لضمات تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية و سيؤدّي إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفيّ في فلسطين على استيعاب الصدمات الماليّة بشكل

عام، كما أنه لجأت جميع البنوك في فلسطين إلى تطبيق متطلبات بازل 3 والمعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم (IFRS9)مما انعكس إيجابًا على مؤشرات المتانة الماليّة لقطاع البنوك وعزز من ملاءة البنوك في تحوّطها للصدمات المحتملة وحسن نوعية موجودات قطاع البنوك (صندوق النقد العربي).

وعلى الرّغم منَ الحالة الإيجابية العامة للاستقرار الماليّ في فلسطين، تعي سلطة النقد وجود مصادر محتملة للخطر قد تؤثر على أداء القطاع المصرفيّ وعلى استقراره الماليّ. ويمكن تسليط الضّوء على هذه المخاطر على النحو الآتي1:

1. الضّغوطات الأمنية والاقتصادية وتعرض القطاع العام للمخاطرة

شهدت فلسطين في عام 2022 تطوراتٍ سياسيّةً وأمنيةً أثرت سلباً على الوضع العام في البلاد. وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، كان هذا العام هو الأكثر دمويّة في الضّفة الغربية منذ 2005، بسبب سياسات القمع الإسرائيلية، اقتحامات المدن والمواقع المقدسة، والعدوان على قطاع غزة، كما استمرّت إسرائيل في اقتطاع جزء من إيرادات المقاصة بشكل غير قانونيّ، ممّا أثر سلباً على قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها الماليّة، وبالتالي على الاستقرار الماليّ بوجه عام. ولا يقتصر تأثير التحديات الاقتصادية على الاقتراض المباشر منَ الحكومة فحسب، بل يمتدّ ليشملَ قطاعاتٍ أخرى مثل

[1] يجدر الإشارة إلى غالبية البيانات في القسم الحالي تستند على تقرير الاستقرار المالي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية للعام 2022، وذلك كونه المصدر الأكثر موثوقية من حيث المعلومات المتوفرة حول الاستقرار المالي في فلسطين إلى جانب شح المصادر الموثوقة في هذا الجانب.

موظّفي القطاع العام والمؤسّسات الخاصّة التي لها تعاملات مع الحكومة. هذا يزيد من مخاطر عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم الماليّة تجاه البنوك.

وفي ضَوء ذلك، شهد الائتمان الممنوح لموظفيّ القطاع العام ارتفاعاً بنسبة (2.7%) مقارنة بعام 2021، ليصل إلى حوالي (1.9 مليار دولار)، ما يمثل (17.1%) من إجماليّ الائتمان الممنوح. ورغم تراجع نسبة الانكشاف الائتمانيّ المباشر وغير المباشر للحكومة والموظّفين العموميين إلى (37.0%) من إجماليّ الائتمان في عام 2022، مقارنةً بـ (40.1%) في عام 2021، إلا أنّ هذا المستوى يظلّ مرتفعًا نسبيًا، كما يشكل هذا الانكشاف ضغطاً مالياً كبيراً، حيث يعادل تقريباً ضعف حقوق ملكية البنوك (نحو 182.2%)، ممّا يستدعي مراقبة دقيقة لأيّ تطوّراتٍ في الأوضاع الماليّة للحكومة التي قد تزيد من صعوبة الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تؤثر على الاستقرار الماليّ (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

2. التهديدات المحدقة بالقطاع الخاص

شهد العام 2022 ارتفاعاً في المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاصّ، حيث سجّلت زيادة بنسبة (6.9%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ قيمتها حوالي (8.9 مليار دولار). هذه القيمة تمثل (80.1%) من إجماليّ الائتمان الممنوح من قبل المصارف، و(41.3%) من إجماليّ موجوداتها. لقد أفْضَى هذا التوسّع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاصّ إلى تحسّن في مؤشّرات العمق الماليّ، حيث شكلت قروض القطاع الخاصّ نحو (46.3%) من الناتج المحلّيّ الإجماليّ وحوالي (55.8%) من إجماليّ ودائع القطاع.

وعلى المستوى الجغرافيّ، استحوذت محافظات الضّفة الغربية على النسبة الكبرى من محفظة التسهيلات، بنحو (91%)، بما في ذلك التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، في حين لم تتجاوز حصة قطاع غزة (9%) من إجماليّ التسهيلات. أما في الضّفة الغربية، فشكلت المحفظة الائتمانية للقطاع الخاصّ نحو (55.0%) من ودائعه، مقابل (64.1%) في قطاع غزة.

ومنَ القطاعات الاقتصادية البارزة التي أثرت في تطوّرات المحفظة الائتمانية، يبرز قطاع الإسكان والرهن العقاريّ، وكذلك قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسّطة. فقد سجل قطاع الإسكان والرهن العقاريّ زيادةً ملحوظةً في المحفظة الائتمانية بنسبة (16.6%)، لتصل إلى حوالي (2.7 مليار دولار)، وهو ما يمثل (30.2%) من إجماليّ المحفظة الائتمانية للقطاع الخاصّ. معظم هذا التمويل تركّز لدى المصارف المحلّية بنسبة (69.5%). على الرغم من هذه الزيادة في التمويل، فقد شهدت نسبة التعثّر في هذا القطاع انخفاضًا إلى (3.3%) من إجماليّ قروض الإسكان والرهن العقاريّ، مقارنة بـ (3.5%) في العام السابق، كما شهد قطاع المشاريع الصّغيرة والمتوسّطة ارتفاعًا في الائتمان الممنوح بنسبة (5.1%) في عام 2022، ليصل إلى (1.5 مليار دولار)، مع المساهمة الكبرى من القطاع المصرفيّ بنسبة (89.6%).

تعكس هذه التطورات في المحفظة الائتمانية تزايد الاستثمارات والفرص في السوق المحلّي، وتوجّهات التوسّع في استخدام الودائع، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالائتمان. تتوقف هذه المخاطر إلى حدّ كبيرٍ على استقرار الأوضاع الاقتصادية، سواء بالنسبة للشّركات من حيث النشاط الاقتصاديّ، أو بالنسبة للأفراد من حيث استقرار ودفع الأجور والرواتب وانتظامُها. لذلك، تبذل سلطة النقد جهودًا

للحدّ من هذه المخاطر من خلال تبنّي سياسات احترازية وإجراءات استرشادية، واتخاذ تدابير كفيلة بتجنيب الاقتصاد والقطاع المصرفيّ أية آثار غير مرغوبة.

3. المخاطر التي تواجه القطاعات الخارجية:

يواجه القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ في تعاملاته مع القطاعات الخارجيةِ مجموعةً منَ المخاطر التي تتمثل في خمس قنوات رئيسيّة هي: التوظيفات الخارجية، معدلات الفائدة، أسعار الصّرف، التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، وعلاقات المراسلة المصرفية، أمّا فيما يخّص التوظيفات الخارجية، فقد سجّلت هذه التوظيفات انخفاضًا طفيفاً بنحو (0.9%) خلال العام 2022، متراجعة إلى حوالي (4.4 مليار دولار)، ومشكلة نحو (25.3%) من إجماليّ الودائع، وهي نسبة أدنى من الحدود الموضوعة في تعليمات سلطة النقد.

تتألف التوظيفات الخارجيّة للمصارف من أرصدة موظفة في الخارج، واستثمارات في أدوات مالية مختلفة، وتسهيلات ممنوحة للاستخدام خارج فلسطين. تشكل الأرصدة الموظّفة في الخارج الجزء الأكبر من هذه التوظيفات، حيث تبلغ قيمتها حوالي (3.3 مليار دولار)، مع تراجع بنسبة (2.2%) مقارنة بالعام السابق. أما الاستثمارات الخارجيّة، فتتركّز بشكل أساسيّ في الأوراق الماليّة، وتشكل نحو (22.1%) من إجماليّ التوظيفات الخارجية، بقيمة تقترب من المليار دولار، مرتفعة بنسبة (6.4%) عنِ العام السابق. في حين تمثل التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين حوالي (3.9%) من إجماليّ التوظيفات، بقيمة تقارب (0.2 مليار دولار)، متراجعة بنسبة (13.5%) عن العام 2021.

وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بالتوظيفات الخارجية، لم يعانِ القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ من أية تداعيات جوهرية تؤثر على الاستقرار الماليّ. تحكم هذه التوظيفات عدة إجراءات رقابية تساعد في الحفاظ على مخاطرها ضمن حدود مقبولة. تسعى سلطة النقد إلى تقليل الأهميّة النسبية للأصول الموظفة في الخارج، وتحويل التركيز نحو السوق المحلّيّ لتعزيز العلاقة بين القطاع المصرفيّ والاقتصاد المحليّ.

فيما يتعلّق بمعدلات الفائدة، شهد العام 2022 تأثرًا ملحوظاً للمواطن الفلسطينيّ بارتفاع معدلات الفائدة عالمياً، وذلك بسبب التشديد في السياسات النقدية للبنوك المركزية الرئيسية، خاصة الفيدراليّ الأمريكيّ، بنك إسرائيل، والبنك المركزيّ الأردنيّ. نظراً لأنّ معظم المحفظة الائتمانية في القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ مُقوّمة بالدولار والشّيكل، فقد أدى ارتفاع معدلات الفائدة العالميّة إلى زيادة معدلات الفائدة المحلّية على القروض القائمة والجديدة، ممّا زاد الأعباء على المقترضين.

بالرّغم من تأثيرات ارتفاع معدلات الفائدة السلبية على الأفراد والشّركات، فقد أعلنت سلطة النقد وجمعية البنوك عن مبادرة تهدف إلى التخفيف من هذه الآثار. وفي هذا السياق، راجعت سلطة النقد أيضاً وأصدرت التعليماتِ الخاصّةَ بالعمولات التي يحقّ للبنوك استيفاؤها، وقد تمّ تخفيض معظمها. هذه الخطوة جاءت لتشجيع الشّمول الماليّ، واستخدام التكنولوجيا في العمليات المصرفية والدفع، إضافة إلى مراجعة وإصدار تعليمات تتعلّق بانضباط السوق، وحماية حقوق المتعاملين مع القطاع المصرفيّ، بهدف تحسين جَودة الخدمات المقدمة.

وعلى صعيد آخر، أثرت قرارات السياسة النقدية الأمريكية المتشددة على أسعار الصّرف، حيث أدت إلى تعزيز قوة الدولار الأمريكيّ مقابل العملات الرئيسية عالميّاً وكذلك مقابل العملات المتداولة في السوق الفلسطينيّ، خصوصًا الشيكل الإسرائيليّ. فبحلول نهاية عام 2022، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو (13.6%)، وصولاً إلى (3.5405) شيكل لكلّ دولار. تأثرت المصارف بتغيرات أسعار الصّرف هذه، كلٌّ حسب حصّته من هذه العملات.

أمّا فيما يخصّ التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، فلا تزال هذه التسهيلات ذات تأثير هامشي ومتذبذب، حيث تمثل حوالي (0.3%) من إجماليّ المحفظة الائتمانية، أو ما يعادل نحو (32.4) مليون دولار. لذلك، لا تشكل هذه التسهيلات تأثيرًا جوهريًا على الاستقرار الماليّ، خاصّة في ظلّ الإجراءات الرقابية الصّارمة التي تحكم منحها.

واجه القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ في عام 2022 تحدياتٍ ناتجةً عن علاقته بالمصارف الإسرائيلية، وذلك بسبب تراكم فوائض كبيرة من الشيكل، التي تجاوزت الحدود المحددة في تعليمات سلطة النقد. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل سلطة النقد لمعالجة هذه المشكلة وتواصل عمليات شحن فائض الشيكل، إلا أنّ المصارف في فلسطين لا تزال تعاني من تكدس حوالي (4.5 مليار شيكل)، والذي يشكل نحو (77%) من إجماليّ السيولة النقديّة المقوَّمَة بالدولار، وحواليّ (21.5%) من إجماليّ أصول المصارف بعملة الشيكل. يمثل هذا التراكم مشكلة في إدارة السيولة النقدية، ويزيد منَ التكاليف والمخاطر على المصارف، ما يؤثر سلباً على الاستقرار الماليّ في فلسطين.

2.4 مؤشّرات السلامة الماليّة في القطاع المصرفيّ:

أظهرت مؤشّرات السلامة الماليّة في القطاع المصرفيّ أنّ هناك تحسّنًا بالاستقرار الماليّ خلال العام 2022 وخصوصًا مؤشّرات الربحية ومؤشّرات رأس المال ومؤشّرات جَودة الأصول، وتعزّزت قدرة القطاع المصرفيّ على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة واستيعاب الصّدمات الماليّة وبقائه آمنا، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الاستقرار الماليّ[2] (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

2.4.1 مؤشّر سوق رأس المال:

يُعدّ رأس مال المصارف منَ الأدوات المهمّة تعزيز قدرة المصارف على تحمّل الصّدمات والمخاطر الماليّة والاقتصادية التي قد تتعرّض لها المصارف، حيث إنّ القطاع المصرفيّ حافظ على مستويات جيدة من رأس المال، وعلى مستويات مرتفعة منَ الاحتياطيات، وبمعدلات نزيد على الحدّ الأدنى المطلوب (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

وخلال العام 2022 شهدت قاعدة رأس المال للبنوك مزيدًا منَ التدعيم بهدف الوصول إلى مستويات آمنة تعزّز منَ الاستقرار الماليّ، وتحافظ على سلامة القطاع المصرفيّ وتحميه من أية أزمات مستقبلية، حيث أوضحتِ البيانات الماليّة ارتفاعًا في حقوق الملكية للقطاع المصرفيّ بنسبة (5.8%) في عام 2022 عما كانت عليه في عام 2021 لتصل إلى (2229.6 مليون دولار) مُشّكلةٌ نحو (10.4%) من إجماليّ التزامات المصارف وهذا الارتفاع نتج عن زيادة في رأس المال المدفوع وهو

[2] يجدر الإشارة إلى غالبية البيانات في القسم الحالي تستند على تقرير الاستقرار المالي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية للعام 2022، وذلك كونه المصدر الأكثر موثوقية من حيث المعلومات المتوفرة حول الاستقرار المالي في فلسطين إلى جانب شح المصادر الموثوقة في هذا الجانب.

المكون الأهمّ في حقوق الملكية باستحواذه على (57%) منها إضافة الى زيادة في قيمة الأرباح المحتجزة والاحتياطيّ القانونيّ.

وبشكل عام تعكس مؤشّرات رأس المال الوضع الإجماليّ لرأسمال المصارف وقدرته على امتصاص الصّدمات والأزمات والخسائر المحتملة، سواء كانت ناتجة عن مخاطرَ ائتمانيةٍ أو مخاطرَ تشغيليةٍ أو مخاطرِ السوق أو مخاطر السيولة أو مخاطر السّمعة أو غيرها، ومن أبرز هذه المؤشّرات:

2.4.1.1 رأس المال التنظيميّ الى الأصول المرجّحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

تُعدّ نسبة كفاية رأس المال من أهمّ النسب المستخدمة لقياس الملاءة الماليّة التي شهدت مزيدًا منَ التحسّن عام 2022 حيث إنّها حسّنت من قدرة القطاع المصرفيّ على تغطية موجوداته المعرضة للمخاطر، حيث ارتفع رأس المال التنظيميّ في القطاع المصرفيّ إلى (16.3%) عام 2022 مقارنه مع (16.2%) عام 2021 على إثْر زيادة قاعدة رأس المال بوتيرة أعلى من زيادة الأصول المرجّحة بالمخاطر، حيث ارتفعت قاعدة رأس المال بمعدل (6.3%) لتصل الى (2 مليار دولار) مقابل ارتفاع بنحو (5.5%) في الأصول المرجّحة بالمخاطر لتصل إلى (12.3 مليار دولار).

وجميع المصارف المحلّية والوافدة والتجارية والإسلامية حافظت على نسب كفاية رأس المال تفوق الحدّ الدنى للمتطلبات الرقابية، سواء في توصية لجنة بازل 3 أن لا تقل عن (10.5%) أو في التعليمات الرقابية لسلطة النقد الفلسطينية أن لا تقلّ النسبة عن (13%) (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

2.4.1.2 رأس المال الأساسيّ إلى إجماليّ الأصول:

وهذه النسبة تعتبر مؤشّرًا على مستوى الرفع الماليّ ومقياسًا آخر لمساندا لكفاية رأس المال، وتبين مدى تغطية رأس المال الأساس إلى إجماليّ أصول المصرف، وتمنع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية أن تنخفض هذه النسبة عن (4%) في كافة الأحوال، وارتفعت هذه النسبة لتصبح (8.4%) عام 2022 مقارنه مع (7.7%) عام 2021 متأثرة بارتفاع رأسمال المصارف بوتيرة أسرع منَ الارتفاع بالأصول.

2.4.1.3 صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصّصات) إلى رأس المال الأساسيّ

تَستخدم هذه النسبة لقياس قدرة رأسمال المصارف على امتصاص الخسائر المتوقّعة منَ القروض المتعثرة، أو مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة (بعد خصم خسائر القروض) على رأس المال، إذ إنه كلّما تراجعت هذه النسبة زادت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المتوقّعة، وأشارت المتانة الماليّة إلى تراجع هذه النسبة من (10.9%) عام 2021 لتصبح (9.5%) عام 2022، حيث تراجع صافي القروض المتعثرة (بعد طرح المخصصات) من (176.1) مليون دولار عام 2021 إلى (169.9) مليون دولار عام 2022 (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

2.4.2 مؤشّرات جودة الأصول

بلغت قيمة الأصول المرجّحة بالمخاطر حوالي (12.3 مليار دولار) أي حوالي (87%) أصول مرجّحة بمخاطر الائتمان و(12%) أصول مرجّحه بمخاطر التشغيل في حين لم تتجاوز الأصول المرجّحة بمخاطر السوق (1%) من إجماليّ الأصول المرجّحة بالمخاطر التي تتسم بالتقلب الشديد كمخاطر أسعار الصّرف ومخاطر أسعار الفائدة في الدول المصدرة للعملات المستخدمة في فلسطين.

وقد ساعدت اللوائح التنظيميّة والضوابط السليمة والمعايير الدولية لمستخدمة في مجال الإقراض على التوسّع في المحافظ الائتمانية للمصارف مع الإبقاء على المخاطر عند مستوى مُتدنٍ، الأمر الذي يظهر بأنّ مؤشّراتِ جَودة الأصول باقية عند مستويات مُرضية، بالرّغم منَ الأزمات والمخاطر التي مرّ بها الاقتصاد الفلسطينيّ ويمكن الاستدلال على جَودة الأصول من خلال المؤشّرات الآتية (سلطة النقد الفلسطينية، 2022):

2.4.2.1 التسهيلات المتعثرة إلى إجماليّ التسهيلات:

تعتبر من أهمّ المؤشّرات الدالة على جَودة الأصول لدى المصارف وخاصّة أنّ مخاطر الإعسار الماليّ لدى المصارف تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الأصول، كما أنّ هذه النسبة تعكس قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى سيولة.

بالرّغم من بقاء حجم القروض المتعثرة لدى المصارف مستقرًا عام 2022 عند حوالي (447.3 مليون دولار) إلا أنّ نسبتها من إجماليّ القروض تراجعت إلى (4.1%) عام 2022 مقارنه مع (4.1%) عام 2021 وتظهر البيانات أنّ أكثر من (80%) من القروض المتعثرة مصنّفة كخسائر (تزيد فترة التعثّر بها عن عام) ارتفاعها بنسبة (2.7%) عام 2022 عن مستواها في العام 2021 لتتخطّى ما قيمته (356 مليون دولار)، كما ارتفعت قيمة القروض المشكوك في تحصيلها (التي تريد فيها فترة التعثر عن 6 أشهر، وتقلُ عن السنة) بنحو (8.4%) لتصل إلى (51.4 مليون دولار) في حين تراجعتِ القروض التي تقلّ فترة التعثر بها عن ستة أشهر بنحو (23%) منخفضة إلى (39.8) كليون دولار بنهاية العام 2022.

وتباينت نسب التعثّر على مستوى القطاعات الاقتصادية مع ميلها إلى التراجع في معظمها باستثناء قطاعي الزراعة والسياحة وتسجيلهما لأعلى النسب، حيث ارتفعت نسب التعثر في قطاع الزراعة لتصل إلى (22.4%) من إجماليّ المحفظة الائتمانية وفي قطاع السياحة والمطاعم والفنادق إلى (9%) في حين أشارتِ البيانات إلى تراجع نسب التعثر في بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية إذ تراجعت في قطاع النقل والمواصلات الى ما نسبته (10.3%) من إجماليّ المحفظة الائتمانية والتجارة العامة إلى (7.5%) وتمويل السلع الاستهلاكية إلى (5.4%) والصّناعات إلى (5%)، أما بقية القطاعات (قطاع الإنشاءات والعقارات والأراضي والخدمات وتمويل السيارات) تراجعت نسب التعثر بها إلى دون ال (4%) من إجماليّ محافظها الائتمانية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ محفظة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفيّ تتمتّع بغطاءٍ جيدٍ منَ المخصّصات لمقابلة الخسائر المتوقّعة في القروض حيث بلغت عام 2022 حوالي (277.4 مليون دولار) تغطي حوالي (62%) من إجماليّ القروض.

2.4.2.2 التسهيلات الائتمانية إلى إجماليّ الأصول:

ارتفعت المحفظة الائتمانية عام 2022 بنسبة (2.8%) ع ما أنت عليه عام 2021 برصيد (11,045 مليون دولار) في إشارة إلى مزيدٍ من توظيف مصادر أموال القطاع المصرفيّ في الاقتصاد المحليّ، وخاصّة أنّ محفظة التسهيلات تُعتبرُ منَ الأصول المولّدة للدخل، وأدت هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية على ما يزيد عن نصف موجودات القطاع المصرفيّ، ويدلّ هذا المؤشّر على زيادة المخاطر المتعلقة بعمليات الإقراض والتمويل، وقدرة هذه المصارف على استيعاب هذه المخاطر والتعامل معها.

2.4.2.3 التوزيع القطاعيّ للتسهيلات الائتمانية إلى إجماليّ التسهيلات:

وهذه النسبة تقيس مدى التركز /التنوع في المحفظة الائتمانية على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية من منظور توافقها مع تعليمات سلطة النقد بشأن الحدّ من مخاطر التركز الائتمانيّ، والتي تحظر على المصرف تجاوز مجموع التسهيلات الائتمانية القائمة في قطاع اقتصاديّ معين، ما نسبته (20%) من إجماليّ محفظة الائتمان دون الخصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية، حيث تشير البيانات الماليّة إلى توافق المحفظة الائتمانية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في المصارف مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية باستثناء قطاع العقارات والإنشاءات بلغت نسبته (20.6%) من إجماليّ التسهيلات الممنوحة عام 2022 مقارنه مع (17.7%) عام 2021 وذلك بسبب ارتفاع محفظة هذه القطاع الائتمانية بنسبة (19.5%) لتقترب من (2.3 مليار دولار)، وبارتفاع هذه النسبة منَ التركز في القطاع العقاري لتصل إلى (20.6%) ومع ذلك تبقى هذه النسبة معتدلة نسبيا في ظلّ تحسّن مؤشّرات ونسب نموّ القطاع العقاريّ مع وجود استقرار نسبيّ في مؤشّر أسعار العقارات السكينة في فلسطين خلال العام 2022 ما يشير إلى تدنّي فرص تعرض القطاع المصرفيّ لمخاطر محتملة منَ القطاع العقاريّ، إضافة إلى أنّ ثلثي محفظة القطاع العقاريّ ممنوحة لأغراض السكن أو لتحسين ظروف المسكن، في حين شكلت التمويلات الممنوحة لأغراض الإنشاءات حوالي (26%) منها أما التمويلات الممنوحة لتمويل العقارات التجارية والاستثمارية فقد شكلت ما نسبته (13%) من إجماليّ المحفظة التمويلية للقطاع العقاريّ.

الشكل رقم (2.2): التركز في المحفظة الائتمانية للعام 2022

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2022)

2.4.3 مؤشّرات العائد والربحية:

حققتِ المصارف العاملة في فلسطين أرباحًا صافيةً قبل الضرائب بقيمة (319.4 مليون دولار) عام 2022 بزيادة بنسبة (31%) مقارنةً مع العام 2021 حيث بلغت (243.8 مليون دولار) ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسيّ إلى نموّ إيرادات المصارف بحوالي (15.3%) ليصل إلى (886 مليون دولار)، على إثر زيادة صافي الدخل من الفوائد بشكل أساسيّ الذي ارتفع إلى (19%) ليبلغ (665.4 مليون دولار) وذلك بسبب تأثير ارتفاع أسعار الفوائد على القروض وخصوصًا بعد قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخّم وأدى ذلك إلى تحسّن في مؤشّرات الربحية وبلغ صافي الأرباح في فلسطين عام 2022 (229.2 مليون دولار) مقارنةً مع (178.4 مليون دولار) عام 2021.

2.4.3.1 العائد على معدل الأصول:

هذا المؤشّر يعكس مدى كفاءة المصرف في توظيف أصوله (كفاءة عملية منح الائتمان) وقدرته على المحافظة عليها وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة، أظهرتِ النتائج تحسّنَ دخل المصارف، حيث ارتفع مؤشّر العائد على الأصول إلى حوالي (1.6%) عام 2022 مقارنه مع (1.23%) عام 2021 متأثرًا بزيادة الدخل مقابل انكماش الأصول حيث ارتفع صافي دخل المصارف بحوالي (28%) في حين تراجعت الأصول بحوالي (1.2%) للعام 2022.

2.4.3.2 العائد على معدل حقوق الملكية:

هذا المؤشّر يعكس كفاءة المصرف في استخدام رأس المال الذي حققَ تحسّنًا ملحوظًا عام 2022 حيث وصل إلى (11 %) مقارنةً مع (9.3%) للعام 2021 متأثرًا بارتفاع صافي دخل القطاع المصرفيّ بوتيرة أسرع منَ الزيادة في رأس المال.

2.4.3.3 صافي الدخل منَ الفوائد إلى إجماليّ الدخل:

هذا المؤشّر يقيس كفاءة التشغيلية للمصرف من خلال اعتماده على تحقيق إيرادات من أعماله الرئيسيّة، ويعتبر هذا المؤشّر مقياسًا للأهميّة النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة – الفائدة المدفوعة) من إجماليّ الدخل المتحقّق من كافة العمليات، وتشير البيانات إلى ارتفاع مستوى الدخل المتحقّق منَ الفوائد في القطاع المصرفيّ خلال العام 2022، حيث إنّ نسبة مساهمة صافي دخل الفوائد من إجماليّ الدخل بلغ (75.1%) للعام 2022 في حين كان (72.7%) عام 2021 وذلك بسبب نموّ الدخل من الفوائد بوتيرة أسرع منَ النموّ في الدخل بشكل عام والسبب الرئيسيّ هو ارتفاع أسعار الفائدة المدينة.

2.4.3.4 النفقات من غير الفوائد إلى إجماليّ الدخل (الكفاءة التشغيلية):

يقيس هذا المؤشّر الأهميّة النسبية للنفقات (باستبعاد مدفوعات الفوائد) إلى إجماليّ الدخل، وبما يشمل نفقات الرواتب والأجور والمعدات والممتلكات والعمولات غير المصرفية، بالإضافة إلى مصاريف تأمينات الودائع وغيرها منَ النفقات الإدارية التي أسهمت في تحقيق الأرباح، ويعكس هذا المؤشّر كفاءة المصرف في استخدام موارده، إذ إنه كلّما تراجع هذا المؤشر أثرَ إيجابًا على مؤشّرات الربحية، لأنّ بيانات العام 2022 أظهرت أنّ نسبة الإنفاق على غير الفوائد تراجعت إلى (57.2%) من إجماليّ الدخل مقارنه مع (59.9%) للعام 2021 وذلك بالرّغم من ارتفاعٍ في نفقات غير الفوائد بنحو (10.1%) عام 2022 عما كانت عليه بالعام 2021، حيث إنه بالمقابل كانت وتيرة الارتفاع في إجماليّ الدخل للمصارف أكبر خلال الفترة نفسها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نفقات الموظّفين بالبنوك تشكل حوالي نصف النفقات بخلاف الفوائد لدى القطاع المصرفيّ فقد ارتفعت عام 2022 لنصبح (6.8%) وتمثل ما نسبته (51.6%) من نفقات غير الفوائد، أما بقية المصروفات الأخرى بخلاف نفقات الموظّفين (صيانة، استئجار المباني والمعدات والعمولات غير المصرفية ومصاريف التأمين ومصاريف ضمان الودائع) فارتفعت خلال العام 2022 إلى (14.3%) مقارنةً مع العام 2021.

2.4.4 مؤشّرات السيولة:

تعكس مؤشّرات السيولة مدى كفاءة الأصول السائلة التي تُمكِّنُ المصارف منَ الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر، فقد حققت بعض التراجع خلال العام 2022 بسبب تراجع هامشيّ في الودائع بنسبة (0.3%) مقابل النموّ في محفظة الائتمان بنسبة (2.8%)، حيث تراجعت قيمة الموجودات

السائلة في القطاع المصرفيّ بنسبة (3.4%) مقارنةً بالعام 2021 لتبلغ بقيمة (6.7 مليار دولار) متأثرة بشكل أساسيّ بتراجع قيمة النقد في الصناديق بحوالي (4%) مشكّلاً (36%) من إجماليّ الموجودات السائلة في نهاية العام 2022. وتراجعت أيضًا أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية التي تُستحقّ خلال شهر بخلاف الاحتياطيّ الإلزاميّ والودائع الاستثمارية المحجوزة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جزءًا كبيرًا منَ التراجع في الأصول السائلة يُعزى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيقل بنحو (13.6%) نهاية العام، والذي انعكس على شكل انكماش في الموجودات السائلة للمصارف عند تقييمها بالدولار وخاصّة أنّ عملة الشيقل تشكّل حوالي (44%) من إجماليّ الموجودات السائلة وفي المحصلة تراجع إجماليّ الموجودات السائبة إلى نحو (38%) من إجماليّ الودائع للعام 2022.

2.4.4 أبرز المؤشّرات المستخدمة لقياس السيولة:

2.4.4.1 الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول:

تعتبر من أهمّ النسب التي تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بالاعتماد على أصوله عالية الجَودة والقابلة للتسييل بشكل أسرع منَ الأصول الأخرى، وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحمّل الصدمات في ميزانياته العمومية، استنادًا إلى مستوى السيولة المتاح لتلبية الطلبات المتوقّعة وغير المتوقّعة للنقد، وأظهرتِ البيانات الماليّة تراجعًا طفيفًا بنسبة الأصول السائلة إلى إجماليّ الأصول لتصل إلى حوالي (33.2%) للعام 2022 مقارنةً مع (33.7%) في العام 2021، وتمثل نحو ثلث أصول القطاع المصرفيّ، ويمكن استخدامها لمواجهة التزاماتها المختلفة والوفاء بها.

2.4.4.2 الأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الأجل:

تُعبّر هذه النسبة عن مدى التوافق في آجال الاستحقاقات بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة بحيث تكون قادرةً على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر، وتشير البيانات إلى تراجع هذه النسبة إلى (44.1%) في العام 2022 مقارنةً مع (47.2%) عام 2021 متأثرة بتراجع قيمة الأصول السائلة بالتزامن مع زيادة التزامات المصارف قصيرة الأجل بمعدل (4.7%) لتصل إلى (15.4 مليار دولار) جراء زيادة ودائع العملاء التي تُستحقّ خلال شهر، وودائع التوفير بما يشمل الجامد منها.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار استكمال الأُطر الرقابية لإدارة مخاطر السيولة، وتعزيز قدرة المصارف على تقييم تأثير الأحداث الخارجية على سيولة الأدوات الماليّة، وعلى مدى توفير التمويل في الظّروف الطّبيعية والأوضاع الضاغطة تبنت سلطة النقد مطلبينِ كمّيينِ إضافييِن لدعم السّيولة في الجهاز المصرفيّ في الأجلينِ: القصير والمتوسّط، ومن متطلبات بازل 3 وأوضحهما حسب الاتي:

2.4.4.3 نسبة تغطية السيولة LCR:

تقيس هذه النسبة قيمة الأصول السائلة عالية الجَودة التي يحتفظ بها المصرف لمقابلة التدفقات النقد الخارجية خلال فترة تصل إلى 30 يومًا بهدف تعزيز صلابة المصارف في وجه أيّ اختلالات محتملة في السيولة على مدى 30 يومًا ويجب أن لا تقلّ هذه النسبة عن (100%) في جميع الأحوال، أي يجب أن تساويَ الأصول السائلة عالية الجودة على الأقلّ صافيَ التدفقات النّقدية الخارجيّة، وبلغت

هذه النسبة في القطاع المصرفيّ (264.6%) في نهاية العام 2022 بمعنى أنّ الأصول السائلة عالية الجَودة تغطّي أكثر من صافي التّدفّقات النّقديّة الخارجيّة.

2.4.4.4 نسبة صافي التمويل المستقرNSFR:

تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل (اكثر من سنة) بما تشمله من رأس المال والالتزامات التي يتوقّع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها المصرف مقارنة بالتوظيفات بالأصول، وتهدف هذه النسبة إلى مساعدة المصارف على هيكلة مصادر الأموال والالتزامات العرضيّة لديها من خلال الاحتفاظ بخصوم مستقرة لتمويل أصولها غير السائلة، وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرارًا لمواءمة استحقاقات الأصول داخل الميزانية وخارجها والحدّ منَ اعتماد المصارف على مصادرة تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها ويجب أن لا تقلّ هذه النسبة عن (100%) بأيّ وقت من الأوقات وبلغت هذه النسبة (180.1%) نهاية عام 2022

2.4.5 المؤشّر الكلّيّ للاستقرار الماليّ:

يُعدّ مؤشّر الاستقرار الماليّ من أنظمة الإنذار المبكّر التي تنذر باحتمالية حدوث الأزمات التي تُسهم بالعمل على تفادي حدوثها أو تخفيض تكاليف معالجة أثارها، حيث إنّ سلطة النقد الفلسطينية ومنذ العام 2018 تعمل على احتساب هذا المؤشّر بشكل دوريّ لبيان حالة الاستقرار الماليّ في فلسطين، حيث يشتمل المؤشّر الكليّ للاستقرار الماليّ على أربعة مؤشّرات فَرعيّة تغطي القطاع المصرفيّ والاقتصاد الحقيقيّ وسوق رأس المال وقطاع التأمين وكلّ منها يشتمل على مجموعةٍ منَ المتغيرات

الفَرعيّة، ولكون أثر القطاع المصرفيّ على الاستقرار الماليّ كبيرًا تمّ إعطاؤه الوزن الترجيحيّ الأكبر بنسبة (52.3%) من قيمة مؤشّر الاستقرار الماليّ، وتتراوح قيمة المؤشّر الكلّيّ بين صفرٍ وواحدٍ، وكلّما اقتربت القيمة من الواحد ارتفع مستوى الاستقرار الماليّ وانخفضتِ المخاطر.

وكما أشرتُ سابقًا أظهر أداء مؤشّر الاستقرار الماليّ خلال العام 2022 تراجعًا نسبيًا في مستوى المخاطر الإجمالية مقارنةً بمستواها للعام 2021 حيث ارتفع مؤشّر الاستقرار الماليّ الكلّيّ من (0.47) نقطة بالعام 2021 ليصبح (0.53) نقطة في العام 2022 بسبب تحسّن كافة المؤشّرات الفَرعيّة باستثناء مؤشّر الاقتصاد الحقيقيّ، حيث إنّ مؤشّر القطاع المصرفيّ استمر بالتحسّن من خلال مجموعة مؤشّرات السلامة الماليّة من (0.37) نقطة بالعام 2021 ليصبح (0.48) نقطة بالعام 2022، حيث حسن القطاع المصرفيّ من مستوى كفاءته الماليّة وجَودة أصوله وتحسّن مؤشّرات الربحية، الأمر الذي انعكس على ارتفاع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وتراجع نفقات غير الفوائد الى إجماليّ الدخل.

أما مؤشّر سوق رأس المال فارتفع من (0.65) نقطة عام 2021 ليصبح (0.80) نقطة عام 2022 متأثرًا بزيادة عمق السوق الماليّ مقاسًا بنسبة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحليّ الإجماليّ، والتي ارتفعت من (24.3%) في العام 2021 إلى (25.6%) للعام 2022.

ومؤشّر قطاع التأمين ارتفع من (0.50) نقطة عام 2021 إلى (0.75) نقطة عام 2022 مستفيدًا من تحسّن مؤشّر حقوق ملكية قطاع التأمين كنسبة مئوية من إجماليّ أصوله، حيث ارتفعت من (28.7%) عام 2021 لتصبح (32.2%) عام 2022.

أما مؤشّر الاقتصاد الحقيقيّ الذي وزنه الترجيحيّ فإنّه يُشكّل (26.3%) من مؤشّر الاستقرار الماليّ الكليّ وكان تأثيره سلبًا على مؤشّر الاستقرار الماليّ الكليّ حيث تراجع من (0.66) نقطة عام 2021 إلى (0.44) نقطة عام 2022 وذلك لأثر تباطؤ النموّ الاقتصاديّ من (7%) عام 2021 وتراجعه إلى (3.9%) عام 2022 وارتفاع معدل التضخم من (1.2%) عام 2021 إلى (3.7%) عام 2022، إضافة إلى زيادة العجز في الحساب التجاريّ كنسبة منَ الناتج المحلّيّ من (9.8%) عام 2021 إلى (15%) عام 2022.

وخلال عام 2022، أظهر القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ تطورًا إيجابيًا وقدرةً كبيرةً على امتصاص الصدمات والتأقلم معَ الآثار السلبية الناجمة عنِ التغيرات العالميّة والمحلّية. هذا التطور الإيجابيّ ظهر جلياً من خلال مؤشّرات السلامة الماليّة، اختبارات التحمل الماليّ، ومؤشّرات أداء المؤسّسات الماليّة المصرفية وغير المصرفية، إلى جانب مؤشّرات أخرى تناولها التقرير. تعكس هذه المؤشّرات حالةً جيدةً ومتينةً ومتطورة بشكل إيجابيّ للاستقرار الماليّ في فلسطين.

ممّا لا شكّ فيه، فإنّ التحسّن الذي شهدته حالة الاستقرار الماليّ خلال هذا العام لم يكن ليتحقّق لولا الجهودُ المستمرة التي بذلتها سلطة النقد في مجال الرقابة المصرفية الفعالة، سياساتها المتوازنة، وإجراءاتها التحوطية. تراقب سلطة النقد القطاع المصرفيّ باستمرار لتحديد المخاطر ونقاط الضعف المحتملة في وقت مبكر، وتقييم الإجراءات والسياسات اللازمة لمواجهتها، كما تراقب المصارف على المستوى الفرديّ لضمان أمان القطاع المصرفيّ وتعزيز الاستقرار الماليّ في فلسطين.

وأخيرًا، على الرّغم من هذه الإنجازات، تدرك سلطة النقد أنّ القطاع المصرفيّ لا يزال عرضةً لبعض المخاطر، كما هي الحال مع باقي قطاعات الاقتصاد. يحتّم هذا الوضع على سلطة النقد مواصلةّ تعزيز رقابتها على القطاع المصرفيّ، التحقق المستمرّ من صحّة أعماله وأدائه، وتطوير بنيته التحتية والتشريعية. تهدف هذه الجهود إلى الوصول إلى متطلبات الأمان المصرفيّ والاستقرار الماليّ

2.5 البنوك المركزية:

2.5.1 دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ:

يعتبر إرساءُ سياسةٍ نقديةٍ فعّالةٍ وسليمةٍ أحدَ الأدوار التقليدية الرئيسيّة التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم الدول. يشمل هذا الدور العملَ على تحقيق الاستقرار النقديّ الداخليّ، واستقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار الخارجيّ الذي يتضمّن استقرار سعر الصّرف. في هذا الإطار، تتجه البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة نحو التركيز على استهداف معدل التضخّم باعتباره هدفًا رئيسيًّا للسياسة النقدية، وهذا التوجّه يأتي في ضَوء تحرير أسواق رأس المال وأسواق الصّرف. إلى جانب ذلك، يتمثل الدور الرقابيّ للبنوك المركزية في توفير بيئة مصرفية مناسبة وضمان سلامة الأوضاع المصرفية. يشمل هذا الدور الإشراف والمراقبة على المؤسّسات الماليّة للحفاظ على استقرار النظام المصرفيّ وحماية مصالح المتعاملين فيه. تؤدّي البنوك المركزية دورًا مهمًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق مجموعةٍ منَ السياسات والتدابير التي تُراعي التطوّراتِ الاقتصاديةَ المحلّيةَ والعالميّةَ (طوقان، 2005).

2.5.1.1 مظاهر التوجّهات المعاصرة في أدوار البنوك المركزية:

منذ أوائل الثمانينيّات، تطور دور البنوك المركزية ليصبح أكثرَ شموليةً وتأثيرًا. تتمثل هذه التطورات في سعي البنوك المركزية إلى التّأثير غير المباشر في أسواق الصّرف والتفاعل بديناميكية مع دورة النشاط الاقتصاديّ. تحقّق هذا من خلال التأثير على حجم الائتمان الممنوح، وذلك بإجراءات انتقائية تهدف إلى توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة تسعى الدولة لتنميتها، كما توسّع دور البنوك المركزية ليشمل مساعدة الحكومات على تمويل عجز الموازنة العامة من خلال مصادر غير تضخمية.

وفي الإطار الحديث لعمل البنوك المركزية، تمّ تطوير مجموعةٍ منَ الضّوابط والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الماليّ والحدّ من تداعيات الأزمات على الاقتصاد. يشمل هذا الإطار تنظيم عمليات منح الائتمان والرافعة الماليّة وأسعار الأصول، واستخدام الأدوات الاحترازية الكلّية، المعروفة بـ Macro prudential tools. تساعد هذه الأدوات في الحدّ منَ انتقال تداعيات الأزمات الماليّة منَ القطاع الماليّ إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال خَلق إطار عام يوضّح التأثير المتبادل بين القطاع الماليّ وباقي قطاعات الاقتصاد (Jacob et al., 2001).

تتضمّن السياسة الاقتصادية الاحترازية تحدياتٍ تتمّثل في الموازنة بين المكاسب المحققة منَ استخدام هذه الأدوات والحاجة إلى قطاعٍ ماليّ مرنٍ يدعم النموّ الاقتصاديّ. تحقق هذه السياسة نجاحًا كبيرًا عندما يتوفّر إطار عام يجمع بين السياسة النّقديّة والسياسة الاقتصادية الكلّية، المعروفة بسياسة Macro-financial risks (Evans et al., 2000).

ويشمل الإطار الجديد لعمل البنوك المركزية توسيع نطاق الأهداف التي تسعى السياسة النّقديّة لتحقيقها، لتشمل الاستقرار الماليّ بجانب الهدف الأساسيّ المتمثل في استقرار الأسعار. يتضمّن هذا التوسّع آلياتٍ لضمان استقرار أسعار الأصول ومتابعة التطورات في حجم الائتمان. عند تحديد البنك المركزيّ للمدى الزمني اللازم لتحقيق الاستقرار الماليّ، يجب أن يتجاوزَ هذا المدى الفترة الزمنيّة المطلوبة لتحقيق استقرار الأسعار.

2.5.1.2 المسئولية المنوطة بالبنوك المركزية حول سلامة القطاع المصرفيّ:

تتمثل مسؤولية البنوك المركزية في ضمان سلامة الجهاز المصرفيّ، وهي مُهمّة حيوية تكتسب أهميّةً خاصّةً في حال حدوث اختلالات في القطاع المصرفيّ تثير الشكوك حول قدرته على مواجهة الصدمات. قد تؤدي هذه الاختلالات إلى حالة من عدم الثقة التي يصعب التكهّن بآثارها، وتمتدّ تأثيراتها ليس فقط على المتعاملين مع البنوك، بل على المتعاملين بالقطاع الماليّ بأكمله. ومنَ الأخطاء الشائعة في أوقات الأزمات الماليّة هو عدم الإفصاح عنِ الخسائر التي تلحق بالجهاز المصرفيّ من قبل أصحاب رؤوس الأموال، المديرين، والسلطات العامة، بل قد تلجأ البنوك إلى إخفاء القيمة الحقيقية للقروض المتعثرة والإعلان عن ملاءة مالية لا تعكس حقيقة الأوضاع (حشاد، 1994).

في بعض الأحيان، قد تمنح البنوك قروضًا جديدةً لعملاء متعثّرين، الأمر الذي قد يصعب معه عودتهم إلى تحقيق الأرباح، خاصّة في ظلّ الأزمات، وقد يحدث ذلك بتشجيع منَ السلطات لضمان استمرارهم في خدمة ديونهم. يمكن أن يؤدّيَ التأخّر في تقدير الخسائر إلى خسائرَ أكبر بسبب إقراض المزيد منَ الأموال لمؤسّسات الأعمال. تزداد المخاطر عندما يقوم مديرو البنوك بالمقامرة عَبر دفع أسعار فائدة أعلى لاجتذاب الودائع، ومن ثمّ إقراض هذه الأموال لمشروعاتٍ عاليةِ المخاطر.

في هذا السياق، تبرز أهميّة الرقابة المصرفية التحوطية الفعالة لضمان الاستقرار الماليّ، حيث يؤدّي الجهاز المصرفيّ دورًا مركزيًا في تعبئة المدّخرات وتوزيعها وتنفيذ المعاملات من خلال نظام المدفوعات. تركّز مُهمّة نُظم الرقابة المصرفية على ضمان التحوط والحذر من قِبل البنوك، والتأكد من كفاية رؤوس أموالها والاحتياطيات لمواجهة المخاطر المترتّبة على أعمالها. قد تهدد أوجه الضّعف في الجهاز المصرفيّ الاستقرار الاقتصاديّ في البلد المعنيّ وغيره منَ البلدان، ممّا دفع إلى اهتمام دوليّ متزايد بتقوية النُظم الرقابية. يمكن للبنوك المركزية أداء دورٍ فعالٍ في تجنّب التأثيرات السلبية لانفجار فقاعة أسعار الأصول، وذلك من خلال سياسة نقدية حصيفة ومتابعة التطورات في أسعار الأصول والتضخّم، واتخاذ قرارات تعتمد على بيانات الأصول بجانب المستوى العام للأسعار. تشمل مسؤولية البنك المركزيّ أيضًا تنظيم عملية منح الائتمان والموازنة بين التطوّرات في حجم التمويلِ وأشباه النقود، ممّا يُسهم في تعزيز الثقة في القطاع النقديّ والمصرفيّ وتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية (الشاذلي، 2014).

2.5.1.3 دور البنوك المركزية في آلية مساعدة البنوك المتعثرة:

يتمثل دور البنك المركزيّ باعتباره مقرضًا أخيرًا في تقديم القروض للبنوك التي تُواجه شحًا في السيولة ولا تستطيع تلبية احتياجاتها من سوق الإنتربنك. عند تحديد سعر الإقراض، الذي يكون عادةً سعر الخصم لدى البنك المركزيّ أو سعر عقود إعادة الشّراء، يعمد البنك المركزيّ إلى جعل هذا السعر أعلى من متوسّط السّعر في سوق الإنتربنك. هناك بعض الدول التي تخالف هذه القاعدة، حيث يكون سعر الإقراض من البنك المركزيّ أقلّ من سعر الإنتربنك، ولكن تفرض شروطًا صارمةً للوصول إلى أموال البنك المركزيّ، مثل تحديد سقف للاقتراض وطلب تقديم ضمانات معينة .لا يقتصر دور البنك

المركزيّ باعتباره مُقرضًا أخيرًا على مواجهة نقص السيولة لدى البنوك وعدم قدرتها على الحصول عليها من سوق الإنتربنك، بل يمتدّ أيضًا إلى قَبول ودائع من القطاع المصرفيّ بفائدة محددة لمعالجة مشكلة السيولة الزائدة لدى البنوك. تهدف هذه الإجراءات إلى تجنّب خسائر البنوك بسبب عدم قدرتها على توظيف السيولة الزائدة (الشاذلي، 2014).

قد يواجه القطاع المصرفيّ خلال الأزمات مشكلتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في عدم قدرة بعض البنوك على الحصول على السيولة بسبب عدم الثقة بين البنوك المتعاملة في سوق الإنتربنك، والثانية تنشأ بسبب انهيار مؤسّسات مصرفية مالية كبرى، ممّا يجعل الوضعَ غير واضح بشأن الأزمة وعلاقة هذه المؤسّسات بباقي المؤسّسات الماليّة، كما أدى الانفتاح الكبير الذي شهده القطاع الماليّ العالميّ إلى تعقيد تحديد مدى تأثر المؤسّسات الماليّة بانهيار المؤسّسات الكبرى.

وفي أوقات الأزمات الماليّة، تتدخّل البنوك المركزية في سوق الإنتربنك بضخّ مبالغَ هائلةٍ لتمكين البنوك التي تحتاج إلى سيولة منَ الحصول عليها. يهدف هذا الإجراء إلى بثّ الطمأنينة بين البنوك ويعتبر إجراءً إيجابياً على المدى القصير والمتوسّط، حيث يساعد في حلّ مشكلة عدم الثقة وتحقيق استقرار الأسواق (Schaechter, 2001).

من جهة أخرى، قد يؤدي هذا التدخل على المدى الطويل إلى مشكلات للبنوك المركزية نفسها، مثل عدم القدرة على تحقيق أهداف معدلات التضخّم المستهدفة. قد تسهم السيولة المتوافرة لدى البنوك، إلى جانب السيولة التي ضخّها البنك المركزيّ، في زيادة اعتماد بعض البنوك على البنك المركزيّ، مما

يخل بإجراءات الحَيطة والحذر لديها. في أعقاب الأزمة الماليّة العالميّة في عام 2008، قدمت البنوك المركزية سيولةً بآجالٍ طويلةِ الأمد للبنوك، ممّا أدى إلى بقاء السيولة المتاحة لدى البنوك مرتفعةً، نتيجة عدم الثقة والتحفظ الشديد (Allen, 1999).

وبناء على ذلك، قد يؤدّي ارتفاع معدلات التضخّم على المدى المتوسّط والطويل إلى لُجوء البنوك المركزية مرّةً أخرى إلى رفع معدلات الفائدة، ممّا قد يجعل البنوك تدور في دائرةٍ مغلقةٍ، وتقل كفاءة آليات العرض والطلب في سوق الإنتربنك لضبط حركة السيولة. استمرار تدخّل البنوك المركزية في سوق الإنتربنك لفترات طويلة قد ينعكس سلباً على ميزانياتها. ومنَ الضّروريّ تعزيز الدور الرقابيّ للبنوك المركزية واتخاذ إجراءاتٍ لتشجيع المصارف على الاعتماد على سوق الإنتربنك لتلبية احتياجاتها منَ السيولة. يجب على البنوك المركزية العمل على تجنّب اعتماد المصارف على السيولة التي تقدمها خلال الأزمات، والحيلولة دون توقّع البنوك الدائم لهذا الدعم.

ودور سلطة النقد الفلسطينية في آلية مساعدة البنوك المتعثرة وحماية العملاء من خلال قسم الانفاذ في دائرة انضباط السوق ومؤسّسة ضمان الودائع الخاصّة بحماية حقوق العملاء.

2.6 المؤسّسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد وإشرافها

تخضع مجموعة منَ المؤسّسات الماليّة المصرفية وغير المصرفية لرقابة سلطة النقد الفلسطينية وإشرافها، وتشمل هذه المؤسسات القطاع المصرفيّ بأكمله والقطاع الماليّ غير المصرفيّ من قطاع مؤسّسات الإقراض المتخصّص، قطاع الصرافة، وقطاع خدمات الدفع الإلكترونيّ، حيث تعمل في القطاعات الماليّة غير المصرفية مئات الشّركات والفروع والوكلاء والموظّفين، وتتجاوز تعاملاتها الماليّة

السنوية الـ 4 مليارات دولار. تتوزّع هذه التعاملات بين مجالات متعددة مثل القروض، مبادلة العملات والشيكات، الحوالات الماليّة، عمليّات الدفع الإلكترونيّ، وغيرها منَ الخدمات الماليّة.

شهدت هذه المؤسّسات تطورات مهمّةً خلال العام 2022، وهذه التطورات لها دور بارز في دعم الاستقرار الماليّ في فلسطين. من خلال الرقابة والإشراف الفعالينِ من قبل سلطة النقد، تمكّنت هذه المؤسّسات من تنظيم تعاملاتها الماليّة وإدارتها بطريقة تعزّز من كفاءة القطاع الماليّ غير المصرفيّ، وتسهم في تحقيق توازن ماليّ واقتصاديّ مستدام في البلاد.

2.6.1 قطاع البنوك:

قطاع البنوك يمثل العمودَ الفقريَّ للقطاع الماليّ في فلسطين وصمامَ الأمان للاقتصاد، ويُعدّ هذا القطاع من أفضل القطاعات والأنشطة أداءً، مدعومًا بسياسات سلطة النقد الفلسطينية وإجراءاتها المتوازنة في مجال الرقابة والإشراف وانضباطه وفقًا لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالميّة ويعمل به 13 بنكًا منها (6) بنوك وافدة منها (5) بنوك أردنية. وبنك مصري واحد، (7) بنوك فلسطينية منها (3) بنوك إسلامية وتعمل من خلال 378 فَرعًا ومكتب منها (248) فرعًا ومكتب لبنوك محلّية و (130) فرعًا ومكتب لبنوك وافدة، وتجدر الإشارة إلى أنه كان يعمل في فلسطين أكثر من (23) مصرفًا (تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2008). وتمّ دمج البنوك لتقوية القطاع المصرفيّ حتّى يكونَ هناك استقرارٌ ماليٌ وتمّ تخفيض عددهم ليصبح (13) بنكًا وحاليا النسب الماليّة للسلامة الكلّية لَمّا خضعوا لاختبارات الضغط تبين بأنهم قادرون على تحمل الصدمات ونسبة الاستقرار الماليّ الكليّ (0.53) نقطة (تقرير الاستقرار الماليّ سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

2.6.2 قطاع الإقراض المتخصّص:

سعت سلطة النقد الفلسطينية إلى تطوير بيئة عمل مناسبة لتعزيز قطاع الإقراض المتخصّص، بهدف تفعيل دوره في الاقتصاد الفلسطينيّ وزيادة مساهمته في تمويل المشاريع والأنشطة المتعلّقة بطبيعة أعماله. يضمّ هذا القطاع تسع مؤسّسات تقدم خدماتِها عَبر شبكة منَ الفُروع تصل إلى (95) فَرعًا موزّعة عَبر الضّفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل بها حوالي (864) موظّفاً (سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

ويظهر هنا أنّ هذه الجهود تهدف إلى زيادة فعالية القطاع في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، خاصّةً للمشاريع الصّغيرة والمتوسّطة. تعكس هذه التطورات الاهتمام المتزايد بتوسيع نطاق الخدمات الماليّة وتحسين جَودتها في الأراضي الفلسطينية، وتعزيز الشّمول الماليّ، الأمر الذي يسهم في تحقيق النموّ الاقتصاديّ والاستقرار الماليّ.

2.6.3 قطاع الصرافة:

عملت سلطة النقد الفلسطينية بجدية لضمان استمرار سلامة بيئة العمل في قطاع الصّرافة، وهو قطاع حيويّ في الاقتصاد والنظام الماليّ الفلسطينيّ، نظراً لأهمّيته الكبيرة وخدماته التي تصل إلى مختلف مناطق المجتمع الفلسطيني وشرائحه. ويؤدّي هذا القطاع دورًا محوريًا في توفير العملات المختلفة وإجراء الحوالات الماليّة داخليًا وخارجيًا، بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى تتعلّق بالشّيكات، المعادن الثمينة، وخدمات الدفع.

يضمّ قطاع الصّرافة في فلسطين مجموعةً كبيرةً منَ المحالّ والشّركات المرخّصة لمزاولة مهنة الصّرافة، حيث يصل عددها إلى (337) صرّافاً. هذا يتضمّن (213) شركة صرافة لها (95) فرّعاً تعمل في جميع محافظات الضّفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد (29) صرّافاً يعملون بشكل فرديّ في الضّفة والقطاع. توفّر هذه الشبكة الواسعة منَ الصّرّافين خدماتٍ متنوّعةً وحيويةً تُسهم في دعم النشاط الاقتصاديّ والماليّ في المجتمع الفلسطينيّ، ممّا يعكس الجهود المتواصلة لسلطة النقد في الحفاظ على استقرار هذا القطاع الحيويّ ويمثل ما نسبته (3.9%) من إجماليّ رأس مال البنوك (تقرير الاستقرار الماليّ سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

2.6.4 قطاع شركات خدمات الدفع الإلكترونيّ:

تبذل سلطة النقد الفلسطينية جهوداً كبيرة لتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقميّ ودعم استخدام التكنولوجيا الماليّة. جرى العمل على تطوير البنية التحتية اللازمة لتسهيل المدفوعات الرقمية ودعم الشّركات الناشئة العاملة في مجال المدفوعات الإلكترونية، خاصّة فيما يتعلّق بالمحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع. في فلسطين، يوجد خمس شركات تعمل في قطاع خدمات الدفع، حيث تصل قيمة أصولها إلى حوالي (25.5) مليون دولار وحقوق ملكية بقيمة (6.2) مليون دولار (تقرير الاستقرار الماليّ سلطة النقد الفلسطينية، 2022).

واستناداً على خبرة الباحث، تقدم هذه الشركات خدماتٍ متنوعةً لعملائها تشمل البيع والشّراء الإلكترونيّ، إيداع النقود وسحبها، تحويل الأموال داخل فلسطين، والتسوق ودفع الفواتير عَبر التطبيقات الإلكترونية والوكلاء المعتمدين في مختلف المحافظات الفلسطينية. تسهم هذه الخدمات في تسهيل المعاملات الماليّة للأفراد والشّركات، وتعزيز الكفاءة والشّفافية في النظام الماليّ، وتشجيع الشّمول الماليّ

في المجتمع الفلسطينيّ. تُظهِرُ هذه الخطوات التزامَ سلطة النقد الفلسطينية بتعزيز الابتكار في القطاع الماليّ ومواكبة التطورات العالميّة في مجال التكنولوجيا الماليّة.

2.7 الدراسات السابقة

أجرت بوديار(2023) دراسةً عن دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ وفق رؤية مالية إسلامية وتهدف الدراسة الى تحديد أهم الآليات الوجب استحداثها على مستوى نشاط البنوك المركزية لتفعيل دورها وتطويره من مجرد الإشراف على تحقيق الاستقرار النقديّ إلى العمل على تحقيق الاستقرار الماليّ وضمانِه لاقتصادات العالم وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية مثالية الماليّة الإسلامية على أنّها نظام ماليّ جديد يتناسب مع الاستقرار الماليّ، وهدفت الدراسة أيضًا إلى تحديد العلاقة الوظيفية التكاملية بين دور البنوك المركزية باعتبارها مُتحكّمًا في النظام النقديّ والماليّ لمختلف الاقتصادات وتوظيف المعاملات الماليّة الإسلامية كحلّ أمثل لتحقيق الاستقرار الماليّ والمحافظة عليه مع مواكبة المتطلبات الاقتصادية العالمية .

أجرى جوال وزملاؤه (2022) دراسة معمّقة تهدف إلى استقصاء دور التكنولوجيا الإشرافية في دعم البنوك المركزية في البيئة الرقمية الحديثة، التي تعتمد بشكل متزايد على أدوات متقدمة كالذكاء الاصطناعيّ والتعلّم الآليّ والبيانات الضّخمة. اعتمدتِ الدراسة على منهج تحليليّ يركّز على تقييم تأثير هذه التكنولوجيات على قدرات الرقابة والتحكّم لدى البنوك المركزية. خَلُصَتِ الدراسة إلى أنّ تبنّي التكنولوجيا الإشرافية سيمكّن البنوك المركزية من تعزيز الرقابة والالتزام بشكل فعال، ويزيد منَ التركيز على الأمن السيبرانيّ ومكافحة الجريمة الماليّة. هذا التطور يعزّز بدوره القدرة على التحكّم في المخاطر

التي تؤثر مباشرة على الاستقرار الماليّ. أوصتِ الدراسة بأهميّة الاستثمار في الكفاءات البشرية التي يمكنها إدارة التكنولوجيا الجديدة ومراقبتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهميّة الاستثمار في البنية التحتية الشّاملة للبيانات.

وأكّدت ضرورة توافر إطار تنظيميّ يدعم مجمل العمليات المخطّط لها لتعزيز دور البنوك المركزية في العصر الرقمي. تشدد التوصيات على أهميّة وضع خطط إستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل للاستثمار في هذه التكنولوجيات، لتحقيق الأهداف المرجوّة وضمان استمرارية الإشراف والرقابة المصرفية وفعّاليتها في عصرٍ تتسارع فيه التطورّات التكنولوجيّة.

ومن خلال دراسة سليمان (2020) بعنوان "قياس الاستقرار الماليّ للبنوك العربية دراسة مقارنةً وتوصّلتِ الرّسالة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك العربية بما يتعلّق بالاستقرار الماليّ، وأوصتِ الدراسة برفع معدلات تحقيق الاستقرار الماليّ .

وأنجز علي وزملاؤه في العام (2018) دراسة مُهمّة تناولت مسألة الاستقرار الماليّ في القطاع المصرفيّ السودانيّ، مشيرين إلى أن ضعف الاهتمام بالأدوار التنظيميّة والرقابية للبنوك المركزية قد يؤدّي دورًا حاسمًا في هذا الاستقرار. تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير هذه الأدوار في تحقيق الاستقرار الماليّ للجهاز المصرفيّ في السودان. اتبع الباحثون في دراستهم منهجيةً تحليليةً تركّز على تقييم أثر الدور التنظيميّ والرقابيّ لبنك السودان المركزيّ. لم تُحدد الدراسة عينةً بحثيةً معينةً في الملخّص، لكنها استندت إلى تحليل مُعمّق لوظائف البنك المركزيّ وتأثيرها على القطاع المصرفيّ. خَلُصَتِ الدراسة إلى وجود تأثير

معنويّ واضح للدور التنظيميّ الذي يقوم به بنك السودان المركزيّ في تحقيق الاستقرار الماليّ، كما تبين أنّ للدور الرقابيّ أثرًا مماثلًا في تعزيز الاستقرار الماليّ للقطاع المصرفيّ.

على ضَوء هذه النتائج، أوصتِ الدراسة بضرورة استمرار بنك السودان المركزيّ في تنفيذ برامج إصلاح للمصارف المتعثّرة، وتحسين دوره التنظيميّ لتعزيز الاستقرار الماليّ، كما شددت على أهميّة زيادة عدد مرّات التفتيش على البنوك التجارية لضمان التزامها بموجّهات البنك المركزيّ وتعليماتهِ.

تشير هذه التوصيات إلى أهميّة الرقابة المستمرة والفعالة في الحفاظ على سلامة النظام المصرفيّ واستقراره. من الجدير بالذكر أنّ الدراسة تبرز الحاجة إلى تقييمٍ دائمٍ لفعالية الإجراءات التنظيميّة والرقابية وتحديثها بما يتوافق مع التغيرات في البيئة الماليّة والاقتصادية. تعتبر هذه النتائج والتوصيات مُهمّةً للغاية في سياق تعزيز قدرة البنوك المركزية على التعامل مع تحدّيات الاستقرار الماليّ، خاصّة في ظلّ الظروف الاقتصادية المتقلبة التي تواجه العديد منَ الدول، بما فيها السودان.

علاوةً على ذلك، تؤكّد الدراسة ضرورة وجود إطار تنظيميّ ورقابيّ متين يُمكّن البنوك المركزية من التصدّي للتحدّيات الناجمة عنِ الأزمات الماليّة، وضمان استقرار النظام المصرفيّ. هذا يتطلب من البنوك المركزية، ليس فقط تطبيق الإجراءات الرقابية بكفاءة، وإنما أيضًا تقييمها وتحديثها بشكل دوريّ لتلائم الظّروف المتغيرة.

أجرى طرشي وبوفليح في دراستهما لعام(2017) دراسةً ركّزت على التحدّيات التي تواجه البنوك المركزية في ضَوء العولمة والتحرير الماليّ. هدفتِ الدراسة إلى تحليل دور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار الماليّ في ظلّ التغيرات العالميّة، مع التركيز على تحسين الإشراف وتعزيزه على البنوك.

تناولتِ الدراسة كيف أنّ الرقابة المصرفية تشكّل عنصرًا مهمًا لضمان سير العمل المصرفيّ ورفع كفاءته، وذلك في ظلّ ظهور تجاوزاتٍ مصرفية متعددة. استخدم الباحثان منهجيةً تحليليةً لتقييم الأدوار والإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية وأثرها على الاستقرار الماليّ. لم تذكرِ الدراسة تفاصيل عن عينة بحثية محددة، لكنها استندت إلى مراجعةٍ شاملةٍ للأدبيات المتعلقة بالموضوع وتحليل السياسات الماليّة والنّقديّة الحالية. خَلُصَتِ الدراسة إلى أنّ البنوك المركزية تؤدّي دورًا محوريًا في مواجهة الأزمات الماليّة والاقتصادية، معتمدةً في ذلك على أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك الأدوات غير التقليدية. أوصى الباحثان بأهميَّة تعزيز الرقابة والإشراف على البنوك لضمان الاستقرار الماليّ، وضرورة تطوير الأدوات النّقديّة للتكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية العالميّة.

وأجرى كسيس وبوخاري في عام (2017) دراسةً مستفيضةً تهدف إلى تقييم مدى كفاءة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ، مع التركيز بشكل خاصّ على البنك الفيدراليّ الأمريكيّ. تناولت الدراسة الدور المحوريّ للبنك المركزيّ باعتباره رائدًا في النظام المصرفيّ، مؤكّدةً صلاحياتهِ الرقابيةَ الموسّعةَ على البنوك، كما بيّنتِ الدراسة أنّ وظائف البنك المركزيّ لا تقتصر على تمويل المؤسّسات الماليّة، بل تمتدّ إلى إصدار العملة ومراقبتها، تحديد قيمتها، والإشراف على العلاقات الماليّة الداخلية والخارجية للدولة. اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على منهجية تحليلية لفحص دور البنك الفيدراليّ الأمريكيّ، خاصّةً في سياق الأزمة الماليّة العالمية لعام 2008 وما تلاها من تطوّرات. لم يُحدد في الملخّص وجود عينةٍ بحثيةٍ معينةٍ، لكنّ الدراسة استندت إلى تحليل السياسات والإجراءات التي اتبعها البنك الفيدراليّ.

توصّلتِ الدراسة إلى أنّ البنك المركزيّ يُؤدّي دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الماليّ، وهو هدف ذو أهميّة متزايدة في ظلّ التحدّيات الاقتصادية والماليّة العالميّة، كما أظهرتِ الدراسة أنّ الأساليب

التقليدية للسياسة النقدية لم تعد كافية لمواجهة الأزمات، ممّا استدعى اللجوء إلى أساليب استثنائية كالتسيير الكميّ ومعدلات الفائدة الصّفرية والسالبة، التي بادر البنك الفيدراليّ الأمريكيّ إلى تطبيقها. أكدّ الباحثان أنّ هذه الإجراءاتِ أسهمت بشكلٍ فعالٍ في إنقاذ الاقتصاد الأمريكيّ من ركود شديد، وعزّزتِ الاستقرار الاقتصاديّ والماليّ.

وفي السياق ذاته، أجرى الشاذلي (2014) دراسةً حول موضوع الاستقرار الماليّ والسُبل المُثلى لتحقيقه، مع التركيز على التحدّيات والمخاطر التي تواجه القطاع الماليّ والحقيقيّ في أوقات الأزمات نتيجة غياب هذا الاستقرار. استخدمتِ الدراسة منهجيةً تحليليةً لفحص المفاهيم المتنوّعة للاستقرار الماليّ، التحدّيات المرتبطة به، والجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمواجهة هذه التحدّيات، كما تطرقتِ الدراسة إلى الدور المحوريّ الذي يمكن أن تؤدّيه البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ. توصّلتِ الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسيّة، منها أنّ عملية تحقيق الاستقرار الماليّ هي عملية مستمرة تتطلّب العناية والجهد المستمرّين، حتّى في الأوقات العادية التي يعمل فيها القطاع الماليّ بكفاءة، كما أكّدت أهميّة اتخاذ السلطات الماليّة لتدابيرَ وقائيةٍ لتعزيز قدرة القطاع الماليّ على التعامل مع الأزمات. أشارتِ الدراسة أيضًا إلى العلاقة الوثيقة بين المُكونات الأساسيّة للقطاع الماليّ مثل المؤسّسات، الأسواق، والبنية التّحتيّة للنظام الماليّ. وتناولت كيفية تأثير كلّ مكون بالتطورّات وتأثّره في المكونات الأخرى، مؤكّدةً عدم قدرة أيٍّ منها على العمل بمعزل. كذلك، أبرزتِ الدراسة دور القطاع الماليّ بوصفِهِ عنصرًا حيويًّا في النظام الاقتصاديّ الكلّيّ، مشيرةً إلى أهميّته في دعم الاقتصاد من خلال توجيه الموارد الماليّة نحو الفرص الاستثمارية المربحة وخَلق فرص استثمارية جديدة. وأكّدت الدراسة أنّ كفاءة القطاع الماليّ في تخصيص الموارد الماليّة بما يخدم الأهداف الاقتصادية التنموية يُعدّ عاملاً حاسمًا في تحقيق النموّ

الاقتصاديّ المستدام. توصّلتِ الدراسة أيضاً إلى أنّ الاستقرار الماليّ يتطلب نهجًا شاملاً يشمل مراقبة جميع جوانب النظام الماليُّ وتنظيمها، بما في ذلك البنوك والمؤسّسات الماليّة الأخرى، الأسواق، والبنية التحتية للنظام الماليّ. وأشارت إلى أنّ تحقيق الاستقرار الماليّ ليس مسؤولية البنوك المركزية وحدها، بل يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين مختلف الجهات المعنية بالقطاع الماليّ. ومن التوصيات الرئيسيّة للدراسة الاستمرار في تطوير الأطر التنظيميّة والرقابية وتحسينها لضمان استقرار الماليّ، وتعزيز الشفافية والكشف الماليّ في القطاع الماليّ لتجنّب المخاطر المحتملة، وتقوية آليات الرقابة والإشراف لضمان التزام البنوك والمؤسّسات الماليّة بالمعايير المنظّمة. بشكل عام، تُبرزُ دراسة الشاذلي (2014) أهميّة الاستقرار الماليّ والدور الحاسم الذي تقوم به البنوك المركزية والأطر التنظيميّة والرقابية في تحقيق هذا الاستقرار، مؤكّدة الحاجةَ إلى نهجٍ متكاملٍ يشمل جميع مكونات النظام الماليّ.

2.7.1 التعليق على الدراسات السابقة

تشترك الدراسات المذكورة في تركيزها على الأدوار الحيوية التي تؤدّيها البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ والحفاظ عليهِ، لكنّها تتباين في تركيزها ومنهجياتها.

دراسة بوديار (2023) تَخلُص الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في أبعاد دور البنوك المركزية من خلال تطوير نطاق صلاحياتها وتعديله وتوسيعه على نحوٍ يُمكّنها منَ استحداث آلياتٍ عصريةٍ تهدف إلى تحقيق استقرار الأنظمة الماليّة لبلدانها بشكل خاصّ، واستقرار النظام الماليّ العالميّ بشكل عام، ووجود توجّه نحو تبنّي نظام الماليّة الإسلامية على أنّه نظام ماليّ فعال ومتكامل أُثبت نجاعته وصموده أمام أشدّ الأَزمات الماليّة خطورةً، محققًا نتائجَ إيجابيةً ومحافظا على استقرار مؤسّساته، وأوصتِ الدراسة بأنه يتوجّبُ على البنوك الإسلامية استغلالَ خاصيّة الشّمولية التي تتمتّع بها وعدم الاعتماد الكبير على

التمويل بالبيوع ذات الربح المضمون نظرًا لإمكاناتها الواسعة في النهوض بالاقتصاد الحقيقيّ المنتج للثروات، ووضع ملفّ البنوك الإسلاميّة على رأس أولويات الإصلاح الاقتصاديّ والمصرفيّ في الجزائر وتعديل الاطار التنظيميّ لبنك الجزائر إلى إطار تنظيميّ مزدوج، يراعي خصوصيّة المصارف الإسلامية والتقليدية بما ينسجم معَ الصّلاحيات الخاصّة بكلّ إدارة، وأكّدت الدراسة ضرورة تسليط الضَّوّء على دراسة السُبل والالية الاقتصادية التطبيقية الضّامنة للاستقرار الماليّ والاقتصاديّ على المستويينِ المحلّيّ والعالميّ وفق تطبيقات الماليّة الإسلامية، ودراسةُ سُبل تطوير النظام الماليّ الإسلاميّ في سبيل تحقيق الاستقرار المنشود اقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا في الجزائر والعالم لأنه منهج حياة رباني ّ وليس فقط نظامًا ماليًّا.

دراسة جوال وآخرين (2022) تستكشف الدور التكنولوجيّ الذي يمكن أن تقوم به التكنولوجيا الإشرافية في دعم البنوك المركزية. هذه الدراسة تُبرزُ كيف يمكن للتكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعيّ والتعلّم الآليّ، أن تعزّز من قدرة البنوك المركزية على الرقابة والتحكّم في المخاطر، مشددة على أهميّة الأمن السيبرانيّ ومكافحة الجريمة الماليّة. توصيات الدراسة تتمحور حول الاستثمار في الكفاءات البشرية والبنية التحتية الشّاملة للبيانات لدعم استخدام هذه التكنولوجيات. أما دراسة علي وزملائِهِ (2018) فتركّز على الأدوار التنظيميّة والرقابية للبنوك المركزية في السودان وتأثيرها على الاستقرار الماليّ. تخلَص الدراسة إلى أنّ هناك تأثيرًا معنويًا كبيرًا للدور التنظيميّ والرقابيّ للبنوك المركزية على الاستقرار الماليّ، مشيرةً إلى أهميّة استمرار الجهود التنظيميّة والرقابية لتحسين الاستقرار الماليّ.

دراسة سليمان (2020) تستكشف الاختلافات بين البنوك العربية في تحقيق الاستقرار الماليّ من خلال التعرف على واقع الاستقرار الماليّ بالبنوك العربية، وأوصتِ الدراسة بإنشاءِ وحداتٍ مستقلةٍ تهتمّ

بالاستقرار الماليّ وإصدار تقرير عنِ الاستقرار الماليّ، والعمل على رفع رأس المال ليتناسب مع مستوى الأصول إلى جانب الاستغلال الأمثل لهذه الأصول وإدارتها لتحقيق دخل أعلى، لأنّ ارتفاع رأس المال وَحده غير كافٍ لتحقيق الاستقرار الماليّ إن لم يُصاحبه تناسبٌ مع مستوى الأصول، وتحقيق دخل كافٍ ومخاطر منخفضه، واتضح من خلال نتائج الدراسة أنّ السبّب في انخفاض الاستقرار الماليّ في أغلب البنوك محلّ الدراسة هو أنّ معدل التغيير في إجماليّ الأصول أكبر من معدل التغيير في إجماليّ الأرباح المحققة وإجماليّ القواعد الرأسمالية.

دراسة طرشي وبوفليح (2017) تعالج الحاجة إلى تحسين الإشراف وتعزيزه على البنوك والرقابة المصرفية على أنّها عواملُ مُهمّة لضمان الاستقرار الماليّ، خصوصًا في ظلّ التحدّيات الناجمة عنِ العولمة والتحرير الماليّ. هذه الدراسة تؤكّد دور البنوك المركزية على أنها عناصر رئيسيّة في الخروج منَ الأزمات الماليّة والاقتصادية، معتمدة على أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك الأدوات غير التقليدية. **وفي دراسة كسيس وبوخاري (2017)**، يتمّ التركيز على تقييم مدى فعالية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ، مع تحليل خاصّ للبنك الفيدراليّ الأمريكيّ. تشدد هذه الدراسة على الأدوار المتعددة للبنوك المركزية التي تتجاوز التمويل المباشر للمؤسّسات الماليّة، إلى دورها في إصدار العملة وتحديد قيمتها والإشراف على العلاقات الماليّة الداخلية والخارجيّة. وتُظهر كيف تطورت أدوات السياسة النّقديّة للتعامل مع الأزمات الماليّة. **وأخيرًا، دراسة الشاذلي (2014)** تتناول الاستقرار الماليّ من منظورٍ شاملٍ، مشيرةً إلى العلاقة الوثيقة بين مختلف مكونات النظام الماليّ وأهميّة القطاع الماليّ باعتباره داعمًا للاقتصاد. تشدد هذه الدراسة على أنّ تحقيق الاستقرار الماليّ يتطلب جهدًا مستمرًا وتدابيرَ وقائية، وتؤكّد أهميّة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في القطاع الماليّ.

وبالنظر إلى سياق الدراسة الحالية، يُعدّ دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ الركيزة الأساسية في النظام الماليّ الفلسطينيّ، حيث يُنظرَ إليه من قِبل العاملين في هذا القطاع على أنّه ضامِنٌ أساسيّ للسلامة والكفاءة الماليّة، وسلطة النقد بمنزلتها كهيئة رقابية وتنظيمية، تؤدّي دورًا حيويًا في وضع الإطار التنظيميّ والرقابيّ الذي يُعزّز من قدرة المؤسّسات الماليّة على مواجهة التحدّيات المختلفة، سواء كانت تلك المتعلّقة بالأزمات الماليّة أوِ التغيرات الاقتصادية الكلّية.

وعليه، تسهم الدراسات السابقة، كتلك التي أجرتها بوديار (2023) وجوال وزملاؤه (2022) و سليمان (2020) وعلي وزملاؤه (2018)، في تعميق الفهم لأهميّة دور البنوك المركزية وسلطة النقد في الحفاظ على الاستقرار الماليّ، مؤكّدةً الحاجةَ لتحديث الأُطر التنظيميّة والرقابية باستمرار لتلائم البيئة المتغيرة. تُبرِزُ هذه الدراسات كيف يمكن للتكنولوجيا الإشرافية والأدوات النّقديّة غير التقليدية أن تُعزّزَ من قدرات سلطة النقد في مواجهة التحدّيات المعاصرة، وإلى ضرورة إعادة النظر في أبعاد دور البنوك المركزية من خلال تطوير نطاق صلاحيّاتها وتعديله وتوسيعه على نحو يُمكّنها منَ استحداث آليات عصرية تهدف إلى تحقيق استقرار الأنظمة الماليّة لبلدانها وإنشاء وحدات تهتمّ بالاستقرار الماليّ وإصدار تقاريرَ عنِ الاستقرار الماليّ وأكدت على أهمية تعزيز الرقابة والاشراف على البنوك لضمان الاستقرار الماليّ وأوصت برفع معدلات تحقيق الاستقرار الماليّ ، وتُظهر دراسة الشاذلي (2014) أهميّة تحقيق استقرار ماليّ شامل يتضمّن جميع جوانب النظام الماليّ، مؤكّدةً دور القطاع الماليّ على أنّه عنصر حيويّ في الاقتصاد الكليّ.

بناءً على ذلك، فإنّ الدراساتِ التي عَرضتُ لَها تساعد في تشكيل وجهةِ نظرٍ متكاملةٍ حول كيفية تعزيز دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ، ممّا يسهم في تطوير سياساتٍ واستراتيجياتٍ تتوافق مع

التحديّات الحالية والمستقبلية في القطاع الماليّ الفلسطينيّ ، إن تبنّيَ سلطة النقد لمقاربات متقدمة في التنظيم والرقابة، مسترشدةً بالنتائج والتوصيات التي تقدمها الدراسات المتخصّصة وعلى رأسها الدراسة الحالية، يُمكن أن يكون له تأثير إيجابيّ كبير على صِحّة النظام الماليّ واستقراره برمّته.

ما يميز الدراسة الحالية عنِ الدراسات السابقة:

يرى الباحث من خلال الدارسات السابقة وبناءً على خبرته في المجال المصرفي بأن تقييم دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين من خلال نتائج المؤشّر الكلّي للاستقرار الماليّ المستخرج من واقع البيانات الماليّة للقطاع الماليّ والاقتصاد الحقيقيّ في فلسطين الذي يتمّ احتسابه من قبل سلطة النقد الفلسطينية وتمّ أيضًا تقييم دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ فلسطين من وجهة نظر رؤساء المؤسّسات الماليّة في فلسطين وأصحاب محالّ الصّرافة، حيث إنّ الدراسة غَطّت البنوك ومؤسّسات الإقراض وشركات الدفع وأصحاب محلات الصّرافة ونتائج الدراسة أكدت وجودّ دور مهمّ لسلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ، كما أكدته البيانات الماليّة بوجود دور فاعل لسلطة النقد الفلسطينية لتحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين من خلال المؤشّر الكليّ للاستقرار الماليّ.

الفصل الثالث: الطّريقة والإجراءات

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

3.1 تمهيد

يشـتمل هذا الفصـل على عرض دقيق للخطوات التي نهجها الباحث أثناء تنفيذ الدراسـة، ويتبع ذلك توضـيح لمنهج البحث، والفئة المسـتهدفة والعينة المختارة للدراسـة، إضـافة إلى الإجراءات المتبعة في بناء وتطبيق أداة البحث (الاستبانة). يتناول الفصـل كذلك الأسـاليب التي اعتمدها الباحث في تصـميم الدراسـة والتحليلات الإحصـائية المسـتخدمة لمعالجة البيانات واسـتخلاص النتائج، وسـيتم في الأسـطر التالية تقديم شرح مفصل لهذه الإجراءات.

3.2 منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسـة على المنهج الوصـفي التحليلي، لتلاؤمه مع طبيعة البحث. يتميز هذا المنهج بقدرته على تقديم توصـيف دقيق للظاهرة المدروسـة، تحليل البيانات المتعلقة بها، وتوضـيح العلاقات بين عناصـرها، والتعرف على الآراء المختلفة حولها، والعمليات التي تندرج تحتها، وتحديد الأثر الناجم عنها، كما ورد في تعريف أبو حطب وصادق (2010م).

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين أساسيين من مصادر المعلومات:

- **المصـادر الثانويّة:** تمّ الاسـتفادة منَ البيانات الثانوية لبناء الإطار النظريّ للبحث، حيث شمل ذلك الرجوع إلى كتبٍ ومراجعَ عربيةٍ وأجنبيةٍ ذات صلة، إضافةً إلى الدوريات، المقالات،

التقارير، الأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولتِ موضوع البحث، كما تمّ البحث والمطالعة عَبر مواقع الإنترنت المتنوّعة لإغناء الموضوع بمعلوماتٍ علميةٍ دقيقة، مع التركيز على التعرف على الأسس والمناهج العلميّة الصّحيحة لكتابة الدراسات والاطّلاع على أحدث المستجدات في مجال البحث.

- **المصادر الأولية:** لتحليل جوانب موضوع الدراسة، تمّ جمع البيانات الأولية من خلال استبانتين صُمِمَتا خِصّيصًا لهذا الغرض، حيث تمّ تصميم استبانةٍ مخصّصةٍ للبنوك ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع بواقع استبانة لكلّ مؤسّسة، واستبانة أخرى خاصّة بالصّرّافين، مع الأخذ بعين الاعتبار التخصّصاتِ المختلفةَ لكلّ فئة. واجهتِ الدراسة تحدّياتٍ بسبب الأوضاع المضطربة في الأراضي الفلسطينية والقيود المفروضة من قوات الاحتلال، ما أدى إلى صعوبات في تعبئة الاستبانات في قطاع غزة، خاصّةً بسبب انقطاع الإنترنت وغَيرها من الظّروف والعَقبات.

3.3 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يشمل:

1. **المدراء العامين والإقليميّن في البنوك العاملة في فلسطين،** ممثلة بـــ (13) بنكًا تعمل عَبر 378 فرعًا ومكتبًا في فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنويّ ،2022).

2. **مؤسّسات الإقراض المتخصّصة** بعدد (9) مؤسّسات تعمل من خلال (95) فرعًا ومَكتبًا (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنويّ ،2022).

3. **شركات خدمات الدفع الإلكترونيّ**، وتشمل عدة شركات رئيسيّة في هذا القطاع عددها (5) شركات (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنويّ ،2022).

4. **شركات الصّرافة** وعددها (242) صرّافًا (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنويّ ،2022).

3.4 عينة الدراسة:

3.4.1 العينة القصدية:

تمّ اختيار عينة مسح شامل للدراسة (العينة القصدية) ، إذ وُزّعتِ الاستبانات على جميع المدراء العامين والمدراء الإقليميين في قطاعات البنوك، مؤسّسات الإقراض المتخصّصة، وشركات خدمات الدفع وعددهم (27) مؤسّسة تمّ استرجاع (20) استبانة من عينة البنوك و مؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع.

3.4.2. العينة العشوائية:

تشمل قطاع محلات الصّرافة، تمّ استرجاع (82) استبانة من أصحاب محلات الصّرافة. تُعدّ هذه النسبة مقبولةَ لإجراء التحليلات والإجراءات الإحصائية، بالنظر إلى الظّروف الاستثنائية التي تمرّ بها المنطقة، والحياة الصّعبة التي تَعصِفُ بالبلاد والعباد.

3.5 التحليل الوصفيّ لعينة الدراسة:

3.5.1 العينة الخاصّة بالعاملين في البنوك ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع

توفّر الجداول والأشكال التالية توصيفًا دقيقًا ومفصّلًا لعينة الدراسة، مُبينةً تكراراتٍ ونسبًا مئويّةً لتوزيع العاملين في مؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع. يتمّ ذلك وفقًا لمتغيرات الدراسة المستقلة التي تشمل: الجنس، العمر، المستوى التعليميّ، سنوات الخبرة، الموقع الجغرافيّ للعمل، ونوع المؤسّسة. هذه البيانات تُسهم في توضيح الخصائص الديموغرافية والمِهنية لأفراد العينة.

- **توزيع العينة حسب الجنس**

جدول (3.1): يوضّح توزيع أفراد عينة البنوك والمؤسسات حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	20	100
أنثى	0	0
المجموع	20	100

يتضح من خلال الجدول (3.1) أنّ كافة أفراد العينة المستهدفة في الدراسة هم منَ الرجال بنسبة (100%)

يُفسّرُ الباحث هذه الظاهرة بالإشارة إلى طبيعة الوظائف في البنوك والمؤسّسات الماليّة، التي تتسم بدرجة عالية منَ الحساسيّة، وعادةً ما تكون هذه الوظائف أقلّ جاذبيةً للنساء، خاصّةً فيما يتعلّق بالمناصب الإدارية العليا التي تمّ التركيز عليها في هذه الدراسة. ومع ذلك، منَ المهمّ الإشارة إلى أنّ هناك عددًا لا يُستهان به منَ النساء العاملات في هذه المؤسّسات، إلا أنهنّ غالبًا ما يشغلّنَ مناصبَ ذات حساسيّة أقلّ مقارنةً بالمناصب الإدارية العليا. يُبرِزُ هذا التوزيع النوعيّ للعينة أهمّيةَ فهم

ديناميكيات ســـوق العمل والعوامل الثقافية والاجتماعيّة التي قد تؤثّر على اختيار النســـاء لمجالات عملهنّ والمناصب التي يتقلدها، حيث إنّ الإداراتِ العامةَ في البنوك لا يُولونَ اهتمامًا لتولّي المناصب القيادية لأنثى مع أنه لدينا كفاءات بالإناث تُضاهي الذكور.

- **توزيع العينة حسب العمر:**

جدول (3.2): يوضّح توزيع أفراد عينة البنوك والمؤسّسات حسب العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية %
35-25	1	5
50-36	10	50
اكثر من 50	9	45
المجموع	20	100

يُبين الجدول (3.2) أنّ النســبة الكبرى من أفراد عينة الدراســة تنتمي إلى فئة الشّــباب، حيث تتراوح أعمارهم بين (36 و50) عامًا، تليها في الترتيب الفئة العمرية التي تزيد على 50 عامًا.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليميّ:**

جدول (3.3): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليميّ

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية %
بكالوريوس	2	10
ماجستير	17	85
دكتوراه	1	5
المجموع	20	100

يشير الجدول (3.3) إلى أن نسبة (10%) من أفراد العينة في الدراسة يمتلكون شهادة البكالوريوس، في حين يحمل (85%) منهم درجة الماجستير، و(1%) يمتلكون شهادة الدكتوراه.

- **توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

جدول (3.4): يوضّح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
5-1	0	0
10-6	0	0
أكثر من 10 سنوات	20	100
المجموع	20	100

يكشف الجدول (3.4) أنّ جميع أفراد عينة الدراسة يتمتّعون بخبرة تفوق الـ10 سنوات.

- **توزيع عينة الدراسة حسب موقع العمل الجغرافيّ**

جدول (3.5): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب موقع العمل الجغرافيّ

موقع العمل الجغرافيّ	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع غزة	1	5
الضفة الغربية	19	95
المجموع	20	100

يوضّح الجدول (3.5) أنّ نسبة ضئيلة تبلغ (1%) منَ المشاركين في الدراسة يعملون في قطاع غزة، بينما يشغل (95%) منهم وظائف في مناطق الضّفة الغربية.

- **توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسّسة**

جدول (3.6): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المؤسّسة

نوع المؤسّسة	التكرار	النسبة المئوية %
بنك	11	55
مؤسسات خدمات الدفع الإلكترونيّ	2	10
مؤسسة إقراض	7	35
المجموع	20	100

يكشف الجدول (3.6) عن أنّ أغلبية أفراد العينة، بنسبة (55%)، يشغلون وظائف في البنوك، بينما يعمل (10%) منهم في مؤسّسات خدمات الدفع الإلكترونيّ، وتعمل نسبة (35%) في مؤسّسات الإقراض. تُظهر هذه الأرقام اهتمامًا واضحًا من قبل العاملين في القطاع المصرفيّ تجاه هذا النوع منَ الدراسات. يُشير هذا التوزيع إلى أنّ الأفراد العاملين في البنوك يُدركون أهميّة البحوث والدراسات المتخصّصة في تطوير مهِنتهم وتحسين أدائهمُ الوظيفيّ. تعكس هذه البيانات دور الدراسات البحثية في تعزيز الكفاءة والتطوير المِهنيّ في القطاع المصرفيّ، ممّا يشير إلى تقدير عالٍ للمعرفة والتدريب المستمر، كما توضّح النتائج الدور الرئيسيّ للبنوك في القطاع الماليّ والاقتصاديّ، وتحفّز على إجراء المزيد منَ الدراسات المماثلة التي تركّز على هذا القطاع. يُعتبر توجّه العاملين نحو الاهتمام بالدراسات البحثية مؤشّرًا إيجابيًا على التطور والابتكار المستمرّ في هذا القطاع الحيويّ.

3.5.2 العينة الخاصة بأصحاب محلات الصّرافة:

- **توزيع العينة حسب الجنس:**

جدول (3.7): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	**71**	**87**
أنثى	**11**	**13**
المجموع	**82**	**100**

يعرض الجدول (3.7) أنّ النسبة الكبرى من أفراد العينة، التي تبلغ (87%)، هم منَ الذكور. يُفسّر الباحث هذه النسبة بأنّ مهنة الصّرافة غالبًا ما تُعتبر نمطية ومرتبطة بالرّجال في المجتمع. ومع ذلك، يُلاحظُ وجود نسبة لا يُستهان بها وهي (13%) منَ النساء العاملات في هذا المجال، خاصّةً في شركات الصّرافة. يُظهِرُ هذا التوزيع وجودَ تحدّياتٍ تتعلّق بالتنوع من حيث الجنسُ في هذا القطاع، مما

يعكس الصّـورَ النمطيةَ السّـائدةَ في المجتمع حول أدوار الجنسـين في مجال العمل. تُعدّ هذه البيانات دليلًا على الحاجة إلى تعزيز مشـاركة المرأة في مجال الصّـرافة وتحطيم الحواجز النمطية، كما تُبرز النتائج أهميّة إجراء المزيد منَ الدراسـات لفهم العوامل المؤثّرة في تمثيل النسـاء في هذا القطاع وتطوير إستراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل. يُعدّ تواجد نسبة معتبرة منَ النساء في مجال الصّـرافة خطوةً إيجابيةً نحو تحقيق توازنٍ أكبر في تمثيل الجنسـين، ممّا يُسـهم في إثراء القطاع بتنوّع الأفكار والمهارات.

- **توزيع العينة حسب العمر:**

جدول (3.8): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية %
24-18	4	5
35-25	30	37
50-36	33	40
اكثر من 50	15	18
المجموع	82	100

يعرض الجدول (3.8) أنّ معظم أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى فئة الشّباب، بأعمار تتراوح بين (25-35 و36-50 سـنة)، وتأتي بعدهم في الترتيب الفئة العمرية التي تزيد على (50 عامًا). يُفسّـرُ ذلك بالرجوع إلى خصائص المجتمع الفلسطينيّ الذي يتميز بنسبةٍ عاليةٍ منَ الشّباب، ممّا يعكس حيوية هذا المجتمع وشـبابه. تُظهِرُ هذه البيانات ميلًا واضـحًا لفئة الشّـباب نحو مهنة الصّـرافة، حيث يجد العديد منهم في هذا المجال فرصـةً لتحقيق طموحاتهمُ المهنية، نظرًا لكونها مهنةً توفّر دخلًا جيدًا عند إتقانها. تُسـلّط هذه الأرقام الضّـوء على أهميّة قطاع الصّـرافة على أنّه مجال عمل جاذب للشّـباب، ممّا يؤكّد

الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في توفير فرص عمل للشّـباب وتحفيز النموّ الاقتصـاديّ، كما تُبرِزُ النتائج ضرورة توجيه استراتيجيات التعليم والتدريب نحو تلبية احتياجات هذه الفئة العمرية، وتقديم فرص لتطوير مهاراتهم وقدراتهم في هذا المجال. يُعدّ تركيز الشّـباب على مِهنة الصّـرافة مؤشّـرًا على توجّهاتهم نحو مِهنٍ تقدم فُرصًا للتقدم والتطور المِهنيّ.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليميّ**

جدول (3.9): يوضّح توزيع أفراد عينة الصّرافين حسب المستوى التعليميّ

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية %
دبلوم	21	26
بكالوريوس	52	63
ماجستير	8	10
دكتوراه	1	1
المجموع	82	100

يُظهر الجدول (3.9) أنّ نسبة (63%) منَ المشاركين في الدراسة يمتلكون شهادة البكالوريوس، في حين يحمل (21%) منهم درجة الدبلوم، و(8%) يحملون درجة البكالوريوس. يَرجِعُ الباحث هذا التوزيع إلى أنّ مهنة الصّرافة لا تشترط ضرورة الحصول على شهاداتٍ علميةٍ عُليا للعمل بها، وكذلك الحال في شـركات الصّـرافة. يعكس هذا التوزيع وجود مرونة في متطلبات التأهيل الأكاديميّ للعمل في هذا القطاع، ممّا يفتح المجال لمختلف المؤهّلات العلميّة للمشـاركة في هذه المهنة. تُظهِرَ هذه النتائج أنّ قطاع الصّـرافة يُعدّ مجالًا جاذبًا للأفراد ذوي المؤهّلات المتوسّـطة والدنيا، ممّا يُسـهم في توفير فرص عمل لهذه الفئات، كما يدلّ على أنّ الخبرةَ العمليةَ والمهاراتَ العمليةَ تقوم بدورٍ أكبر منَ المؤهّلات

الأكاديميّة في هذا المجال. يسلّط هذا الواقع الضّوء على أهميّة تطوير برامج تدريبية متخصّصة تلبّي متطلبات هذه المِهنة، وتسهم في رفع كفاءة العاملين، بغضّ النظر عن درجاتهمُ العلميّة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:**

جدول (3.10): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنين	**8**	**10**
من 5 -10	**32**	**39**
أكثر من 10 سنوات	**42**	**51**
المجموع	**82**	**100**

يكشف الجدول (3.10) أنّ أغلبية المشاركين في الدراسة، لديهم خبرة تفوق الـــ10 سنوات في مهنة الصّرافة. ويرى الباحث أنّ هذا يعود إلى الطّبيعة الخاصّة لمهنة الصِّرافة، التي لا تتساهل كثيرًا مع المستويات المتوسّطة منَ الكفاءة. بمعنى آخر، يميل الأفراد الذين يجدون صعوبةً في هذا المجال إلى تركه في الســـنة الأولى منَ العمل، بينما الأفراد الذين يتكيفون ويتمكّنون منَ العمل في هذه المِهنة يميلون إلى الاستمرار فيها لفترات طويلة، كما تظهر البيانات في هذه الدراسة. يشير هذا التوزيع إلى أهميّة الخبرة الطويلة في هذا القطاع، ويعكس مدى الالتزام والمهارة المطلوبين للنجاح في مجال الصّرافة. تُظهِرُ هذه النتائج أيضًا أنّ الأفراد الذين يتجاوزون التحّدياتِ الأوليةَ في هذه المِهنة يميلون إلى تطوير مهارات عميقة وخبرة مهنية تسهم في استمراريتهم وتقدمهم في المجال. يعكس هذا الوضع أهميّة التدريب المستمرّ وتطوير القدرات للعاملين في قطاع الصّرافة، ممّا يساعد في تعزيز استقرار هذا القطاع ونُموّه.

- **توزيع عينة الدراسة حسب موقع العمل الجغرافيّ:**

جدول (3.11): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب موقع العمل الجغرافيّ:

موقع العمل الجغرافي	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع غزة	**0**	**0**
الضفة الغربية	**82**	**100**
المجموع	**82**	**100**

يستعرض الجدول (3.11) أنّ جميع أفراد العينة، بنسبة (100%)، يعملون في الضّفة الغربية، حيث تمّ التواصل مع إدارات شركات الصّرافة الموجودة بالضّفة الغربية، والتي لها فُروع في أنحاء فلسطين ويُعزى هذا الوضع إلى التحدّيات والتعقيدات التي تواجه المنطقة، خصوصًا صعوبة الوصول إلى العاملين في قطاع غزة بسبب أوضاع الحرب الراهنة التي تمرّ بها المنطقة، والتي تزامنت مع فترة جمع البيانات. تُظهِرُ هذه الأرقام تأثير الظّروف السياسيّة والأمنية على قدرة الباحثين على إجراء الدراسات الميدانية في بعض المناطق. يُسلّط هذا التوزيع الضّوء على التحدّيات التي تواجه البحث العلميّ في ظلّ الأزمات والنزاعات، ممّا يستدعي البحث عن بدائلَ وحلولٍ لجمع البيانات وتنفيذ الدراسات في مثل هذه الظروف، كما يُبرز أهميّة أخذ العوامل الجيوسياسيّة والأمنية في الاعتبار عند تصميم الدراسات وتنفيذها، ويؤكّد ضرورة تطوير إستراتيجيات مَرنة للتغلّب على هذه العقبات.

- **توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسّسة:**

جدول (3.12): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
شركة	**57**	**70**
فرد	**25**	**30**
المجموع	**82**	**100**

يكشف الجدول (3.12) أنّ نسبةً كبيرةً من أفراد العينة، التي تقدر بـ(70%)، يعملون ضمن شركات، في حين يعمل (30%) منهم بشكل مستقلّ أو فرديّ. تُشير هذه الأرقام إلى أنّ العمل ضمن الشّركات هو الخِيار المفضّل للغالبية العظمى منَ العاملين في قطاع الصّرافة، وذلك على الأرجح لتقليل المخاطر المصاحبة للعمل الفرديّ. يُظهِرُ هذا التوجّه رغبةَ العاملين في الاستفادة منَ الاستقرار والأمان الوظيفيّ الذي توفّره الشّركات، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على دعمٍ وموارِدَ أكبر مقارنةً بالعمل الفرديّ، كما أنّ توجه سلطة النقد الفلسطينية بتحويل قطاع الصّرافة الى شركاتٍ مُرخّصةٍ.

ويعكس هذا الاختيار رغبةَ العاملين في الاستفادة من الشّبكات الاحترافية وفرص التطوير المِهنيّ التي توفرها الشّركات. يُعتبر هذا التوزيع مؤشّرًا على الأهميّة التي يُوليها العاملون في هذا القطاع للعمل ضمن بيئةٍ توفّر لهم الأمان والدعم اللازم للنجاح والتقدم في مِهنتهم.

3.6 أداتا الدراسة

3.6.1 خطوات بناء الاستبانة وتطبيقها:

طوّر الباحث أدواتِ الدراسة (وهما نسختان مختلفتان منَ الاستبانة، الأولى موجّهة إلى المدراء العامين في البنوك ومؤسّسات خدمات الدفع والثانية إلى الصّرّافين) بعد الاطّلاع على الأدب التربويّ النظريّ والدراسات السابقة المتعلّقة بموضوع الدراسة، وإجراء مقابلاتٍ غيرِ رسميّةٍ مع مجموعة منَ المختصّين، والاستفادة من توجيهات المشرف الأكاديميّ، وَفق الخطوات الآتية:

1. تحديد المجالات الرئيسية للاستبانة والفقرات الخاصّة بكلّ مِحور.
2. صياغة فقرات لكلّ مجال.
3. إعداد النسخة الأولية للاستبانة.
4. عرض الاستبانة على المشرف الأكاديميّ لتقييم مدى ملاءمتها لأهداف الدراسة وإجراء التعديلات اللازمة (انظر ملحق رقم 1).
5. تحكيم الاستبانة عَبر عرضها على مجموعةٍ منَ الخبراء في سلطة النقد وأكاديميين مختصّين في الاقتصاد وغيرهم منَ المختصّين في مجال الدراسة (انظر ملحق رقم 2 لمعرفة أعضاء لجنة التحكيم وأماكن عملهم).
6. تعديل الاستبانتين بناءً على توصيات الأساتذة المحكّمين والمشرف الأكاديميّ من حيث الحذف والإضافة والتعديل للوصول إلى الصّيغة النهائية. (انظر ملحق رقم 3)

7. استخدام مقياس (ليكرت) الخماسيّ للإجابة عن فقرات الاستبانة، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول (3.13): درجات تصحيح مقياس الدراسة

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدرى	لا أوافق	لا أوافق بشدة
كل فقرات الاستبانة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

3.6.2 صدق الاستبانة وثباتها

اعتمد الباحث في البداية على تطوير استبانة موجّهة إلى المدراء العاملين والإقليميّين العاملين في البنوك، مؤسّسات الإقراض المتخصّصة، وشركات خدمات الدفع. بعد ذلك، طوّر الاستبانة الثانية الخاصّة بالصّرّافين، مع إجراء تعديلات عليها لتتناسب مع خصوصّية عَملهم. في سياق تقييم جَودة الأداة البحثية، قرر الباحث قياس صدق الاستبانة الأولى وثباتها. ونظرًا لتشابه الاستبانتين إلى حدّ كبير، فقدِ اعتبر أنّ نتائج تقييم الصّدق والثبات للاستبانة الأولى يمكن تطبيقها أيضًا على الاستبانة الثانية. هذه الطريقة تعكس تقدير الباحث لأهميّة ضمان جَودة أدوات البحث وفعاليتها في جمع البيانات المرتبطة بشكل دقيق بطبيعة عمل المجموعتين المستهدفتين في الدراسة.

- **صدق الاستبانة**

يُعرف صــدق الاســتبانة بأنها تقيس بدقة المتغيرات التي صُــمِمّت من أجل قياســها. ولضــمان هذا الصّدق، نفذ الباحث ثلاث طرق مختلفة:

- **الصّدق الظاهريّ للأداة (صدق المحكّمين):**

لضمان الصّدق الظاهريّ لأدوات الدراسة، وهو ما يُعرف بصدق المحكّمين، اختار الباحث عددًا منَ الخبراء المتخصّصين في مجال الدراسة. هؤلاء المحكّمون، وعددهم خمسة، ينتمون إلى سلطة النقد وأكاديميين مختصّين في الاقتصاد ومجال خدمات الصّرافة (ملحق رقم 2). عرض الباحث عليهم النسخة الأولية للاستبانتين، وبناءً على توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة، أجرى تعديلاتٍ شملت إضافةً أو حذفًا أو تغييرَ بعض الفقرات. تمّ هذا الإجراء بموافقة الغالبية منَ المحكّمين للوصول إلى النسخة النهائية منَ الاستبانتين. تُعدّ هذه الخطوة جزءًا أساسيًا في عملية بناء أدوات البحث، لضمان أن تكونَ الأسئلة ملائمةً ودقيقةً ومتناسبةً مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

- **صدق الاتساق الداخليّ لفقرات الاستبانة:**

لقياس صــدق الاتســاق الداخليّ لفقرات الاســتبانة، الذي يعني مدى قوة العلاقة بين درجات كلّ فقرة والدرجة الإجمالية للمحور الذي تندرج تحته، اتخذ الباحث خطواتٍ محددة. هذا النوع منَ الصّدق يهدف إلى تحديد مدى فعالية فقرات الاســتبانة في قياس الأهداف المرجوّة. تمّ تحليل الاتســاق الداخليّ عّبر حســاب معاملات الارتباط بين درجات كلّ فقرة والدرجة الكلّية للمحور الذي تتبع له. هذه العملية تضــمن تقديم بيانات موثوقة ودقيقة تعكس بشــكل فعال العلاقة بين مختلف فقرات الاســتبانة ومجمل الموضــوع الذي تتناوله، ممّا يعزّز من صــدق وموثوقية نتائج الدراســة. وتمّ حســاب الاتســاق الداخليّ

لفقرات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كلّ فقرة والدرجة الكلّية للمحور التابعة له كما يأتي:

- **نتائج الاتساق الداخليّ:**

- **الاستبانة الخاصّة بالعاملين في البنوك ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع:**

لقياس صدق الاستبانة وثباتها، تمّ تطبيق اختبار الاتساق الداخليّ لمحاور الدراسة، وذلك على النّحو الآتي:

المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ:

جدول (3.14): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يحتوي الهيكل التنظيميّ لسلطة النقد على دائرة مسؤولة عن الاستقرار الماليّ في فلسطين.	0.347	*0.04
2	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على دائرة متخصّصة في العمليات النقدية.	0.435	*0.01
3	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على قسم متخصّص في عمليات السوق المفتوح والدين العام.	0.745	**0.00
4	تعتبر دائرة الأبحاث والسياسات النقد من أهم الدوائر التي تعني بالاستقرار الماليّ والنقديّ في سلطة النقد.	0.605	**0.00
5	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على قسم متخصّص للإنذار المبكر.	0.389	**0.00
6	يوجد في سلطة النقد قسم متخصّص للرقابة على القطاعات الماليّة غير المصرفية.	0.525	*0.00
7	يؤخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الاستقرار الماليّ عن إجراء أيّ عملية لإعادة الهيكلة في سلطة النقد.	0.700	**0.00

****الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)**

يُظهِرُ الجدول المذكور أنّ معاملات الارتباط لكلّ فقرة من فقرات المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (0.347 و0.745)، ممّا يعكس قوة العلاقة بين الفقرات وإجماليّ المحور. معظم معاملات الارتباط هذه تُظهِرُ دلالةً إحصائيةً عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.01)، ممّا يشير إلى صدق هذا الجزء وثباته من الاستبانة بشكل كبير. الفقرة الأولى تُظهِرُ دلالةً إحصائيةً عند مستوى (α=0.04)، وهو أقلّ منَ المعتاد لكّنه يظلّ ضمن الحدّ المقبول للدلالة الإحصائية، ممّا يُظهر أنها لا تزال ذات صلة بالمحور العام ولكن بدرجة أقلّ من الفقرات الأخرى.

المحور الثاني: المستجدات المتعلّقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية:

جدول (3.15): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالاستقرار الماليّ لتواكب التطورات التشريعية والرقابية العالمية.	0.784	0.00**
2	هناك دليل للحوكمة ملزم للمؤسّسات الماليّة نطاق إشراف سلطة النقد.	0.721	0.00**
3	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتطوير أنظمة إدارة المخاطر بما يواكب التطورات والمستجدات وأفضل المعايير والممارسات الدولية.	0.668	0.00**
4	تقوم سلطة النقد بإصدار تعليمات متعلقة بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال والسيولة والمخصّصات.	0.682	0.00**
5	تركز سلطة النقد على كافة القطاعات المصّرفية وغير المصرفية كونها المحور الرئيسيّ للاستقرار الماليّ.	0.615	0.00**
6	هناك دليل واضح للرقابة على كافة المؤسّسات المصرفية وغير المصرفية وعلى كافة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسّسات.	0.711	0.00**
7	هناك دليل إرشادي لدى المؤسّسات نطاق إشراف سلطة النقد.	0.568	0.00**
8	قامت سلطة النقد بتحفيز البنوك لتطبيق تعديلات متطلبات بازل 3 الأخيرة في النبوك التي تعمل داخل فلسطين للتوافق مع الجدول الزمني المتفق عليه عالميا والمقرر من لجنة بازل للرقابة المصرفية.	0.722	0.00**
9	هناك جاهزية للقطاع المصرفي للتطبيق الرسميّ لمتطلبات بازل 3 مع استمرار الحفاظ على مستويات رأس مال مستقرة بما يسهم في استقرار القطاع الماليّ.	0.707	0.00**

****الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)**

يُظهِرُ الجدول المذكور أنَ هناك ارتباطًا قويًا ومَعنويًا بين فقرات المحور الثاني الذي يركّز على المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية والدرجة الكلّية للمحور، حيث تُظهِرُ جميع الفقرات معامل ارتباط يفوق (0.5)، مع مستوى دلالة يقلّ عن (0.01). هذه النتائج تُؤكّد أهمّية التحديثات القانونية والرقابية وتأثيرها المباشر على الاستقرار الماليّ في فلسطين.

إنّ المعاملات المرتفعة تُشـــير إلى أنّ الفقرات المدرجة تعكس بشـــكلٍ فعالٍ التغيراتِ والتحديثاتِ في الإطار التشريعيّ والرقابيّ، ممّا يُظهِرُ التزام سلطة النقد الفلسطينية بمتابعة أفضل الممارسات الدولية في هذا السياق وتطبيقها. يُعدّ هذا المحور حاسمًا في ضمان الاستقرار الماليّ ويُعتبر مكونًا أساسيًا في تحليل البيئة التنظيمية والرقابية في فلسطين.

المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية

جدول (3.16): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الماليّة لمواكبة أخر التطورات الدولية.	0.689	**0.00
2	هناك وعي من سلطة النقد الفلسطينية بأهمية الموازنة بين فرص التحول الرقميّ من جهة وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من القطاع الماليّ من جهة أخرى.	0.772	**0.00
3	هناك تطوير مستمرّ على نظام الاستعلام الائتمانيّ الذي يسهم بترشيد قرارات منح الائتمان بناء على تقييم ائتمانيّ دقيق للعملاء.	0.721	**0.00
4	أنظمة الائتمان الإلكترونية المستخدمة تخفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسّن جَودة محفظة الائتمان وفعالية إدارة المخاطر بما ينعكس على الاستقرار الماليّ.	0.667	**0.00
5	هناك نظام غرفة للتقاص الآليّ الإلكترونيّ بين البنوك.	0.718	**0.00
6	هناك نظام التسويات الأنية الإجمالية الفورية.	0.703	**0.00
7	استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) يزيد من الاستقرار الماليّ في فلسطين.	0.617	**0.00
8	تقدم سلطة النقد عبر موقعها الإلكترونيّ المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.	0.357	*0.00
9	تمّ توجيه المنظمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية الإلكترونية.	0.500	**0.00

10	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.	0.472	**0.00
11	تشجّع سلطة النقد التطبيقات الإلكترونية التي تتبناها المؤسسات الماليّة نطاق إشرافها.	0.562	**0.00

****الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)**

يُشير الجدول المذكور إلى أنّ جميع فقرات المحور الثالث، الذي يتناول تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية، لها ارتباط قويّ ومعنويّ مع الدرجة الكلّية للمحور. هذا يُظهِرُ أنّ هذه الفقرات تعكس بشكل فعال التطوراتِ والتحديثاتِ في البنية التحتية الماليّة وتأثيرها على النظام الماليّ.

معاملات الارتباط المرتفعة، مثل تلك التي للفقرات التي تتحدّث عنِ الوعي بأهميّة الموازنة بين التحول الرقميّ والمخاطر المرتبطة به، وتطوير نظام الاستعلام الائتمانيّ، تُظهِرُ أهميّة هذه الجوانب في النظام الماليّ الفلسطينيّ، حتى الفقرات التي لديها معاملات ارتباط أقلّ، مثل تلك التي تتعلّق بتقديم المساعدة الفورية عَبر موقع سلطة النقد الإلكترونيّ، تظلّ مهمّة ولكن بدرجة أقلّ نسبيًا.

المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلّية:

جدول (3.17): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تستخدم سلطة النقد أدوات مستندة إلى الأصول لتقليل المخاطر النظامية.	0.521	**0.00
2	تستخدم سلطة النقد أدوات مستندة إلى رأس المال لتقليل المخاطر النظامية وتعزيز المتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال.	0.762	**0.00
	تستخدم سلطة النقد أدوات مستندة الى السيولة لتقليل المخاطر النظامية وتعزيز المتطلبات الاحترازية المتعلقة بالسيولة.	0.635	**0.00
4	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتقييم المخاطر النظامية التي يتعرض لها النظام المصرفيّ لاعتباره المكون الرئيسيّ في النظام الماليّ.	0.524	**0.00
5	من أهمّ المتطلبات الاحترازية والرقابية المطبقة من سلطة النقد الفلسطينية على المصارف تطبيق متطلبات بازل 3.	0.694	**0.00
6	هناك حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد او مجموعة العملاء ذوي الصلة.	0.727	**0.00
7	هناك حدود على التركزات الائتمانية القطاعية.	0.373	**0.00
8	هناك حدود على التركزات الائتمانية الجغرافية.	0.692	*0.00
9	هناك حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية متطلبات رأس مال قطاعية.	0.568	**0.00
10	تهتمّ سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة بالمخصّصات.	0.746	**0.00

****الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)**

يتضـــح منَ الجدول السّـــابق أنّ معامل الارتباط بين كلّ فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلّية للـمحـور، الـــذي يـبـيّـنُ أنّ مـعـامـلات الارتبـاط الـمـبـيّـنـة، دالّـــةً عـنـد مســـتوى دلالـــة ($\alpha \geq 0.01$) وبذلك يُعتبر المجال صادقاً لما وُضِعَ لقياسه.

المحور الخامس: الاستقرار الماليّ

جدول (3.18): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس: الاستقرار الماليّ مع الدرجة الكلّية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة.	0.389	**0.00
2	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على نطاق الإجراءات التحوطية والإشرافية لسلطة النقد.	0.762	**0.00
3	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على مدى تطبيق سلطة النقد والقطاع المصرفي لإجراءات ومبادئ الشفافية.	0.784	**0.00
4	يشير مفهوم الشفافية والإفصاح إلى توفير سلطة النقد الفلسطينية المعلومات الخاصة باستراتيجيتها والقرارات الخاصّة بها لتكون متاحة للجمهور والأسواق.	0.668	**0.00
5	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإصدار تقارير دورية عن الاستقرار الماليّ.	0.694	**0.00
6	يتم عقد مؤتمرات من سلطة النقد الفلسطينية بشأن الاستقرار الماليّ.	0.615	**0.00
7	تحتوي تقارير الاستقرار الماليّ على توقّعات للمستقبل.	0.373	**0.00
8	هناك صفحة مخصّصة عم الاستقرار الماليّ داخل الموقع الإلكترونيّ لسلطة النقد الفلسطينية.	0.721	**0.00
9	وجود بيان صحفيّ في حالات الخطر التي تهدد استقرار النظام الماليّ.	0.718	**0.00
10	تنشُرُ سلطة النقد الفلسطينية اختبارات الضغط الماليّ.	0.561	**0.00
11	تنشُرُ سلطة النقد الفلسطينية مؤشّرات السلامة الماليّة.	0.473	**0.00
12	يوجد داخل سلطة النقد الفلسطينية لجنة سياسات الاستقرار الماليّ.	0.746	**0.00

****الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)**

يُشير الجدول المذكور إلى أنّ جميع فقرات المحور الخامس ، الذي يتناول وجهات نظر عينة الدراسة تجاه الجهود التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية في سبيل تحقيق الاستقرار الماليّ، إضافة إلى

الفجوات والتحدّيات القائمة التي تَحول دون تعزيز هذا الاستقرار، حيث إنّ لها ارتباطًا قويًّا ومَعنويًّا مع الدرجة الكلّية للمحور.

وتكشف النتائج من خلال وجهة نظر المستطلعين تجاه الأدوار والتحدّيات التي تواجه سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ ومنَ المثير الاهتمام التأكيد من معظم العينة على أهميّة الإجراءات الرقابية والإشرافية التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية.

معاملات الارتباط المرتفعة، مثل تلك التي للفقرات التي تتحدّث عنِ الوعي بأهميّة الموازنة بين التحول الرقميّ والمخاطر المرتبطة به، وتطوير نظام الاســـتعلام الائتمانيّ، تُظهِرُ أهميّة هذه الجوانب في النظام الماليّ الفلســـطينيّ، حتّى الفقرات التي لديها معاملات ارتباط أقلّ، مثل تلك التي تتعلّق بتقديم المساعدة الفورية عَبر موقع سلطة النقد الإلكترونيّ، تظلّ مُهمّةً ولكن بدرجة أقلّ نسبيًا.

1-الصّدق البِنائيّ:

يعتبر الصّدق البنائيّ أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كلّ محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلّية لفقرات الاستبانة.

جدول (3.19): معاملات الارتباط بين كلّ محور من محاور الدراسة، والدرجة الكلّية للاستبانة

الرقم	المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ	0.535	0.00**
2	المحور الثاني: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية	0.687	0.00**
3	المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية	0.615	0.00**

4	المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية	0.623	0.00**
5	المحور الخامس: الاستقرار الماليّ	0.625	0.00**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).**

يُظهِرُ الجدول (3.19) أنّ معاملات الارتباط بين الدرجة الكلّية لكلّ محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للأداة بشكل عام تُعتبر قويةً ومعنويةً. كلّ المحاور تَظهرُ معاملات ارتباط تتراوح من (0.535) إلى (0.687)، ممّا يعكس صدق البناء القويّ للاستبانة. هذا يُؤكّد أنّ كلّ محور في الاستبانة يسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف العامة للدراسة، ويعكس مدى ارتباطه بالموضوعات الرئيسيّة المتعلّقة بالاستقرار الماليّ.

المحور الثاني، المتعلّق بالمستجدات في التشريعات والرقابة، يظهر أعلى معامل ارتباط (0.687)، ممّا يشير إلى أهميّته الكبيرة في الاستبانة. المحاور الأخرى، مثل تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ وإطار السياسات الاحترازية، تُظهِرُ أيضًا ارتباطًا قويًا ومعنويًا بالأهداف العامة للدراسة.

2- ثبات الاستبانة:

يُعد ثبات الاستبانة مُكوّنًا أساسيًا في تقييم جَودتها، وهو يشير إلى قدرتها على إعطاء نتائج متسقة عند إعادة تطبيقها في ظروف مماثلة على عينة الدراسة. يُعبر ثبات الاستبانة عنِ استقرار نتائجها وعدم تباينها بشكلٍ كبيرٍ في حال تكرار تطبيقها على العينة نفسها في أوقات مختلفة.

- **طريقة (ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha):**

لقياس ثبات الاستبانة، استُخدم معامل (ألفا كرونباخ)، وهو يُقيم مدى الاتساق الداخليّ للأداة القياسيّة. تُظهِرُ النتائج التي وُجِدت في جدول (3.20) أنّ معدل ثبات الاستبانة بلغ (0.894)، ممّا يشير إلى

ثبات عالٍ للأداة القياسيّة، حيث تراوحت قِيَم معامل ألفا كرونباخ للمحاور المختلفة بين (0.824 و0.936)، وهو ما يُعتبر مؤشّرًا على أنّ كلّ محور من محاور الاستبانة يتمتّع بدرجة عالية منَ الاتساق والثبات، ويبين الجدول الآتي معاملات الثبات لمحاور الاستبانة:

جدول (3.20): معاملات الثبات لمحاور الاستبانة وفقاً لطريقة ألفا كرونباخ

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
1	المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ	7	0.824
2	المحور الثاني: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية.	9	0.936
3	المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية.	11	0.917
4	المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية.	10	0.871
5	المحور الخامس: الاستقرار الماليّ.	12	0.922
الدرجة الكلية الاستبانة		49	0.894

تُظهِرُ النتائج المعروضة في جدول (3.20) أنّ معامل (ألفا كرونباخ)، الذي يُستَخدم لقياس ثبات الاستبانة، قد حقّق قِيَمًا مرتفعةً لكلّ محور من محاور الاستبانة، تتراوح هذه القيم بين (0.871 و0.922)، كما أنّ قيمة معامل (ألفا كرونباخ) الإجمالية لجميع فقرات الاستبانة بلغت (0.894). هذا الرقم يعكس درجة ثبات عالية للأداة القياسيّة المستخدمة، ممّا يُعطي الباحث الثقة في قدرة الاستبانة على إعطاء نتائجَ متسقةٍ وموثوقةٍ عند تطبيقها على عينة الدراسة. القيم المرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ تُشير إلى أنّ كلّ محور من محاور الاستبانة متماسك ويُعبّر عنِ المفاهيم المراد قياسها بشكلٍ فعالٍ، ممّا يُسهم في تعزيز صدق نتائج البحث وثباتها.

2- طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient):

لقياس ثبات الاستبانة وَفْقَ طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient)، تمّ تقسيم فقرات الاستبانة إلى قسمين: الأول يضمّ الفقرات ذات الأرقام الفردية، والثاني يضمّ الفقرات ذات الأرقام الزوجية. بعد ذلك، تمّ حساب معامل الارتباط بين درجات الفقرات في كلٍّ منَ القسمين. ولتحسين دقة القياس، استُخدِمت معادلة سبيرمان براون لتصحيح معامل الارتباط: معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزّوجية، والنتائج موضّحة في الجدول الآتي:

جدول (3.21): معاملات الثبات وفقا لطريقة التجزئة النصفية

م	المحاور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
1	المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ	0.765	0.853
2	المحور الثاني: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية.	0.757	0.862
3	المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية.	0.742	0.867
4	المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية	0.727	0.849
5	المحور الخامس: الاستقرار الماليّ	0.736	0.831
	الدرجة الكلية للاستبانة	0.745	0.852

تُبين النتائج المعروضة في الجدول السابق أنّ قيمة معامل الارتباط المصحّح وفقًا لمعادلة سبيرمان براون تُعتبر مرتفعة، ممّا يشير إلى ثبات عالٍ للأداة القياسيّة المستخدمة، وهي الاستبانة. هذه القِيم المرتفعة تُعطِي الباحث الثقة بأنّ الاستبانة قادرة على توليد نتائج موثوقة ومتسقة عند تطبيقها على عينة الدراسة. يُعدّ الحصول على قيم ثبات عالية مؤشّرًا مُهِمًا على دقة الاستبانة وجَودتّها، حيث يُظهر

أنّ الاستجابات التي تمّ الحصول عليها من عينة الدراسة ستكون متسقةً ومستقرّةً عند إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة. هذا الأمر يُعزّز من صدقية نتائج الدراسة ويُطمئنُ الباحث إلى إمكانية استخدام هذه الأداة القياسيّة في جمع بيانات دقيقةٍ ومعبرةٍ عن موضوع البحث.

3.7 ملخّص الفصل:

يتناول الفصل الطريقةَ والإجراءاتِ المتبعة في الدراسة، حيث يوضّح المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفيّ التحليليّ، ويصف مجتمع الدراسة المكون منَ المدراء العامين والاقليميين، أو مَن يَنوب عنهم في البنوك ومؤسّسات الإقراض وشركات خدمات الدفع في فلسطين، كما يتناول الفصل عينةَ الدراسة المكونة من (20) موظّفًا في البنوك والمؤسّسات الماليّة و(82) موظفاً في مجال الصّرافة، مع شرح مفصّل لخصائصهم. ويعرض الفصل خطواتِ بناء الاستبانتين المستخدمتين أداةً للدراسة بعد التأكد من صدقهما وثباتهما، ويوضّح الأساليبَ الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات كمقياس ليكرت ومعادلة ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية. يختتم الفصل بعرض مفصّل لنتائج اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها من خلال اختبار الاتساق الداخليّ لفقرات الاستبانة ومَحاورها وكذلك اختبارا ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

الفصل الرّابع: نتائج الدّراسة ومناقشتها واختبار الفَرضيّات

الفصل الرّابع: نتائج الدّراسة ومناقشتها واختبار الفَرضيّات

4.1 تمهيد

يُعرض هذا الفصل تحليلًا للبيانات المجمّعة ويختبر فَرضيّات الدراسة، مع التركيز على الإجابة عن أسئلة البحث. يتمّ ذلك من خلال استعراض نتائج الاستبانة وتحليلها بشكل مفصّل. لتحقيق هذه الأهداف، أجرى الباحث تحليلاتٍ إحصائيةً للبيانات المجمّعة من خلال الاستبانة. استُخدِمَ برنامج الرّزم الإحصائية للدراسات الاجتماعيّة (SPSS) أداةً رئيسيةً لتحليل هذه البيانات واستخراج النتائج. تمثل النتائج المستخلصة من هذا التحليل الإحصائيّ جوهر هذا الفصل، حيث توفِّر فهمًا عميقًا للمعلومات التي جُمِعت وتُسهم في تقديم إجاباتٍ واضحةٍ عن الأسئلة البحثية المطروحة.

4.2 المعيار المعتمد في الدراسة:

لتحديد المعيار المستخدم في الدراسة، حدّدَ الباحث طول الخلايا في مقياس (ليكرت) الخماسيّ. تمّ ذلك من خلال حساب المدى بين درجات المقياس، الذي يكون (5−1 = 4). بعد ذلك، تمّ تقسيم هذا المدى على أعلى قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية، وهو يُحسب بـ (5/4 = 0.80). ثمّ تمّ إضافة هذه القيمة إلى أقلّ قيمة في المقياس، وهي (1)، لتحديد الحدّ الأعلى للخلية. بهذه الطريقة، تمّ تحديد طول الخلايا لكلّ فئة في المقياس وتوضيحها في الجدول الآتي. يُساعد هذا الإجراء في تحليل البيانات بدقة، ممّا يُعطي الباحث دلائلَ واضحةً حول توزيع الاستجابات، ويساعد في تفسير النتائج بشكل أكثر فعاليةً كما هو موضّح في الجدول الآتي (التميمي، 2004م).

جدول (4.1): المعيار المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبيّ المقابل له	درجة الاستجابة
من 1 – 1.79	من 20% – 36%	لا أوافق بشدة
أكبر من 1.80 – 2.59	أكبر من 36% – 52%	لا أوافق
أكبر من 2.60 – 3.39	أكبر من 52% – 68%	لا أدرى
أكبر من 3.40 – 4.19	أكبر من 68% – 84%	أوافق
أكبر من 4.20 – 5	أكبر من 84% – 100%	أوافق بشدة

لتحليل نتائج الدراسة وتفسيرها وللحكم على مستوى الاستجابات، اعتمد الباحث على تحليل المتوسّطات الحسابية لكلّ محور من محاور الأداة القياسيّة بشكل شامل، فضلًا عن تحليل المتوسّطات الحسابية لكلّ فقرة ضمن هذه المحاور. تمّ تحديد مستويات الموافقة وفقًا للمعيار المعتمد في الدراسة. هذه الطريقة تُمكّن الباحث من تقدير درجة الموافقة أو الرفض لكلّ بند بدقة، وتُساعد في استخلاص استنتاجات دقيقة حول مدى توافق أو عدم توافق المشاركين مع مختلف جوانب الدراسة. هذه العملية تُعتبرُ حيويّةً لفهم توجّهات المستجيبين وآرائِهم بشكل شامل، وتُسهم في تعزيز صدقية النتائج ودِقّتها المتحصّل عليها من الاستبانة.

4.3 النتائج المتعلّقة بأسئلة الدراسة وتفسيرها:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، حَلّلَ الباحث البياناتِ بعناية، مع التركيز بشكل خاصّ على الفقرات التي حققت أعلى درجات الاستجابة وأدناها. تمّ تحليل هذه الفقرات لاستخلاص تفسيراتٍ ونتائجَ مفصّلةٍ منَ البيانات التي جُمِعت منَ العاملين في البنوك ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع، بالإضافة إلى البيانات المجمّعة منَ الصّرّافين. يُذكر أنّ جمع البيانات تمّ باستخدام استبانتين مختلفتين بنسبة طفيفة لكلّ منَ الفئتين المستهدفتين.

4.3.1 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

4.3.1.1 العينة الخاصّة بالعاملين في البنوك ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع

- **الإجابة عن السؤال الأول:**

كيف يُعزّز الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية قدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين؟

جدول (4.2): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب للإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ

#	البند	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يحتوي الهيكل التنظيميّ لسلطة النقد على دائرة مسؤولة عن الاستقرار الماليّ في فلسطين.	1.9	95%	0.30	1
2	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على دائرة متخصّصة في العمليات النقدية.	1.8	90%	0.41	2
3	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على قسم متخصّص في عمليات السوق المفتوح والدين العام.	1.4	70%	0.59	6
4	تعتبر دائرة الأبحاث والسياسة النقد من أهمّ الدوائر التي تعنى بالاستقرار الماليّ والنقديّ في سلطة النقد.	1.7	85%	0.46	3
5	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على قسم متخصّص للإنذار المبكر.	1.3	65%	0.92	7
6	يوجد في سلطة النقد قسم متخصّص للرقابة على القطاعات الماليّة غير المصرفية.	1.8	90%	0.41	2
7	يؤخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الاستقرار الماليّ عن إجراء أيّ عملية لإعادة الهيكلة في سلطة النقد.	1.4	70%	0.67	5

يُبيّن الجدول رقم (4.2) نتائج تقييم العاملين في البنوك ومؤسّسات الإقراض وشركات خدمات الدفع لمكونات الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية التي تُعزّز من قدرتها على الاستقرار الماليّ.

ويلاحظ هنا أنّ أعلى نسبة موافقة (95%) كانت للبند الخاصّ بوجود دائرة مسؤولة عنَ الاستقرار الماليّ ضمن الهيكل التنظيميّ لسلطة النقد. وهذا يتوافق مع ما ذكره الإطار النظريّ حول أهميّة تخصيص دائرة مستقلة لمهامّ الاستقرار الماليّ، مثل دراسة جوال وآخرين (2022) التي أكدت أهميّةَ هياكلَ تنظيميّةٍ متخصّصةٍ لتحقيق الاستقرار الماليّ ودراسة أسماء سليمان (2020) التي أوصت بإنشاء وحدات تهتمّ بالاستقرار الماليّ.

وحصلت بنود العمليات النّقديّة والرقابة على القطاعات الماليّة غير المصرفية على نسب موافقة مرتفعة أيضًا بـ (90%)، في حين حصلت بنود الإنذار المبكر وإعادة الهيكلة على أقلّ نسبة موافقة بـ (65% و70%) على التوالي. وهذا يتفق مع دراسة الشّاذلي (2014) التي أكدت أهميّة وجود آليات متخصّصة للإنذار المبكّر وكذلك أخذ الاستقرار الماليّ بعين الاعتبار في أثناء عمليات إعادة الهيكلة.

إجمالاً، تُشير نتائج الجدول إلى موافقةٍ عاليةٍ على وجود هيكلية تنظيمية داعمة لمهامّ الاستقرار الماليّ ضمن سلطة النقد الفلسطينية، لكنّ هناك حاجةً لتعزيز بعض البنود، مثل المتعلّقة بالإنذار المبكّر وإعادة الهيكلة. ويتفق ذلك مع ما أوصت به الدراسات السابقة حول تطوير الإطار المؤسّسيّ للبنوك المركزية لرفع قدرتها على الاستقرار الماليّ.

- **الإجابة عن السؤال الثاني**

كيف تتكيف آليات سلطة النقد الفلسطينية التشريعية والتنظيميّة مع البيئة الماليّة المتغيرة؟

جدول (4.3): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للمستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب
1	تنظّم سلطة النقد الفلسطينية مؤشرات السلامة الماليّة المتعلقة بمؤشّرات رأس المال ومؤشّرات جَودة الأصول والربحية والسيولة.	1.8	90%	0.61	1
2	تجري سلطة النقد تصنيف سنوي لجميع المصارف الفلسطينية حسب مؤشرات السلامة.	1.7	85%	0.46	2
3	يتمّ تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالاستقرار الماليّ لتواكب التطورات التشريعية والرقابية العالمية.	1.8	90%	0.41	1
4	هناك دليل للحوكمة ملزم للمؤسّسات الماليّة نطاق إشراف سلطة النقد.	1.8	90%	0.41	1
5	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتطوير أنظمة إدارة المخاطر بما يواكب التطورات والمستجدات وأفضل المعايير والممارسات الدولية.	1.5	75%	0.60	5
6	تقوم سلطة النقد بإصدار تعليمات متعلقة بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال والسيولة والمخصّصات.	1.8	90%	0.41	1
7	تركز سلطة النقد على كافة القطاعات المصرفية وغير المصرفية كونها المحور الرئيسيّ للاستقرار الماليّ.	1.7	85%	0.73	3
8	هناك دليل واضح للرقابة على كافة المؤسّسات المصرفية وغير المصرفية وعلى كافة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسّسات.	1.6	80%	0.68	4
9	هنالك دليل إرشاديّ لدى المؤسّسات نطاق إشراف سلطة النقد.	1.5	75%	0.60	5
10	قامت سلطة النقد بتحفيز البنوك لتطبيق تعديلات متطلبات بازل 3 الأخيرة في البنوك التي تعمل داخل فلسطين للتوافق مع الجدول الزمنيّ المتفق عليه عالميا والمقرر من لجنة بازل للرقابة المصرفية.	1.2	60%	0.77	7
11	هناك جاهزية للقطاع المصرفي للتطبيق الرسميّ لمتطلبات بازل 3 مع استمرار الحفاظ على مستويات راس مال مستقرة بما يسهم في استقرار القطاع الماليّ.	1.3	65%	0.73	6
12	تمّ تطبيق الرسميّ لتعديلات متطلبات بازل 3 الأخيرة في البنوك التي تعمل داخل فلسطين للتوافق مع الجدول الزمنيّ المتفق عليه عالميا والمقرر من لجنة بازل للرقابة المصرفية.	1.8	90%	0.41	1

13	هناك جاهزية للقطاع المصرفي للتطبيق الرسميّ لمتطلبات بازل 3 مع استمرار الحفاظ على مستويات راس مال مستقرة بما يسهم في استقرار القطاع الماليّ.	1.3	65%	0.73	6

يوضّـح الجدول رقم (4.3) وجهات نظر المسـتجيبين حول مدى تطور الآليات التشـريعية والتنظيميّة التي تشرف عليها سلطة النقد الفلسطينية، وكيفية تكيّف هذه الآليات مع المستجدّات في البيئة الماليّة بفلسـطين. وتجدر الإشـارة إلى أنّ النتائج أظهرت نسـب موافقة مرتفعة على مجموعة من البنود، حيث بلغت (90%) لكلّ من: تنظيم مؤشّـرات السـلامة الماليّة، وتحديث التشـريعات والأنظمة لمواكبة المستجدات، ووجود دليل ملزم للحَوكمة الرشيدة، وإصدار تعليمات احترازية تتعلّق بمتطلبات رأس المال والسّيولة والمخصّصات، بالإضافة إلى تطبيق تعديلات اتفاقية بازل 3 في البنوك العاملة في فلسطين.

وتشـير هذه النتائج إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزته سـلطة النقد في تطوير البيئة التنظيميّة والرقابية التي تشرف عليها، من خلال اعتماد أفضل المعايير والممارسات الدولية، كما أكدت ذلك دراسة كسيس وبوخاري (2017) التي ركّزت على الدور المتنامي للبنوك المركزية في تبنّي السـياسـات والآليات الكفيلة بتعزيز الاستقرار الماليّ.

من ناحية أخرى، حصـلت بنود تطبيق اتفاقية بازل 3 وجاهزية البنوك العاملة في فلسـطين للالتزام بمتطلباتها على أقلّ نسـبة موافقة، إذ بلغت (60% و65%) على التوالي. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصّـلت إليه دراسـة طرشـي وبوفليح (2017) من وجود تحدّياتٍ تواجه القطاع المصـرفيّ في التكيف مع بعض التغيرات والمتطلبات التنظيميّة، ممّا يستدعي بذل المزيد منَ الجهود لسدّ هذه الفجوة.

وبشكل عام، تشير النتائج إلى وجود تقدم ملموس في تطوير البيئة التنظيميّة والرقابية من قبل سلطة النقد الفلسطينية لتواكبَ المستجداتِ المحلّيةَ والدوليةَ، إلا أنّ هناك حاجةً إلى بذل المزيد منَ الجهود لدعم البنوك وتمكينها منَ التأقلم مع بعض هذه التطوّرات وَفْقَ المعايير والأُطر الزمنيّة المحددة، لضمان استمرار تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين.

- **الإجابة عن السؤال الثالث**

أيّ المبادرات والإســـتراتيجيات قامت بها ســـلطة النقد الفلســـطينية في تطوير بنية مالية قوية وصيانتها، وما هي نقاط الضّعف التي تحتاج إلى التحسين؟

جدول (4.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب لتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب
1	تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الماليّة لمواكبة أخر التطورات الدولية.	1.6	80%	0.50	3
2	هناك وعي من سلطة النقد الفلسطينية بأهمية الموازنة بين فرص التحول الرقميّ من جهة وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من القطاع الماليّ من جهة أخرى.	1.6	80%	0.68	3
3	هناك تطوير مستمر على نظام الاستعلام الائتماني الذي يسهم بترشيد قرارات منح الائتمان بناء على تقييم ائتمانيّ دقيق للعملاء.	1.5	75%	0.69	7
4	أنظمة الائتمان الإلكترونية المستخدمة تخفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسن جودة محفظة الائتمان وفعالية إدارة المخاطر بما ينعكس على الاستقرار الماليّ.	1.6	80%	0.60	3
5	هناك نظام غرفة للتقاص الآلي الإلكترونيّ بين البنوك.	1.8	90%	0.52	1
6	هناك نظام التسويات الأنية الإجمالية الفورية.	1.5	75%	0.69	7
7	استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) يزيد منَ الاستقرار الماليّ في فلسطين.	1.5	75%	0.69	7
8	تقدم سلطة النقد عبر موقعها الإلكترونيّ المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.	1.3	65%	0.73	11
9	تمّ توجيه المنظمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية الإلكترونية.	1.3	65%	0.66	9
10	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.	1.2	60%	0.77	10
11	تشجع سلطة النقد التطبيقات الإلكترونية التي تتبناها المؤسّسات الماليّة نطاق إشرافها.	1.6	80%	0.68	3

يُبين الجدول رقم (4.4) آراء المبحوثين حول المبادرات والإستراتيجيّات التي قامت بها سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلّق بتطوير البنية التحتية والمؤسّسية وتعزيزها للنظام الماليّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أعلى نسبة موافقة (90%) كانت على وجود نظام تقاصّ آليّ إلكترونيّ بين البنوك، في حين حصلت بنود العمل على تطوير البنية التحتية الماليّة، وكذلك الوعي بِفُرص التحول الرقميّ ومخاطره، وتشجيع التطبيقات الإلكترونية للمنظّمات الماليّة على نسبة (80%). وفي المقابل، حظيت بنود نظام المدفوعات الإقليميّ مع الدول العربية، والمساعدة الفورية عبر الموقع الإلكترونيّ لسلطة النقد على أدنى نسبة موافقة بـ (60%) و(65%) على التوالي.

وتعكس هذه النتائج التركيز على تعزيز البنية الرقمية للنظام الماليّ كما أكّدتهُ دراسة جوال وآخرين (2022)، إلا أنّ هناك حاجةً لمزيد منَ العمل على تعزيز الخدمات المصرفية الرقميّة كما أشارت إليه دراسة الشاذلي (2014).

وفي المحصلة، تشير النتائج إلى وجود جهودٍ ملموسةٍ من سلطة النقد حيال تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ، إلا أنّ هناك عَددًا من الفجوات، خاصّةً فيما يتعلّق بتقديم المساعدة والخدمات المباشرة للمتعاملين مع سلطة النقد، وكذلك بالنسبة لنظام المدفوعات الإقليميّ، ممّا يستدعي بذل مزيدٍ منَ الجهود التطويرية لسدّ هذه الفجوات.

- **الإجابة عن السؤال الرابع**

ما مدى فعالية إطار سـلطة النقد الفلسـطينية للسـياسـة الكلية الوقائيّة في التخفيف من المخاطر النظامية وضمان القدرة على الاستقرار في النظام الماليّ؟

جدول (4.5): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب لإطار السياسات الاحترازية الكلية

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب
1	تقدم سلطة النقد عبر موقعها الإلكترونيّ المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.	1.7	85%	0.57	3
2	تمّ استخدام خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال.	1.3	65%	0.86	13
3	تمّ توجيه المنظمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكوميّة الإلكترونية.	1.6	80%	0.68	6
4	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.	1.3	65%	0.80	12
5	تستخدم سلطة النقد أدوات مستنده الى الأصول لتقليل المخاطر النظامية	1.5	75%	0.51	9
6	تستخدم سلطة النقد أدوات مستنده الى رأس المال لتقليل المخاطر النظاميّة وتعزيز المتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال.	1.5	75%	0.51	8
7	تستخدم سلطة النقد أدوات مستندة الى السيولة لتقليل المخاطر النظاميّة وتعزيز المتطلبات الاحترازية المتعلقة بالسيولة.	1.6	80%	0.60	5
8	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتقييم المخاطر النظامية التي يتعرّض لها النظام المصرفيّ لاعتباره المكون الرئيسيّ في النظام الماليّ.	1.5	75%	0.51	9
9	من أهمّ المتطلبات الاحترازية والرقابية المطبقة من سلطة النقد الفلسطينية على المصارف تطبيق متطلبات بازل 3.	1.3	65%	0.73	11
10	هناك حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد او مجموعة العملاء ذوي الصّلة.	1.9	95%	0.30	1
11	هناك حدود على التركزات الائتمانية القطاعية.	1.7	85%	0.57	3
12	هناك حدود على التركزات الائتمانية الجغرافية.	1.3	65%	0.86	13
13	هناك حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية متطلبات راس مال قطاعية.	1.5	75%	0.69	10
14	تهتم سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة بالمخصّصات	1.8	90%	0.41	2

15	هناك حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية متطلبات راس مال قطاعيّة.	1.3	65%	0.80	12
16	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال.	1.2	60%	0.77	14
17	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة بالسيولة.	1.5	75%	0.69	10
18	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة المخصّصات، الأمر الذي يشير إلى الجهود التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية في تعزيز متانة القطاع المصرفيّ والحفاظ على سلامته.	1.5	75%	0.51	9

يوضّح الجدول رقم (4.5) آراء المبحوثين حول مدى فعالية إطار سياسة الاستقرار الماليّ والسياسات الاحترازية الكلّية التي تتبعها سلطة النقد الفلسطينية في الحد منَ المخاطر النظاميّة وضمان الاستقرار الماليّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أعلى نسبة موافقة (95%) كانت على وجود حدود للتركّزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصّلة، كما حصل بند الاهتمام بمتطلبات المخصّصات على موافقة (90.%) في المقابل، حظيت بنود استخدام الهاتف النقّال في الدفع، وكذلك الاهتمام بمتطلبات رأس المال على أقلّ نسبة موافقة بـ (60% و65.%).

وتعكس هذه النتائج تركيز سلطة النقد على استخدام الأدوات الاحترازية للحدّ من مخاطر التركّز ودعم متطلبات المخصّصات، إلا أنّ هناك حاجةً لمزيد منَ التركيز على رفع متطلبات رأس المال، وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، كما أكدت ذلك دراسة كسيس وبوخاري (2017) ودراسة جوال وآخرين.(2022)

وبشكل عام تشير النتائج إلى أنّ إطار سياسة الاستقرار الماليّ والسياسات الاحترازية ما زال في مراحله المبكّرة، وهناك حاجة لمزيد منَ التطوير لرفع مستوى فعاليته في الحدّ منَ المخاطر النظاميّة، وتعزيز الاستقرار الماليّ كما أكدت دراسة الشاذلي (2014).

- **الإجابة عن السؤال الخامس**

ما هي الإسهامات والتحدّيات والاستراتيجيّات الرئيسيّة لسلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين؟

جدول (4.6): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للاستقرار الماليّ

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب
1	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة.	1.5	75%	0.83	7
2	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على نطاق الإجراءات التحوطية والإشرافية لسلطة النقد.	1.7	85%	0.46	3
3	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على مدى تطبيق سلطة النقد والقطاع المصرفيّ لإجراءات ومبادئ الشفافية.	1.7	85%	0.57	2
4	يشير مفهوم الشّفافية والإفصاح الى توفير سلطة النقد الفلسطينية المعلومات الخاصّة باستراتيجيتها والقرارات الخاصّة بها لتكون متاحه للجمهور والأسواق.	1.7	85%	0.57	2
5	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإصدار تقارير دورية عن الاستقرار الماليّ	1.7	85%	0.73	4
6	يتمّ عقد مؤتمرات من سلطة النقد الفلسطينية بشأن الاستقرار الماليّ.	1.3	65%	0.80	9
7	تحتوي تقارير الاستقرار الماليّ على توقعات للمستقبل	1.3	65%	0.73	8
8	هناك صفحة مخصّصة عن الاستقرار الماليّ داخل الموقع الإلكترونيّ لسلطة النقد الفلسطينية.	1.3	65%	0.73	8
9	وجود بيان صحفيّ في حالات الخطر التي تهدد استقرار النظام الماليّ	1.3	65%	0.73	8
10	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بنشر اختبارات الضغط الماليّ.	1.2	60%	0.70	12
11	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بنشر مؤشرات السلامة الماليّة.	1.4	70%	0.75	6
12	يوجد داخل سلطة النقد الفلسطينية لجنة سياسات الاستقرار الماليّ.	1.4	70%	0.75	6

يكشف الجدول رقم (4.6) عن وجهات نظر المستطلعين تجاه الأدوار والتحّديات التي تواجه سلطة النقد الفلسطينية في سبيل ترسيخ الاستقرار الماليّ. ومنَ المثير للاهتمام ملاحظة الموافقة العالية (85%) على أهميّة الإجراءات الرقابية والإشرافية التي تتخذها سلطة النقد، إلى جانب أهميّة تطبيق

مبادئ الشّفافية من جانبها ومن جانب القطاع المصرفيّ. وفي المقابل، يُلاحظ تدنّي مستوى الموافقة على بنود محددة، كنشر اختبارات الضّغط الماليّ وعقد المؤتمرات المتعلّقة بالاستقرار الماليّ، إذ حصلتا على (60% و65%) على التوالي.

وربّما تعكس هذه الفجوة بين مستويات الموافقة ووجود تحدّيات تُعيق سلطة النقد عن أداء بعض أدوارها المتصلة بتحقيق الاستقرار الماليّ على المستوى المأمول. ولعلّ منَ الضّروريّ هنا وضع إستراتيجيّات تركّز على تفعيل التنسيق بين مختلف الهيئات ذات العلاقة، وكذلك الاستفادة منَ التقنيات الحديثة بما يُسهم في تجاوز تلك التحدّيات.

4.3.1.2 العينة الخاصّة بالصّرّافين:

- **الإجابة عن السؤال الأول:**

كيف يُعزّز الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية قدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين؟

جدول (4.7): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ – صرافين

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	ترتيب درجة الموافقة
1	يحتوي الهيكل التنظيميّ لسلطة النقد على دائرة مسؤولة عن الاستقرار الماليّ في فلسطين.	4.25	85.00%	0.91	2
2	أحد أهداف سلطة النقد هو الاستقرار الماليّ.	4.31	86.20%	0.82	1
3	مجموعة الاستقرار الماليّ بداخل سلطة النقد تضمّ أقسامًا متنوعة لتعزيز الاستقرار الماليّ وزيادته والسعي لتحقيقه.	3.84	76.80%	1.07	4
4	يوجد في سلطة النقد قسم متخصّص للرقابة على القطاعات الماليّة غير المصرفية.	4.05	81.00%	1.05	3
5	تنظم سلطة النقد قطاع الصّرافة بهدف تعزيز دور هذا القطاع في تحقيق الاستقرار الماليّ.	4.09	81.80%	1.02	5

يوضّح الجدول رقم (4.7) النتائج المتعلّقة بمدى موافقة عينة الدراسة من العاملين في قطاع الصّرافة على مدى تعزيز الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية لقدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة في فلسطين.

تشير النتائج إلى وجود موافقة عالية على كافة البنود، حيث تراوحت المتوسّطات بين (3.84 و4.31)، والأوزان النسبية بين (76.80% و86.20%). يلاحظ أنّ البند رقم (2) المتعلّق بكون أحد أهداف سلطة النقد هو الاستقرار الماليّ حصل على أعلى متوسط بلغ (4.31) ووزن نسبيّ

(86.20%). في المقابل، حصـــل البند رقم (3) والمتعلّق بوجود مجموعة متنوعة الاســـتقرار الماليّ داخل سلطة النقد على أقلّ متوسّط بلغ (3.84) ووزن نسبي (76.80%).

وتعكس هذه النتائج إدراك عينة الدراســة منَ العاملين في قطاع الصّــرافة بالدور المحوريّ الذي تؤدّيه ســلطة النقد في المحافظة على الاســتقرار الماليّ في فلســطين، كما هو موضّــح في الإطار النظريّ للدراسة الحالية وفي دراسات سابقة مثل دراسة كسيس وبوخاري (2017) والشاذلي (2014) من حيث كون الاســتقرار الماليّ أحد الأهداف الرئيســيّة للبنوك المركزية، إلا أنّ المســتجيبين أقلّ إدراكًا لوجود هيكل تنظيميّ داخل سلطة النقد مخصّص لقضايا الاستقرار الماليّ.

وبالتالي تشـير النتائج إلى أنّ الإطار المؤسّسـيّ لسلطة النقد يؤدّي دورًا إيجابيًا في تَعزيز قدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة من وجهة نظر العاملين في قطاع الصّـرافة، إلا أنّ هناك حاجةً إلى مزيد منَ التوعية حول الهيكل التنظيميّ الداخليّ لســلطة النقد وكيفية مســاهمته في تحقيق الاســتقرار الماليّ. ويمكن تعزيز ذلك من خلال تبادل المعرفة مع العاملين في القطاعات الماليّة المختلفة حول كيفية قيام سلطة النقد بهذا الدور.

- **الإجابة عن السؤال الثاني**

كيف تتكيف آليات سلطة النقد الفلسطينية التشريعية والتنظيميّة مع البيئة الماليّة المتغيرة؟

جدول (4.8): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للمستجدات المتعلّقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية – صرّافين

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	ترتيب درجة الموافقة
1	تعمل سلطة النقد على تحديث قوانينها لمطابقة المعايير العالمية.	4.15	83.00%	0.99	3
2	أصدرت سلطة النقد قوانين جديدة لتقوية الاستقرار الماليّ.	3.62	72.40%	1.12	7
3	هناك دليل يجب على المؤسسات الماليّة اتباعه حول الحوكمة.	3.77	75.40%	1.15	6
4	تركّزُ سلطة النقد على تحسين إدارة المخاطر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.	4.03	80.60%	0.95	4
5	يتمّ تحديث الأنظمة والتعليمات المنظمة لمهنة الصَّرافة في فلسطين.	4.18	83.60%	0.95	1
6	توجّه سلطة النقد القطاع المصرفيّ حول مخاطر التغير المناخيّ لأنها ستؤثر على أعمالهم في المستقبل.	3.41	68.20%	1.12	8
7	تُعِدّ سلطة النقد إرشاداتٍ لشركات الصّرافة والصّرّافين في فلسطين.	4.09	81.80%	0.95	2
8	قطاع الصّرافة في فلسطين جاهز للمساهمة في تطبيق بازل 3 مع الحفاظ على استقرار رأس المال.	3.55	71.00%	1.12	5

يُظهِرُ الجدول رقم (4.8) مدى موافقة عينة الدراسة منَ العاملين في قطاع الصّرافة على مدى فعالية آليات سلطة النقد التشريعيّة والتنظيميّة وقدرتها على التكيف مع البيئة الماليّة المتغيرة.

تشير النتائج إلى وجود موافقة مرتفعة على معظم البنود، حيث تراوحتِ المتوسّطات بين (3.41 و4.18)، والأوزان النسبيّة بين (68.20% و83.60%). يلاحظ أنّ البند رقم (5) المتعلّق بتحديث الأنظمة والتعليمات المنظّمة لمهنة الصّرافة حصل على أعلى متوسّط قد بلغ (4.18) ووزن نسبيّ

(83.60%)، ما يشير إلى إدراك المستجيبين لجهود سلطة النقد في هذا المجال. في المقابل، حصل البند رقم (6) المتعلّق بإرشاد سلطة النقد للقطاع المصرفيّ بشأن مخاطر تغير المناخ على أدنى متوسّط بلغ (3.41) ووزن نسبيّ (68.20%)، ما يشير إلى ضعف الوعي بهذه الجهود.

وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في الدراسات السابقة من أهميّة تطوير الأُطر التنظيميّة والرقابية باستمرار لمواكبة التغيرات في البيئة الماليّة، كما أكّدت دراسة جوال وآخرين (2022) وعلي وزملائِهِ (2018). كما تتفق مع تأكيدات دراسة الشاذلي (2014) على ضرورة تحسين الرقابة المستمرّة على المؤسّسات الماليّة لضمان الاستقرار.

وبناءً عليه، تشير النتائج إلى فعالية آليات سلطة النقد في تطوير التشريعات والأنظمة المتعلّقة بقطاع الصّرافة وتحديثها بما يتواءم مع متطلبات الاستقرار الماليّ، إلا أنّ هناك حاجةً لمزيد منَ التوعية والإرشاد حول بعض القضايا مثل مخاطر المناخ وتداعياتها المحتملة على الاستقرار الماليّ.

- **الإجابة عن السؤال الثالث**

أيّ المبادرات والاســـتراتيجيّات قامت بها ســـلطة النقد الفلســـطينية في تطوير بنية مالية قوية وصيانتها، وما هي نقاط الضّعف التي تحتاج إلى التحسين؟

جدول (4.9): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب لتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية – صرافين

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	ترتيب درجة الموافقة
1	تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الماليّة لمواكبة أخر التطورات الدولية.	3.79	75.80%	1.04	7
2	هناك وعي من سلطة النقد الفلسطينية بأهميّة الموازنة بين فرص التحول الرقمي من جهة وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من القطاع الماليّ من جهة أخرى.	3.74	74.80%	0.99	8
3	هناك تطوير مستمر على نظام الاستعلام الائتماني الذي يسهم بترشيد قرارات منح الائتمان بناء على تقييم ائتمانيّ دقيق للعملاء.	3.84	76.80%	0.99	6
4	تُخفّضُ أنظمة الائتمان الإلكترونية المستخدمة معدلات التعثر للمقترضين وتحسّن جَودة محفظة الائتمان وفعالية إدارة المخاطر بما ينعكس على الاستقرار الماليّ.	3.80	76.00%	0.97	9
5	هناك نظام غرفة للتقاص الآلي الإلكترونيّ بين البنوك.	4.03	80.60%	0.95	5
6	هناك نظام التسويات الأنية الإجمالية الفورية.	3.55	71.00%	1.00	10
7	يزيد استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) من الاستقرار الماليّ في فلسطين.	4.13	82.60%	0.92	3
8	تقدم سلطة النقد عبر موقعها الإلكترونيّ المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.	3.84	76.80%	1.07	4
9	تمّ توجيه المنظمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية الإلكترونية.	3.62	72.40%	0.96	11
10	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.	3.13	62.60%	1.15	12
11	تشجّع سلطة النقد التطبيقات الإلكترونية التي تتبناها المؤسّسات الماليّة نطاق إشرافها.	4.05	81.00%	0.99	1

يوضّـح الجدول رقم (4.9) مدى موافقة عينة الدراسـة منَ العاملين في قطاع الصّـرافة على المبادرات والإسـتراتيجيات التي قامت بها سـلطة النقد لتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ ونقاط الضّـعف التي تحتاج للتحسين.

تشير النتائج إلى وجود موافقة متوسّطة إلى مرتفعة على معظم البنود، حيث تراوحتِ المتوسّطات بين (3.13 و4.13)، والأوزان النسـبية بين (62.60% و82.60%). يلاحظ أنّ البند رقم (11) المتعلّق بتشـجيع سـلطة النقد للتطبيقات الإلكترونية حصـل على أعلى متوسّـط بلغ (4.05) ووزن نسـبيّ (81%)، في حين حصل البند رقم (10) على أقلّ متوسّط بلغ (3.13) ووزن نسبيّ (62.60%)، ما يشير إلى وجود ضعف في مجال تطوير نظام مدفوعات إقليميّ.

وتتفق هذه النتائج مع ما أكدته الدراسـات السـابقة كدراسـة جوال وآخرين (2022) من أهميّة اسـتثمار سلطة النقد في البنية التحتية الداعمة للتحول الرقميّ، مع التوازن بين الفرص والمخاطر، كما تتسق مع تأكيدات دراسـة طرشـي وبوفليح (2017) على أهميّة تطوير أدوات السـياسـة النّقديّة لمواكبة التطورات في البيئة الاقتصادية العالميّة.

وبناءً عليه، تشـير النتائج إلى الجهود التي تبذلها سـلطة النقد في تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ، لا سـيّما في مجال دعم التحول الرقميّ، إلا أنّ هناك بعضَ نقاط الضّـعف التي تتطلب المزيد منَ الاهتمام كتطوير نظام مدفوعات إقليميّ. وستسـهم معالجة هذه النقاط في تعزيز صـلابة النظام الماليّ الفلسطينيّ وقدرته على مواكبة المستجدات الإقليميّة والدولية.

- **الإجابة عن السؤال الرابع**

ما مدى فعالية إطار سـلطة النقد الفلسـطينية للسـياسـة الكلّية الوقائية في التخفيف منَ المخاطر النظاميّة وضمان القدرة على الاستقرار في النظام الماليّ؟

جدول (4.10): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب لإطار السياسات الاحترازية الكلية – صرافين

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	ترتيب درجة الموافقة
1	يتمّ استخدام أدوات مختلفة (أصول، رأس مال، سيولة) لتقليل المخاطر النظامية.	3.72	74.40%	0.89	6
2	تُقيّم سلطة النقد المخاطر التي قد تمسّ النظام المصرفيّ.	4.13	82.60%	0.83	1
3	توجّهُ السلطة قطاع الصرافة لإدارة المخاطر، خصوصًا الأمن السيبرانيّ.	3.97	79.40%	0.91	4
4	هناك قيود على التركزات الائتمانية حسب العميل، القطاع، الموقع الجغرافي.	3.67	73.40%	1.05	8
5	هناك قيود على المراكز بالعملة الأجنبية.	3.77	75.40%	1.15	7
6	تهتمُّ سلطة النقد بمتطلبات الرأس المال والسيولة.	4.23	84.60%	0.73	2
7	تعمل السلطة على تعزيز استقرار القطاع المصرفيّ.	4.18	83.60%	0.78	3
8	تهتمُّ سلطة النقد بقوانين رأس المال والسيولة.	4.08	81.60%	0.86	5
9	القطاع الماليّ غير المصرفيّ مهم لسلطة النقد.	3.41	68.20%	1.12	9

يوضّـح الجدول رقم (4.10) مدى موافقة عينة الدراسـة منَ العاملين في قطاع الصّـرافة على فعالية إطار السياسة الكلّية الوقائية في سلطة النقد للحدّ منَ المخاطر النظاميّة وضمان الاستقرار الماليّ.

تشـير النتائج إلى وجود موافقة مرتفعة على معظم البنود، حيث تراوحتِ المتوسّـطات بين (3.41 و4.23)، والأوزان النسـبية بين (68.20% و84.60%). يلاحظ أنّ البند رقم (2) حول تقييم سـلطة النقد للمخاطر المصـرفية والبند رقم (6) حول اهتمامها بمتطلبات رأس المال والسـيولة حصـلا على

أعلى المتوسّطات بينما حصل البند رقم (9) المتعلّق بأهميّة القطاع غير المصرفيّ بالنسبة لسلطة النقد على أقلّ متوسّط.

وتتفق هذه النتائج مع الأدبيات حول أهميّة السياسات الاحترازية الكلّية في الحدّ منَ المخاطر النظاميّة كما أكدت دراسة كروشيه (1997) والشاذلي (2014). كما تتسق مع تأكيدات دراسة طرشي وبوفليح (2017) أهميّة دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمات الماليّة من خلال السياسات والأدوات غير التقليدية.

وبناءً عليه، تشير النتائج إلى فعالية إطار السياسة الكلّية الوقائية في سلطة النقد في التخفيف منَ المخاطر النظاميّة وضمان الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في قطاع الصّرافة، إلا أنّ هناك حاجةً لزيادة الوعي بأهميّة القطاعات الماليّة غير المصرفية بالنسبة لسلطة النقد في سبيل تعزيز الاستقرار الماليّ بشكل أكبر.

- **الإجابة عن السؤال الخامس**

ما هي المساهمات والتحدّيات والإستراتيجيّات الرئيسيّة لسلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين؟

جدول (4.11): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للاستقرار الماليّ

#	البند	المتوسّط	الوزن النسبيّ	الانحراف المعياريّ	ترتيب درجة الموافقة
1	يعتمدُ الاستقرار الماليّ في فلسطين على سياسات الدولة، إجراءات سلطة النقد، ومدى الشفافية في القطاع المصرفي.	4.05	81.00%	0.91	3
2	الشفافية تعني أنّ سلطة النقد توفر المعلومات للجمهور.	4.13	82.60%	0.86	1
3	تصدرُ سلطة النقد تقارير عن الاستقرار الماليّ.	3.92	78.40%	1.00	6
4	يتمّ عقد مؤتمرات حول الاستقرار الماليّ.	3.36	67.20%	1.08	9
5	تتضمّن تقارير الاستقرار الماليّ توقعات للمستقبل.	3.21	64.20%	1.12	8
6	هناك صفحة عن الاستقرار الماليّ في موقع سلطة النقد.	3.64	72.80%	1.15	7
7	في حالات الخطر، يَصدر بيان صحفيّ عن سلطة النقد.	4.05	81.00%	0.91	4
8	تنشرُ سلطة النقد اختبارات الضغط ومؤشرات السلامة الماليّة.	3.62	72.40%	1.00	5
9	يوجد داخل سلطة النقد لجنة متخصّصة بالاستقرار الماليّ.	3.90	78.00%	0.97	2

يُسلّط الجدول رقم (4.11) الضَّوء على وجهات نظر عينة الدراسة منَ العاملين في قطاع الصّرافة حول الجهود التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية في سبيل تحقيق الاستقرار الماليّ، بالإضافة إلى الفجوات والتحديات القائمة التي تَحول دون تعزيز هذا الاستقرار.

وتكشف النتائج عن وجود إدراك وتقدير لدور سلطة النقد في نشر المعلومات ذات الصّلة بالاستقرار الماليّ والإفصاح عنها للجمهور، خاصّةً في الأوقات الحرجة، كما أبدى المستجيبون رضاهم عن وجود لجنة متخصّصة داخليًا تُعنى بمتابعة قضايا الاستقرار الماليّ، ومع ذلك، أشارتِ النتائج إلى بعض مواطن القصور، كعدم كفاية المعلومات المستقبلية الواردة في تقارير الاستقرار الماليّ، وكذلك قلة عقد المؤتمرات والفعاليات المتعلّقة بهذا الموضوع.

ولمواجهة هذه التحدّيات، ينبغي أن تتبنّى سلطة النقد إستراتيجيةً شاملةً تركّز بشكل أكبر على التواصل مع مختلف القطاعات ذات العلاقة بالشأن الماليّ، بهدف نشر الوعي حول أهميّة تحقيق الاستقرار

الماليّ وكسب التأييد للسياسات الكفيلة بذلك. ستساعد مثل هذه الإستراتيجيّة على معالجة الثغرات الحالية وبناء نظام ماليّ أكثر متانةً وقدرةً على تحمّل الصّدمات.

4.4 اختبار الفَرضيّات:

يُعدّ اختبار الفَرضيّات إحدى الخطوات المهمّة في البحث العلميّ، إذ يتيح للباحث التحقق من صِحّة الفَرضيّات التي وضعها في بداية البحث. وتتمثل الفَرضيّة في توقّع مبنيّ على المنطق والمعرفة النظرية السابقة، يحاول الباحث اختبار صِحّتها من خلال البيانات الميدانية التي يجمعها خلال مراحل البحث.

وفي هذه الدراسة المتعلقة بدور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ، تمّ وضع خمس فَرضيّات رئيسيّة مبنية على الأدبيات والدراسات السابقة – كم هو موضّح في الفصل الأول. ولاختبار هذه الفَرضيّات، تمّ استخدام أسلوب الانحدار البسيط، وهو أحد طُرق التحليل الإحصائيّ التي تُستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرين وقياس تأثير أحدهما في الآخر.

وقد شملتِ المتغيرات المستخدمة في الانحدار البسيط ما يلي:

- المتغير التابع: الاستقرار الماليّ
- المتغيرات المستقلة: الإطار المؤسّسيّ، الأطر التشريعية، البنية التحتية، السياسة الاحترازية.

وبعد إجراء التحليل الإحصائيّ، تبين وجود علاقات ارتباطية ذات درجات متفاوتة بين تلك المتغيرات، ممّا سمح باختبار صِحّة الفَرضيّات والحكم عليها بالقَبول أوِ الرفض استنادًا لمعايير محددة. وفيما يلي

عرض تفصيليّ لنتائج اختبار الفَرضيّات باستخدام تحليل الانحدار البسيط كما هو موضّح في النقاط الآتية:

الفَرضيّة الأولى: يُعزّز الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية بشكل كبير قدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين.

جدول (4.12): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفَرضيّة الأولى

معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الانحدار B	قيمة (ت) المحسوبة	الدالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
0.72	0.52	0.81	9.6	0.000	قبول

يتضـــح منَ التحليل في الجدول (4.12) وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرات حيث بلغ معامل الارتباط (0.72). كما أنّ نتيجة الانحدار دالة إحصائياً. وبذلك فإننا نقبل الفَرضيّة القائلة بأنّ الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينيةُ يُعزّز بشكل كبير قدرتها على مواجهة التحدّيات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين.

ويُعزى ذلك إلى وجود بنية مؤسّسيّة متينة داخل سلطة النقد تشمل أقساماً ودوائر متخصّصة في مجال الاستقرار الماليّ، بالإضافة إلى وجود إطار تشريعيّ ورقابيّ متطور يواكب أحدث المستجدات العالميّة.

الفَرضيّة الثانية: التغييرات التطورية في آليات سلطة النقد الفلسطينية التشريعية والتنظيميّة تُعزّز بفعالية قدرتها على التكيف مع المشهد الماليّ المتغير.

جدول (4.13): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثانية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الانحدار B	قيمة (ت) المحسوبة	الدالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
0.68	0.46	0.77	8.1	0.000	قبول

يتضـــح من نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصـــائية بين التغيرات التطورية في الآليات التشـريعية والتنظيميّة لسـلطة النقد الفلسـطينية وبين قدرتها على التكيف مع التحدّيات الماليّة المسـتجدة، حيث تشـير النتائج إلى أنّ التعديلاتِ والإضـافاتِ على الأطرِ التشـريعية والرقابية أسـهمت بشـكل فعال في تعزيز قدرة سـلطة النقد على مواكبة التغيرات في القطاع الماليّ والاسـتجابة للمتغيرات والمستجدات بما يحقّق الاستقرار الماليّ.

وبناءً عليه تَمّ قَبول الفَرضيّة القائلة بفعالية التطور التشريعيّ والرقابيّ في تعزيز مرونة السلطة وقُدرتها على التكيّف.

الفَرضـيّة الثالثة: مبادرات سـلطة النقدالفلسـطينية في تطوير وصـيانة بنية مالية قوية وصـيانتها قد أسهمت بشكل كبير في تحسين استقرار الوضع الماليّ في فلسطين.

جدول (4.14): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثالثة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الانحدار B	قيمة (ت) المحسوبة	الدالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
0.82	0.67	0.89	11.2	0.000	قبول

تشـير نتائج التحليل إلى وجود علاقةٍ ارتباطيةٍ قويةٍ ذات دلالة إحصـائية بين مبادرات سـلطة النقد في تطوير البنية التحتية للقطاع الماليّ وبين تحسـين مسـتوى الاسـتقرار الماليّ في فلسـطين، حيث أسـهم تبنّي السـلطة لمشـاريع تطوير البنية التحتية مثل نظام المدفوعات والتقاص الآليّ والانتقال للتعاملات الإلكترونية، بالإضـــافة لتطوير الأطر التشـــريعية المنظّمة، في تعزيز فعالية القطاع الماليّ وكفاءته والحدّ منَ المخاطر بما انعكس إيجابًا على الاستقرار الماليّ.

وعليه تَم قَبول الفَرضيّة القائلة بأنّ مبادرات تطوير البنية التحتية أسهمت إيجاباً في الاستقرار الماليّ.

الفَرضـيّة الرابعة: يؤدّي إطار سـلطة النقد الفلسـطينية للسـياسـة الكلّية الاحترازية دورًا حاسـمًا في التخفيف منَ المخاطر النظاميّة وضمان تحقيق الاستقرار في النظام الماليّ الفلسطينيّ.

جدول (4.15): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرابعة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الانحدار B	قيمة (ت) المحسوبة	الدالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
0.79	0.62	0.85	10.3	0.000	قبول

يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إطار سياسات سلطة النقد الاحترازية الكلّية وبين الحدّ منَ المخاطر النظامية وتحقيق الاستقرار الماليّ، حيث قدّمت أدوات السياسة المعتمدة على الأصول ورأس المال والسيولة، بالإضافة إلى التدابير الاحترازية الأخرى المتعلّقة بالتركّزات الائتمانية ومتطلبات المخصّصات، دورًا حاسماً في التقليل من حجم المخاطرَ على النظام الماليّ، ممّا أسهم بتوفير الاستقرار. وبناءً عليه تمَّ قُبول الفَرضيّة القائلة بفاعلية سياسات سلطة النقد في ضمان الاستقرار الماليّ.

الفَرضــيّة الخامســة: يظهر تقييم المجالات المختلفة (المؤسّــســيّة، التشــريعية، البنية التحتيّة، والسياسة الكلّية الاحترازية)، مساهمة كبيرة من سلطة النقد الفلسطينية في ضمان الاستقرار الماليّ في فلسطين.

جدول (4.16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفَرضيّة الخامسة

معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الانحدار B	قيمة (ت) المحسوبة	الدالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
0.86	0.74	0.92	13.1	0.000	قبول

يبين التحليل وجود علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين مختلف المجالات التي تعمل فيها سلطة النقد من أجل تعزيز الاستقرار الماليّ، ممّا يشير إلى مساهمة فاعلة وحيوية من قبل السلطة عَبر تلك المجالات في ضمان الاستقرار الماليّ، حيث أسهم الإطار المؤسّسيّ وآلياته التشريعية، بالإضافة إلى جهود تطوير البنية التحتية وسياساتها الاحترازية الكلّية في التقليل منَ المخاطر داخل النظام الماليّ الفلسطينيّ وتعزيز قدرته على الصّمود، ممّا انعكس إيجاباً على الاستقرار الماليّ.

وعليه تَمّ قَبول الفَرضيّة القائلة بمساهمة سلطة النقد عبر مختلف تلك المجالات في ضمان الاستقرار الماليّ.

4.5 ملخّص نتائج الدراسة ومناقشتها:

يقدم الفصـــل الرابع عرضًـــا مفصّـــلاً لنتائج الدراســـة الميدانية التي أُجريت على عينتين، الأولى عينة العاملين في البنوك ومؤسّـــســـات الإقراض وشـــركات خدمات الدفع، والثانية عينة العاملين في قطاع الصّـرافة. وقد تمت الإجابة عن أسـئلة الدراسـة الخمسـة من خلال تحليل اسـتجابات المشـاركين في الاستبانتين على مجموعة من البنود المتعلقة بكلّ سؤال.

وفيما يتعلّق بالسؤال الأول حول تعزيز الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ، أظهرتِ النتائج وجود هيكل تنظيميّ داخل سلطة النقد يشمل عدة أقسام متخصّصة في قضايا الاستقرار الماليّ، إلا أنّ هناك حاجة لمزيد منَ التركيز على تطوير آليات الإنذار المبكر وأخذ الاستقرار الماليّ بعين الاعتبار أثناء عمليات إعادة الهيكلة.

أما بالنسبة للسؤال الثاني حول تطور الآليات التشريعية والتنظيمية، فقد أشارتِ النتائج إلى وجود تقدم ملحوظ في هذا المجال حيث تحرص سلطة النقد على تطوير الأطر التنظيميّة والرقابية بشكل مستمرّ وإجراء تحسينات على أدواتها وأساليبها والارتقاء بالبنية التحتية للنظام الماليّ من خلال مواكبة المعايير والممارســـات الدولية بما يتوافق مع البيئة المحلّية، وذلك لضـــمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وأصـدرت سـلطة النقد العديد منَ التعليمات والتعاميم لتعزيز الاسـتقرار الماليّ خلال العام 2022 ، إلا أنّ البنوك العاملة بفلسطين ما زالت بحاجة إلى دعم إضافيّ للتأقلم مع بعض المتطلبات التنظيميّة مثل تطبيق اتفاقية بازل 3.

وفيما يتعلّق بتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ (السـؤال الثالث)، أظهرتِ النتائج بذل جهود ملموسـة من سلطة النقد في هذا الشأن، خصوصًـا في مجال دعم التحول الرقميّ. ومع ذلك، تبقى هناك بعض أوجه القصور مثل تطوير نظام مدفوعات إقليميّ.

أما على صـعيد فعالية إطار السـياسـة الكلية الوقائية في الحدّ منَ المخاطر النظامية (السـؤال الرابع)، فقد أفادتِ النتائج بوجود مؤشّـرات إيجابية، لكن ما زالت هناك حاجة لمزيد منَ الجهد، خصـوصًـا في مجال رفع متطلبات رأس المال وتعزيز اسـتخدام وسـائل الدفع الإلكترونيّ وتعزيز العمل على تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بتعرض القطاع المصرفيّ لأهمّ القطاعات في فلسطين .

وأخيراً، بخصـوص المسـاهمات والتحدّيات المتعلّقة بتحقيق الاسـتقرار الماليّ (السـؤال الخامس)، أكدت النتائج أهمية الدور الذي تقوم به سـلطة النقد في نشـر الوعي والإفصـاح عنِ المعلومات ذات الصـلة. إلا أنّ هناك بعض الفجوات مثل قلة المعلومات المسـتقبلية في التقارير، وكذلك ندرة عقد الفعاليات والمؤتمرات المتخصّصة.

وبشـكل عام، خَلُصَـتِ النتائج إلى وجود أدوار إيجابية تضـطلع بها سـلطة النقد الفلسـطينية في مجال تعزيز الاستقرار الماليّ، إلا أنّ هناك بعض الفجوات التي تتطلب مواصلة الجهود ووضـع إستراتيجيات شاملة لتلافيها وترسيخ أركان الاستقرار الماليّ بشكل أكمل.

جدول (4.17): ملخّص نتائج أسئلة الدراسة ونتائج اختبار الفَرضيّات

الأسئلة	نتائج الأسئلة	الفَرضيّات	نتائج الفّرضيّات
كيف يعزز الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية قدرتها على مواجهة التحديات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين؟	أظهرت النتائج وجود هيكل تنظيمي داخل سلطة النقد يشمل عدة أقسام متخصصة في قضايا الاستقرار الماليّ يعزز قدرتها في مواجهة التحديات الماليّة في فلسطين.	يعزز الإطار المؤسّسيّ لسلطة النقد الفلسطينية بشكل كبير قدرتها على مواجهة التحديات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين.	تم قبول الفرضيّة القائلة بان الاطار المؤسسي لسلطة النقد الفلسطينية يعزز بشكل كبير قدرتها على مواجهة التحديات الماليّة الحالية والناشئة في فلسطين
كيف تتكيف آليات سلطة النقد الفلسطينية التشريعية والتنظيمية مع البيئة الماليّة المتغيرة؟	وجود تقدم ملحوظ في هذا المجال حيث تحرص سلطة النقد على تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بشكل مستمر لتواكب المستجدات المحلية والدولية .	التغييرات التطورية في آليات السلطة النقدية الفلسطينية التشريعية والتنظيمية تعزز بفعالية قدرتها على التكيف مع المشهد الماليّ المتغير.	تمّ قَبول الفرضيّة القائلة بفعالية التطور التشريعي والرقابي في تعزيز مرونة وقدرة السلطة على التكيف

أي المبادرات والاستراتيجيات قامت بها سلطة النقدية الفلسطينية في تطوير وصيانة بنية مالية قوية، وما هي نقاط الضعف التي تحتاج إلى التحسين؟	أظهرت النتائج بذل جهود ملموسة من سلطة النقد حيال تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ ، خصوصاً في مجال دعم التحول الرقمي والمبادرات التكنولوجية.	مبادرات السلطة النقديّة الفلسطينية في تطوير وصيانة بنية مالية قوية قد ساهمت بشكل كبير في تحسين استقرار الوضع الماليّ في فلسطين.	تم قبول الفرضية القائلة بأن مبادرات تطوير البنية التحتية ساهمت إيجاباً في الاستقرار الماليّ
ما مدى فعالية إطار السلطة النقدية الفلسطينية للسياسة الكلية الوقائية في التخفيف من المخاطر النظامية وضمان القدرة على الاستقرار في النظام الماليّ؟	أفادت النتائج بتركيز سلطة النقد على استخدام الأدوات الاحترازية للحد من المخاطر النظامية ومخاطر التركز ودعم متطلبات المخصّصات لضمان الاستقرار الماليّ.	يلعب إطار السلطة النقدية الفلسطينية للسياسة الكلية الاحترازية دورًا حاسمًا في التخفيف من المخاطر النظامية وضمان تحقيق الاستقرار في النظام الماليّ الفلسطيني.	تمَّ قُبول الفَرضيّة القائلة بفاعلية سياسات سلطة النقد في ضمان الاستقرار الماليّ

ما هي المساهمات والتحديات والاستراتيجيات الرئيسية لسلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين؟	أكدت النتائج أهميّة الإجراءات الرقابية والاشرافية التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية وأهمية تطبيق مباديء الشفافية واهمية الدور الذي تقوم به سلطة النقد في نشر الوعي والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة.	يظهر تقييم المجالات المختلفة (المؤسسية، التشريعية، البنية التحتية، والسياسة الكلّية الاحترازية)، مساهمة كبيرة من سلطة النقد الفلسطينية في ضمان الاستقرار الماليّ في فلسطين.	تَمّ قَبول الفَرضيّة القائلة بمساهمة سلطة النقد عبر مختلف تلك المجالات في ضمان الاستقرار الماليّ.

4.6 ملخّص الفصل:

تناول الفصل الحاليّ عرضًا وتحليلًا لنتائج الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء عينتين حول دور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ، الأولى عن العاملين في البنوك ومؤسّسات الإقراض وشركات الدفع، والثانية عن العاملين في قطاع الصّرافة. أظهرتِ النتائج وجود إطار مؤسّسيّ داعم للاستقرار الماليّ داخل سلطة النقد، لكّنه بحاجة إلى مزيد من التطوير في بعض الجوانب، كما أظهرتِ النتائج وجود جهود ملموسة في تحديث التشريعات وتطوير البنية التحتية، مع وجود بعض الفجوات التي تتطلب إستراتيجيات لتلافيها. وخَلُصَتِ النتائج إلى وجود أدوار إيجابية لسلطة النقد في تعزيز الاستقرار الماليّ، مع ضرورة بذل المزيد منَ الجهد لسدّ الفجوات الحالية.

الفصل الخامس: الخاتمة والتّوصيات

الفصل الخامس: الخاتمة والتّوصيات

5.1 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تلخيص أبرز ما توصّلت إليه الدراسة الحالية المتعلقة بدور سلطة النقد الفلسطينية في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين، واستعراض التوصيات في ضَوء ما أسفرت عنه نتائج التحليل الإحصائيّ لبيانات الدراسة الميدانية التي أجريت على عينتين باستخدام استبانتين، بالإضافة إلى اقتراح دراسات مستقبلية تتعلّق بموضوع البحث، حيث تناول الفصل الرابع عرضًا تفصيلياً للنتائج التي توصّلت إليها الدراسة، وتضمّنت أبرز هذه النتائج وجود إطار مؤسّسيّ داعم للاستقرار الماليّ داخل سلطة النقد مع ضرورة تطويره، وكذلك وجود جهود ملموسة فيما يتعلّق بتحديث التشريعات وتطوير البنية التحتية، مع بعض الفجوات التي تستدعي بذل مزيد منَ الجهد، فيما أكّدت النتائج وجود أدوار إيجابية لسلطة النقد تجاه تعزيز الاستقرار الماليّ، إلا أنّ هناك حاجةً لمعالجة بعض التحديات لترسيخ أركان الاستقرار الماليّ.

5.2 أبرز نتائج الدراسة:

توصّلت الدراسة إلى مجموعة منَ النتائج، أبرزها:

- **أولاً:** وجود هيكل تنظيميّ داخل سلطة النقد يضمّ عدة إداراتٍ وأقسامًا متخصّصةً في مجال الاستقرار الماليّ، إلا أنّ هناك حاجةً لمزيد منَ التركيز على تفعيل آليات الإنذار المبكر، وأخذ الاستقرار الماليّ بعين الاعتبار في أثناء إجراءات إعادة الهيكلة.

- **ثانيًا:** وجود تقدم ملموس فيما يتعلّق بتطوير البيئة التنظيميّة والرقابية التي تشرف عليها سلطة النقد لمواكبة المتغيرات على الصّعيدين المحلّيّ والدوليّ، غير أنّ البنوك العاملة في فلسطين ما زالت بحاجةٍ إلى مزيد منَ الدعم للتكيُّف مع بعض المتطلبات مثل تطبيق اتفاقية بازل 3.
- **ثالثًا:** بذل جهود ملموسة من سلطة النقد حيال تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ خصوصًا في مجال دعم التحول الرقميّ، إلا أنّ هناك جوانبَ بحاجة إلى تطوير مثل تطوير نظام مدفوعات إقليميّ.
- **رابعًا:** وجود مؤشّرات إيجابية حول فعالية إطار السياسة الكلية الاحترازية في الحدّ منَ المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار الماليّ، لكن ما زالت هناك حاجة لبذل المزيد منَ الجهد لا سيما في مجال رفع متطلبات رأس المال، وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونيّ.

5.3 الاستنتاجات: –

ممّا لا شكّ فيه وبعد ما تمّ تناوله من بيانات ومعلومات ونتائج الدراسة تمّ التوصّل إلى الاستنتاجات الآتية: –

- هناك اهتمام عالٍ مِن قبل الاقتصاديّين وصُنّاع القرار في فلسطين لإعطاء موضوع الاستقرار الماليّ أهميّةً بالغةً، وذلك لأهمّيته في النموّ الاقتصاديّ، حيث إنه كلّما تحسّن المؤشّر الكلّيّ للاستقرار الماليّ كان هناك استقرار ونموّ اقتصاديّ، وسيؤثر ذلك على جميع المجالات في فلسطين، وذلك يعني تطورًا للقطاع الماليّ بشكل رئيسيّ، وتحسّن كفاءة الأسواق، خاصّة للقطاعات الإنتاجية والخدماتية، وتطور نموّ الناتج الإجماليّ المحلّيّ، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار الاقتصاديّ والتخفيف منَ التقلبات التي تؤثر على الاستقرار الماليّ.

- تتوفر لدى سلطة النقد الإمكانات المادية والبشرية المتخصّصة في موضوع الاستقرار الماليّ والتي تسهم بدور كبير بتحسّن الاستقرار الماليّ في فلسطين، وذلك من خلال نشر نتائج دراسات الاستقرار الماليّ، والتي تساعد صُنّاع القرار بتحديد السياسات الاقتصادية، وتسهم بتسويق ذلك دوليا لجذب المستثمرين من الخارج في ظلّ وجود مناخٍ مناسب للاستثمار داخل فلسطين بناء على نتيجة المؤشّر الكلّيّ للاستقرار الماليّ.
- تقوم سلطة النقد الفلسطينية بدور حيويّ ومهمّ في تحقيق الاستقرار الماليّ، وليس من خلال دورها في الرقابة على القطاع الماليّ للمؤسّسات المصرفية وغير المصرفية، أو من خلال تحديد السياسات الائتمانية في فلسطين ولكنّ تزداد أهميّة دورها في تحقيق الاستقرار الماليّ من خلال الحدّ من تداعيات الأزمات التي تؤثّر على الاقتصاد بشكل عام، وتكون بمثابة صمام الأمان الذي يعطينا إنذارًا في حالة الخطر.
- السياسة النقدية محدودة داخل فلسطين بسبب عدم وجود عملةٍ وطنيةٍ، وبالتالي قدرة سلطة النقد الفلسطينية على استخدام أدوات السياسة النقدية محدودة جدًا، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة سلطة النقد الفلسطينية بالتحكّم بأدوات السياسة النّقديّة بما يُمكّنها من معالجة التضخّم، وتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ إذ إنّ ارتفاع معدلات التضخّم العالميّة نجمَ عنه ارتفاع معدلات التضخّم المحلّية ونتيجة للسياسات النقدية العالميّة لمعالجة التضخّم أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع الأعباء الماليّة على المقترضين، وقد يؤثّر ذلك على قدرتهم بالوفاء بالتزاماتهم كما أنّ ارتفاع سعر الفائدة لعملة معينة أدى إلى ارتفاع قيمة العملة مقابل الشيقل، ممّا يترتب عليه حدوث خسائر للعديد من المؤسّسات والشّرائح المجتمعية.

- تتمتّع سلطة النقد باستقلالية بأعمالها في عمليات الرقابة بشكل فعال، وتعمل على متابعة تطبيق أيّ قرارات تصدر عنها بحيادية ودون أيّ تدخّلات خارجيّة.
- هناك أدوات أخرى تمّ اتخاذها على مستوى فلسطين زادت من نسبة تحقيق الاستقرار الماليّ ومنها مؤسّسة ضمان الودائع التي تزيد من ثقة المودعين بالبنوك، وتعمل على حماية القطاع المصرفيّ.

5.4 توصيات الدراسة

في ضَوءِ ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أولاً: توصيات موجّهة إلى سلطة النقد الفلسطينية

- يوصي بإنشاء إدارةٍ متخصّصةٍ للرصد المبكّر تضمّ فريق عمل منَ الخبراء الاقتصاديين والماليّين لمتابعة المؤشّرات والبيانات الدورية الصّادرة عنِ المؤسّسات المحلّية والدولية، واستخدام أحدث أدوات التحليل والنمذجة للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية والكشف المبكّر عن مخاطر تُهدّد الاستقرار الماليّ.

- تطوير سياسةٍ واضحةٍ تلزم جميع الإدارات داخل سلطة النقد بأخذ الاستقرار الماليّ بعين الاعتبار عند التخطيط لأيّ تغييرات هيكلية أو تنظيميّة، وتقييم الآثار المحتملة لتلك التغييرات على الاستقرار الماليّ قبل تنفيذها.

- عقد ورش عمل وندوات توعوية بشكل دوريّ لمساعدة البنوك والمؤسّسات الماليّة على فهم المتطلبات الرقابية الجديدة واستيعابها بشكل أفضل، مع تقديم الدعم الفنيّ اللازم لتمكينهم من الالتزام والتكيف مع تلك المتطلبات.

- إطلاق مشاريع تطويرية بالتعاون مع القطاع الخاصّ والمانحين الدوليين لتحديثِ البنيةِ التحتيةِ الماليّةِ وسدّ الفجوات القائمة، وبناء نظام مدفوعات إقليميّ يربط البنوك الفلسطينية بنظيراتها في الدول العربية.

ثانياً: توصيات موجّهة إلى البنوك ومؤسّسات الإقراض وشركات الدفع

- رفع نسب السيولة احترازيًا إلى ما فوق الحدّ الأدنى المطلوب من سلطة النقد، وكذلك زيادة رأس المال وفقاً لمعايير بازل 3 لتعزيز القدرة على مواجهة الصّدمات.
- إطلاق مبادرات للابتكار في الخدمات الماليّة الرقميّة مثل التطبيقات المصرفية الذكية ونُظم الدفع الإلكترونيّ وخدمات الاستشارات وإدارة الثروات الإلكترونية وغيرها.
- تنفيذ برامج تدريبية للعاملين بشكل دوريّ لتعريفهم بأحدث التطوّرات واللوائح التنظيمية ذات العلاقة بعملهم وبالاستقرار الماليّ.

ثالثاً: توصيات موجّهة إلى الصّرّافين

- الالتزام التام بتعليمات سلطة النقد فيما يتعلّق بالمعاملات الماليّة.
- اعتماد أنظمة معلوماتية متطورة للقيام بعمليات الفحص اللازمة للتأكد من مصادر الأموال.
- تدريب الموظّفين على كيفية التعامل مع الحالات المشبوهة والإبلاغ عنها.
- المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز شمولية الخدمات الماليّة من خلال شبكاتهم الواسعة.
- المساهمة في نشر الوعي حول الخدمات الماليّة الرقميّة وكيفية الاستفادة منها.

5.5 اقتراحات لدراسات مستقبلية:

في ضَوء ما توصّلت إليه هذه الدراسة منَ نتائج، يمكن اقتراح إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية، منها:

- دراسة مقارنة حول الأُطر المؤسّسيّة للبنوك المركزية في دول عربية مختلفة ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الماليّ.
- دراسة لتقييم مستوى الوعي لدى عموم الجمهور الفلسطينيّ حول أهميّة الاستقرار الماليّ ودور سلطة النقد في تحقيقه.
- دراسة حول أثر تبنّي التقنيات الماليّة الحديثة من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا الماليّة على الاستقرار الماليّ في فلسطين.
- دراسة لتقييم كفاءة السياسات النّقديّة المتبعة من سلطة النقد الفلسطينية وقدرتها على مواجهة التقلبات والأزمات الاقتصادية.

5.6 خاتمة الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تسليط الضّوء على الدور الحيويّ الذي تضطلع به سلطة النقد الفلسطينية في سبيل تحقيق الاستقرار الماليّ والمحافظة عليه في ظلّ الظّروف الاستثنائية التي تمرّ بها فلسطين. وقد تمحورتِ الدراسة حول تقييم الجهود وتحليلها التي تبذلها سلطة النقد على صعيد الإطار المؤسّسيّ، وكذلك المنظومة التشريعية والرقابية، إلى جانب تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ ووضع السياسات الاحترازية الكلّية، وانعكاس ذلك على مستوى الاستقرار السائد في القطاع الماليّ الفلسطينيّ.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عددًا من المؤشّرات الإيجابية فيما يتعلّق بالأدوار التي تضطلع بها سلطة النقد لتحقيق هذا الهدف، إلا أنّ النتائج كشفت كذلك عن بعض جوانب القصور التي تحتاج منَ السلطة إلى بذل المزيد من الجهد ووضع المزيد من السياسات والتدابير الكفيلة بمعالجتها وسدّ تلك الفجوات.

وفي ضَوء تلك النتائج، خَلُصَت الدراسة إلى مجموعة منَ التوصيات الموجّهة إلى سلطة النقد، بالإضافة إلى البنوك والمؤسّسات الماليّة الأخرى، تتعلّق بضرورة تبنّي جملة منَ الإجراءات والسياسات التي من شأنها الارتقاء بمستوى الاستقرار الماليّ وتعزيزه في الأجلين القصير والبعيد.

واشتملت الدراسة أيضًا على مجموعة منَ الاقتراحات المتعلقة بإمكانية إجراء المزيد منَ البحوث المستقبلية حول موضوع الاستقرار الماليّ بما يسهم في إثراء الأدبيات ذات العلاقة، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لتسليط الضّوء على جوانب أخرى لم يتطرق إليها هذا البحث.

وبذلك يكون البحث قد حقق الأهداف التي انطلق من أجلها، حيث قدَم تحليلاً شاملاً لواقع جهود سلطة النقد الفلسطينية الرامية إلى ترسيخ دعائم الاستقرار الماليّ وترسيخه في فلسطين، مع بيان أوجه القوة

والضّعف في تلك الجهود، وخروجه بمجموعةٍ منَ التوصيات التي يؤمل أن تشكّلَ أرضيّةً خصبةً أمام متخذي القرار في سلطة النقد والجهات ذات العلاقة للاستفادة منها في صياغة السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

اتحاد المصارف العربية. (2020). الاستثمار في فلسطين: الواقع والتحديات. إدارة الدراسات والبحوث. متوفر على: اتحاد المصارف العربية

بن باحان، محمد. (2014). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ والاقتصاديّ. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلة الاجتهاد، 5، 171-181.

بوديار. (2023). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ وفق رؤية رؤية مالية إسلامية (Doctoral dissertation, جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير).

جوال، عدلاني ووليد، جعلالي يونس، زين. (2022). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ من خلال التكنولوجيا الإشرافية. *مجلة العلوم الإدارية والماليّة*، *6*(2)، 288-307.

حامد، تاج الدين وخير، محمد. (2009). البنك المركزيّ الإسلاميّ بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان، منشورات بنك السودان.

خضراوي, نعيمة (2009). إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري. Masters thesis, Université Mohamed Khider – Biskra.

سلطة النقد الفلسطينية،(2023). الرؤية والرسالة. سلطة النقد الفلسطينية. تاريخ الاطلاع :10/نوفمبر /2023م الموقع: http://www.pma.ps

سلطة النقد الفلسطينية، (2023). معلومات عن سلطة النقد. تاريخ الاطلاع :10/نوفمبر /2023م الموقع: http://www.pma.ps:

سلطة النقد الفلسطينية، (2022). تقرير الاستقرار الماليّ 2022. سلطة النقد الفلسطينية، رام الله والبيرة – فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، (2022). التقرير السنويّ ،2022. سلطة النقد الفلسطينية، رام الله والبيرة – فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، (2013). التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع الماليّ والمصرفيّ. ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي. سلطة النقد الفلسطينية

سلطة النقد الفلسطينية، (2008). معلومات عن سلطة النقد. تاريخ الاطلاع :10/نوفمبر /2023م الموقع: http://www.pma.ps

سليمان عبدالحميد سليمان, أسماء. (2020). قياس الإستقرار المالي للبنوك العربية : دراسة مقارنة. المجلة العلميّة للدراسات التجاريّة والبيئية, 11(العدد الرابع) , 1089-1118. doi: 10.21608/jces.2020.143728

الشاذلي، أحمد. (2014). الإطار العام للاستقرار الماليّ ودور البنوك المركزية في تحقيقه. كتاب إلكترونيّ، صندوق النقد العربيّ.

شيناسي، جاري. (2005). الحفاظ على الاستقرار الماليّ – صندوق النقد الدوليّ، *سلسلة قضايا اقتصادية، 36*(1).

صندوق النقد الدوليّ (2023). تقرير الاستقرار الماليّ العالميّ. متوفّر على: صندوق النقد الدوليّ.

صندوق النقد العربيّ. (2023). التشريعات الرقابية والاستقرار الماليّ. متوفّر على: صندوق النقد العربيّ.

طرشي، محمد وبوفليح، نبيل. (2017). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ والاقتصاديّ. *مجلة معارف، 12*(22)، 327-339.

عبد الفتاح، دحمان. (2006). استقلالية السلطة النقد- دراسة حالة بنك الجزائر. مجلة مصر المعاصرة، 482(4)، 290.

عبد الكريم، نصر وعابد، محمد وأبو زيتون، عبير. (2013). الدور الاقتصادي لمؤسّسات الإقراض المتخصّصة وأثرها على الاستقرار الماليّ في فلسطين. سلطة النقد الفلسطينية. سلطة النقد الفلسطينية

علي، محمد ومحمد، عمر والبشير، إبراهيم. (2018). دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الماليّ للجهاز المصرفيّ في السودان. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 19*(1)، 36-52.

عميري منال, & ميلي سارة. (2017). تكييف النشاط المصرفيّ وَفق السّياسات الإحترازية الكلية. جامعة 8 ماي 1945. رسالة ماجستير .

كسيس، لبنى وبوخاري، مريم. (2017). تقييم فعالية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماليّ – دراسة حالة البنك الفيدراليّ الأمريكيّ. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مشعل المشعان, ع., & مختار أشكناني, ص. (2023). واقع التمويل الماليّ في الجامعات الكويتيه وعلاقته في اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر الموظّفين في الجامعات. مجلة كلية التربية (أسيوط), 39(2.2), 180-205.

معتوق، سهير، وعمارة، أميرة وعبد الله، شيرين. (2015). تطور مؤشّر شفافية الاستقرار الماليّ للبنوك المركزية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 31*(1)، 147-177.

منصور, بشرى يحيى. (2018). تقييم اثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفيّ اليمنى: دراسة قياسية على البنوك التجاريّة اليمنيّة. المجلة العلمية للدراسات التجاريّة والبيئيّة, 9(العدد الأول).

المراجع الأجنبية:

Al-Daya, W., Nassar, S., & Al-Massri, M. (2021, November). Financial Technology (FinTech) innovations and the future of financial institutions (FIs) in Palestine "an exploratory study". In *International conference on business and technology* (pp. 15-33). Cham: Springer International Publishing.

Bluedorn, J., & Chen, W. (2020). Making economies more resilient to downturns. IMF Blog, 18. Chant, J., Lai, A., Illing, M., & Daniel, F. (2003). *Essays on financial stability* (No. 95). Bank of Canada.

Bluedorn, M. J. C., Duttagupta, R., Guajardo, M. J., & Mwase, M. (2013). *The Growth Comeback in Developing Economies: A New Hope or Back to the Future?*. International Monetary Fund.

Crockett, A. (1997). The theory and practice of financial stability. *De Economist*, *144*(4), 531-568.

Davis, E. P. (2002). A typology of financial instability. *Financial stability report*, *2*.

Edge, R. M., & Liang, N. (2019). New financial stability governance structures and central banks.

Edge, Rochelle M. and Liang, Nellie. (2017). New Financial Stability Governance Structures and Central Banks. YPFS Documents. 1387. https://elischolar.library.yale.edu/ypfs-documents/1387

Ferguson, R. W. (2002). Should financial stability be an explicit central bank objective? *Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems*, 16-17.

International Monetary Fund. (2022). West Bank and Gaza: Financial sector review. *Report to The Ad Hoc Liaison Committee*. International Monetary Fund

Mishkin, F. S. (1999). Global financial instability: framework, events, issues. *Journal of economic perspectives*, *13*(4), 3-20.

Young, K. L., & Park, S. H. (2013). Regulatory opportunism: Cross-national patterns in national banking regulatory responses following the global financial crisis. *Public Administration, 91*(3), 561-581.

Schaechter, A. (2001). Implementation of monetary policy and the central bank's balance sheet.

الملحق رقم (1): النسخة الأولية للاستبانات

الاستبانة الخاصّة بالعاملين في البنوك ومؤسّسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج الماجستير في بناء مؤسّسات والتنمية المستدامة

دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين

"استبانة"

تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور سلطة النقد الفلسطينية وتحليله في تعزيز الاستقرار الماليّ، حيث تحاول استكشاف مختلف الأبعاد المتصلة بذلك مثل الإطار المؤسّسيّ، التشريعات، تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ، وإطار السياسة الاحترازية الكلّية.

يؤمل منكم قراءة بنود الاستبانة بعناية، وتقديم الإجابة عن طريق تحديد خيار الردّ المناسب. وننّوه إلى أنّ مشاركتك في هذه الدراسة طوعيّة وستبقى جميع المعلومات التي تقدمها سريةً.

الوقت المقدر لإكمال هذه الاستبانة هو 5-10 دقيقة، وتعتبر مشاركتك في هذه الاستبانة بمثابة موافقة على المشاركة في هذه الدراسة. ومن خلال إكمال الاستبانة وإرسالها، فإنك تمنح موافقتك المستنيرة على استخدام إجاباتك لأغراض البحث (لأغراض البحث فقط).

نشكرك مسبقًا على وقتك ومشاركتك في هذه الدراسة المهمّة، مؤكّدين أنّ إسهاماتك سيكون لها تأثير إيجابيّ في تطوير النظام الماليّ وتحسينهِ في فلسطين.

الباحث: سليمان المدهون

إشراف: د. ثمين الهيجاوي

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (√) في الخانة المناسبة لكلّ من البيانات الديموغرافية التالية.

1. **الجنس**

☐ ذكر ☐ أنثى

2. **العمر**

☐ 18 – 24 ☐ 25 - 35 ☐ 36 -50 ☐ أكثر من 50

3. **المستوى التعليميّ**

☐ دبلوم ☐ ماجستير

☐ بكالوريوس ☐ دكتوراه

4. **سنوات الخبرة**

☐ أقلّ من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

5. **موقع العمل الجغرافيّ**

☐ الضفة الغربية ☐ قطاع غزة

6. **نوع المؤسّسة**

☐ بنك ☐ مؤسّسة إقراض ☐ مؤسّسات خدمات الدفع الإلكترونيّ

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ

يرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقّة لكلّ منَ البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	هناك نص صريح في قانون سلطة النقد الفلسطينية بأنّ هدف الاستقرار الماليّ هو أحد أهداف سلطة النقد الفلسطينية.					
2	سلطة النقد هي الجهة المسؤولة على الاستقرار الماليّ في فلسطين.					
3	مجموعة الاستقرار الماليّ داخل سلطة النقد الفلسطينية تحتوي على قسم المخاطر النظامية.					
4	مجموعة الاستقرار الماليّ داخل سلطة النقد الفلسطينية تحتوي على قسم التحليل الاحترازيّ.					
5	مجموعة الاستقرار الماليّ داخل سلطة النقد الفلسطينية تحتوي على قسم تحليل الاستقرار الماليّ.					
6	مجموعة الاستقرار الماليّ داخل سلطة النقد الفلسطينية تحتوي على قسم للإنذار المبكر.					
7	مجموعة الاستقرار الماليّ داخل سلطة النقد الفلسطينية تحتوي على قسم القطاع الماليّ غير المصرفيّ.					

المحور الثاني: المستجدات المتعلّقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية

يرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن رأيك بدقة لكل من البنود التالية.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتمّ تعزيز منظومة سلطة النقد التشريعية وتطويرها لتواكب التطورات التشريعية والرقابية العالميّة.					
2	أصدرت سلطة النقد الفلسطينية لوائح ومعايير جديدة لتعزيز الاستقرار الماليّ.					
3	هناك دليل للحوكمة ملزم للمؤسّسات الماليّة.					
4	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بتطوير إدارة المخاطر بما يواكب التطورات والمستجدات وأفضل المعايير والممارسات الدولية.					
5	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال والسيولة والمخصّصات.					
6	يحظى المحور الماليّ غير المصرفيّ باهتمام سلطة النقد على أنّه أحد أركان الاستقرار الماليّ.					
7	هناك تقدم واضح على صعيد وجود إطار قانونيّ للرقابة على أنظمة الدفع، وكذلك خدمات الدفع باستخدام الهاتف النقال.					
8	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بعمل مذكرات استرشادية بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ بهدف ضمان مواكبة المؤسّسات الماليّة للتطورات والممارسات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ لأنها تشكل نماذج الأعمال في السنوات القادمة.					
9	تُعدّ سلطة النقد الفلسطينية إرشادات الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بهدف اعتمادها من قبل الشركات وفقا لأفضل الممارسات والأطر والمبادرات الدولية.					
10	تمّ التطبيق الرسميّ لتعديلات متطلبات بازل 3 الأخيرة في البنوك التي تعمل داخل فلسطين للتوافق مع الجدول الزمنيّ المتفق عليه عالميّا والمقرر من لجنة بازل للرقابة المصرفية.					
11	هناك جاهزية للقطاع المصرفيّ للتطبيق الرسميّ لمتطلبات بازل 3 مع استمرار الحفاظ على مستويات راس مال مستقرة بما يسهم على استقرار القطاع الماليّ.					

المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية

يرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن رأيك بدقة لكلّ من البنود التالية.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الماليّة لمواكبة أخر التطورات الدولية.					
2	تدعمُ سلطة النقد الفلسطينية مفهوم التنمية المستدامة واتخاذ خطوات لتعزيز التمويل المستدام وتطبيقه بالقطاع المصرفيّ.					
3	هناك وعي من سلطة النقد الفلسطينية بأهميّة الموازنة بين فرص التحول الرقمي من جهة وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من القطاع الماليّ من جهة أخرى.					
4	هناك تطوير مستمرّ على نظام الاستعلام الائتمانيّ الذي يسهم بترشيد قرارات منح الائتمان، بناءً على تقييم ائتماني دقيق للعملاء.					
5	يمكن تسعير الائتمان بناءً على مخاطر العميل وتعزيز التمويل المسؤول.					
6	يمكن خفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسين جَودة محفظة الائتمان وفعالية إدارة المخاطر بما ينعكس على الاستقرار الماليّ.					
7	هناك نظام غرفة التقاص الآليّ الإلكترونيّ بين البنوك.					
8	هناك نظام التسويات الأنية الإجمالية الفورية.					
9	هناك مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية.					
10	يتمّ استعمال لرقم الحساب الموحّد (IBAN).					
11	هناك مكتب خاصّ بالمعلومات الائتمانية التي تعمل على توسيع وإثراء قاعدة البيانات لديها.					
12	تقدم سلطة النقد عَبر موقعها الإلكترونيّ المساعدةَ الفوريةَ لتسهيل العمليات للعملاء.					
13	تمّ استخدام خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال.					
14	تمّ توجيه المنظمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكوميّة الإلكترونية.					

15	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.					

المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلّية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكل من البنود التالية.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتمّ استخدام أدوات مستندة إلى الأصول لتقليل المخاطر النظامية.					
2	يتمّ استخدام أدوات مستندة إلى رأس المال لتقليل المخاطر النظامية.					
3	يتمّ استخدام أدوات مستندة إلى السّيولة لتقليل المخاطر النظاميّة.					
4	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتقييم المخاطر النظامية التي يتعرض لها النظام المصرفيّ لاعتباره المكون الرئيسيّ في النظام الماليّ.					
5	هناك إرشادات وتعليمات من قبل سلطة النقد الفلسطينية على إدارة المخاطر التشغيلية للبنوك وشركات التامين وهيئة سوق راس المال تتعلّق بالإبلاغ عن حوادث الأمن السيبرانيّ.					
6	من أهمّ المتطلبات الاحترازية والرقابية المطبقة من سلطة النقد الفلسطينية على المصارف تطبيق متطلبات بازل 3.					
7	هناك خطة أو دراسة بخصوص تبنّي التعديلات التي تمت على متطلبات بازل 3.					
8	هناك حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد او مجموعة العملاء ذوي الصلة.					
9	هناك حدود على التركزات الائتمانية القطاعيّة.					
10	هناك حدود على التركزات الائتمانية الجغرافيّة .					
11	هناك حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية متطلبات راس مال قطاعية.					
12	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتقييم المخاطر النظاميّة التي يتعرض لها النظام المصرفيّ لاعتباره المكون الرئيسيّ في النظام الماليّ.					
13	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال.					

14	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة بالسيولة.					
15	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة المخصّصات، الأمر الذي يشير إلى الجهود التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية في تعزيز متانة القطاع المصرفيّ والحفاظ على سلامته.					

المحور الخامس: الاستقرار الماليّ

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكل من البنود التالية.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة.					
2	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على نطاق الإجراءات التحوطية والإشرافية لسلطة النقد.					
3	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على مدى تطبيق سلطة النقد والقطاع المصرفيّ لإجراءات ومبادئ الشّفافية.					
4	يشير مفهوم الشّفافية والإفصاح إلى توفير سلطة النقد الفلسطينية المعلومات الخاصّة باستراتيجيتها والقرارات الخاصّة بها لتكون متاحة للجمهور والأسواق.					
5	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإصدار تقارير دورية عن الاستقرار الماليّ.					
6	يتمّ عقد مؤتمرات من سلطة النقد الفلسطينية بشأن الاستقرار الماليّ.					
7	تحتوي تقارير الاستقرار الماليّ على توقّعات للمستقبل.					
8	هناك صفحة مخصّصة عن الاستقرار الماليّ داخل الموقع الإلكترونيّ لسلطة النقد الفلسطينية.					
9	وجود بيان صحفيّ في حالات الخطر التي تُهدد استقرار النظام الماليّ.					
10	تنشرُ سلطة النقد الفلسطينية اختبارات الضغط الماليّ.					

11	تنشرُ سلطة النقد الفلسطينية مؤشّرات السلامة الماليّة.					
12	يوجد داخل سلطة النقد الفلسطينيّة لجنة سياسات الاستقرار الماليّ.					

أشكركم على مشاركتكم

الاستبانة الخاصة بالصّرافين

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج الماجستير في بناء مؤسّسات والتنمية المستدامة

دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين

"استبانة"

يُجري الباحث دراسةً بعنوان " دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين"، وتهدف هذه الدراسة إلى فهم دور سلطة النقد الفلسطينية وتحليله في تعزيز الاستقرار الماليّ، حيث تحاول استكشاف مختلف الأبعاد المتصلة بذلك مثل الإطار المؤسّسيّ، التشريعات، تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ، وإطار السياسة الاحترازية الكلّية.

آمل منكم قراءة بنود الاستبانة بعناية وتقديم الإجابة عن طريق تحديد خِيار الردّ المناسب. وننّوهُ إلى أنّ مشاركتك في هذه الدراسة طوعيّة، وستبقى جميع المعلومات التي تقدمها سريّةً.

الوقت المقدر لإكمال هذه الاستبانة هو 5-10 دقيقة. ومن خلال إكمال الاستبانة وإرسالها، فإنك تمنح موافقتك المستنيرة على استخدام إجاباتك لأغراض البحث (لأغراض البحث فقط).

نشكرك مسبقًا على وقتك ومشاركتك في هذه الدراسة الهامة، مؤكّدين أنّ إسهاماتك سيكون لها تأثير إيجابيّ في تطوير النظام الماليّ وتحسينه في فلسطين، وسيتمّ مشاركتكم نتائج الدراسة في حال رغبتم.

وتفضّلوا بقَبول فائق الاحترام

الباحث: سليمان المدهون

جوال: 0599522067

sulaimanalmadhoun@gmail.com

القسم الأول: المعلومات الديموغرافيّة

يرجى وضع علامة (√) في الخانة المناسبة لكلٍّ منَ البيانات الديموغرافية الآتية:

1. **الجنس**

☐ ذكر ☐ أنثى

2. **العمر**

☐ 18 – 24 ☐ 25 – 35 ☐ 36 -50 ☐ أكثر من 50

3. **المستوى التعليميّ**

☐ دبلوم ☐ ماجستير

☐ بكالوريوس ☐ دكتوراه

4. **سنوات الخبرة**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

5. **موقع العمل الجغرافيّ**

☐ الضفة الغربية ☐ قطاع غزة

نوع المؤسّسة

☐ فرد ☐ شركة

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الإطار المؤسّسيّ للاستقرار الماليّ

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ منَ البنود الآتية.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يحتوي الهيكل التنظيميّ لسلطة النقد على دائرة مسؤولة عنِ الاستقرار الماليّ في فلسطين.					
2	أحد أهداف سلطة النقد هو الاستقرار الماليّ.					
3	مجموعة الاستقرار الماليّ بداخل سلطة النقد تضمّ أقسامًا متنوعةً لتعزيز الاستقرار الماليّ وزيادته والسعي لتحقيقه.					
4	يوجد في سلطة النقد قسم متخصّص للرقابة على القطاعات الماليّة غير المصرفية.					
5	تنظم سلطة النقد قطاع الصرافة بهدف تعزيز دور هذا القطاع المهمّ في تحقيق الاستقرار الماليّ.					

المحور الثاني: المستجدات المتعلّقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ منَ البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعمل سلطة النقد على تحديث قوانينها لمطابقة المعايير العالمية.					
2	أصدرت سلطة النقد قوانين جديدةً لتقوية الاستقرار الماليّ.					

3	هناك دليل يجب على المؤسّسات الماليّة اتباعه حول الحَوكمة.					
4	تركّز سلطة النقد على تحسين إدارة المخاطر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.					
7	يتمّ تحديث الأنظمة والتعليمات المنظّمة لمهنة الصّرافة في فلسطين.					
8	توجّهُ سلطة النقد القطاع المصرفيّ حول مخاطر التغير المناخي لأنها ستؤثر على أعمالهم في المستقبل.					
9	تُعدّ سلطة النقد إرشاداتٍ لشركات الصّرافة والصّرافين في فلسطين.					
10	قطاع الصرافة في فلسطين جاهز للمساهمة في تطبيق بازل 3 مع الحفاظ على استقرار رأس المال.					

المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الماليّة لمواكبة آخر التطورات الدولية.					
2	هناك وعي من سلطة النقد الفلسطينية بأهميّة الموازنة بين فرص التحول الرقميّ من جهة وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من القطاع الماليّ من جهة أخرى.					
3	هناك تطوير مستمرّ على نظام الاستعلام الائتمانيّ الذي يسهم بترشيد قرارات منح الائتمان بناء على تقييم ائتماني دقيق للعملاء.					
4	أنظمة الائتمان الإلكترونية المستخدمة تخفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسّن جَودة محفظة الائتمان وفعالية إدارة المخاطر بما ينعكس على الاستقرار الماليّ.					
5	هناك نظام غرفة للتقاص الآليّ الإلكترونيّ بين البنوك.					

6	هناك نظام التسويات الأنية الإجمالية الفورية.					
7	يزيد استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) من الاستقرار الماليّ في فلسطين.					
8	تقدم سلطة النقد عَبر موقعها الإلكترونيّ المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.					
9	تمّ توجيه المنظمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكوميّة الإلكترونية.					
10	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.					
11	تشجّع سلطة النقد التطبيقات الإلكترونية التي تتبناها المؤسسات الماليّة نطاق إشرافها.					

المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ منَ البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتمّ استخدام أدوات مختلفة (أصول، رأس مال، سيولة) لتقليل المخاطر النظامية.					
2	تُقيّمُ سلطة النقد المخاطر التي قد تمسّ النظام المصرفيّ.					
3	توجّهُ السلطة قطاع الصّرافة لإدارة المخاطر، خصوصًا الأمن السيبراني.					
4	هناك قيود على التركزات الائتمانية حسب العميل، القطاع، الموقع الجغرافي.					
5	هناك قيود على المراكز بالعملة الأجنبية.					
6	تهتمّ سلطة النقد بمتطلبات الرأس المال والسيولة.					
7	تعمل السلطة على تعزيز استقرار القطاع المصرفي.					

8	تهتمّ سلطة النقد بقوانين رأس المال والسيولة.					
9	القطاع الماليّ غير المصرفي مهم لسلطة النقد.					

المحور الخامس: الاستقرار الماليّ

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعتمدُ استقرار الماليّ في فلسطين على سياسات الدولة، إجراءات سلطة النقد، ومدى الشّفافية في القطاع المصرفيّ.					
2	تعني الشفافية أنّ سلطة النقد توفّر المعلومات للجمهور.					
3	تُصدِرُ سلطة النقد تقارير عن الاستقرار الماليّ.					
4	يتمّ عقد مؤتمرات حول الاستقرار الماليّ.					
5	تتضمّنُ تقارير الاستقرار الماليّ توقّعاتٍ للمستقبل.					
6	هناك صفحة عنِ الاستقرار الماليّ في موقع سلطة النقد.					
7	في حالات الخطر، يصدر بيان صحفيّ عن سلطة النقد .					
8	سلطة النقد تنشر اختبارات الضّغط ومؤشّرات السلامة الماليّة.					
9	داخل سلطة النقد هناك لجنة متخصّصة بالاستقرار الماليّ.					

القسم الثالث: الاقتراحات

هل لديك أي آراء أخرى ترغب بإضافتها؟

.....
.....

.....
.....

.....
.....

.....
.....

.....
.....

.....
.....

أشكركم على مشاركتكم

****

الملحق رقم (2): أعضاء لجنة التحكيم

#	الاسم	المسمى الوظيفي
1	د. فراس ملحم	محافظ سلطة النقد
2	أ. . عرفات الجبريني	محاضر بجامعة الخليل كلّية إدارة الأعمال
3	د. نصر عبد الكريم	أستاذ العلوم الماليّة، الدراسات العليا، الجامعة العربية الأمريكية
4	د. مصطفى القواسمي	محلل إحصائي، يعمل بمديرية التربية والتعليم – الخليل
5	د. عبد الرحمن التميمي	أستاذ مشارك، الجامعة العربية الأمريكية

الملحق رقم (3): النسخة النهائية للاستبانات

الاستبانة الخاصة بالعاملين في البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات خدمات الدفع

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج الماجستير في بناء مؤسسات والتنمية المستدامة

دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين

"استبيان"

تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور سلطة النقد الفلسطينية وتحليله في تعزيز الاستقرار الماليّ، حيث تحاول استكشاف مختلف الأبعاد المتصلة بذلك مثل الإطار المؤسّسيّ، التشريعات، تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ، وإطار السياسة الاحترازية الكلية.

يؤمل منكم قراءة بنود الاستبانة بعناية وتقديم الإجابة عن طريق تحديد خيار الرد المناسب. وننّوهُ إلى أن مشاركتك في هذه الدراسة طوعيّة وستبقى جميع المعلومات التي تقدمها سريّةً.

الوقت المقدر لإكمال هذه الاستبانة هو 5-10 دقيقة، وتعتبر مشاركتك في هذه الاستبانة بمثابة موافقة على المشاركة في هذه الدراسة. ومن خلال إكمال الاستبانة وإرسالها، فإنك تمنح موافقتك المستنيرة على استخدام إجاباتك لأغراض البحث (لأغراض البحث فقط).

نشكرك مسبقًا على وقتك ومشاركتك في هذه الدراسة المهمّة، مؤكدين أنّ إسهاماتك سيكون لها تأثير إيجابيّ في تطوير النظام الماليّ وتحسينه في فلسطين.

الباحث: سليمان المدهون

إشراف: د. ثمين الهيجاوي

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (√) في الخانة المناسبة لكلٍ منَ البيانات الديموغرافية الآتية:

7. الجنس

☐ ذكر ☐ أنثى

8. العمر

☐ 18 – 24 ☐ 25 - 35 ☐ 36 -50 ☐ أكثر من 50

9. المستوى التعليميّ

☐ دبلوم ☐ ماجستير

☐ بكالوريوس ☐ دكتوراه

10. سنوات الخبرة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

11. موقع العمل الجغرافيّ

☐ الضفة الغربية ☐ قطاع غزة

12. نوع المؤسّسة

☐ بنك ☐ مؤسسة إقراض ☐ مؤسسات خدمات الدفع الإلكتروني

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الإطار المؤسسي للاستقرار الماليّ

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ منَ البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يحتوي الهيكل التنظيميّ لسلطة النقد على دائرة مسؤولة عن الاستقرار الماليّ في فلسطين.					
2	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على دائرة متخصّصة في العمليات النقدية.					
3	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على قسم متخصّص في عمليات السوق المفتوح والدين العام.					
4	تعتبر دائرة الأبحاث والسياسة النقدمن أهمّ الدوائر التي تعنى بالاستقرار الماليّ والنقديّ في سلطة النقد.					
5	تحتوي مجموعة الاستقرار الماليّ على قسم متخصص للإنذار المبكر.					
6	يوجد في سلطة النقد قسم متخصّص للرقابة على القطاعات الماليّة غير المصرفية.					
7	يُؤخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الاستقرار الماليّ عن إجراء أي عملية لإعادة الهيكلة في سلطة النقد.					

المحور الثاني: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تنظم سلطة النقد الفلسطينية مؤشّرات السلامة الماليّة المتعلّقة بمؤشّرات رأس المال ومؤشّرات جَودة الأصول والربحية والسيولة .					
2	تجري سلطة النقد تصنيفًا سنويًا لجميع المصارف الفلسطينية حسب مؤشّرات السلامة.					

3	يتمّ تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالاستقرار الماليّ لتواكب التطورات التشريعية والرقابية العالمية.					
4	هناك دليل للحَوكمة ملزم للمؤسّسات الماليّة نطاق إشراف سلطة النقد.					
5	تطوّرُ سلطة النقد الفلسطينية أنظمة إدارة المخاطر بما يواكب التطورات والمستجدات وأفضل المعايير والممارسات الدولية.					
6	تُصدِرُ سلطة النقد تعليمات متعلقة بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال والسيولة والمخصّصات.					
7	تركّز سلطة النقد على كافة القطاعات المصرفية وغير المصرفية كونها المحور الرئيسيّ للاستقرار الماليّ.					
8	هناك دليل واضح للرقابة على كافة المؤسّسات المصرفية وغير المصرفية وعلى كافة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.					
9	هنالك دليل إرشاديّ لدى المؤسّسات نطاق إشراف سلطة النقد.					
10	تُحفِّزُ سلطة النقد البنوك لتطبيق تعديلات متطلبات بازل 3 الأخيرة في البنوك التي تعمل داخل فلسطين للتوافق مع الجدول الزمني المتفق عليه عالميا والمقرر من لجنة بازل للرقابة المصرفية.					
11	هناك جاهزية للقطاع المصرفي للتطبيق الرسميّ لمتطلبات بازل 3 مع استمرار الحفاظ على مستويات راس مال مستقرة بما يُسهم على استقرار القطاع الماليّ.					
12	تمّ تطبيق الرسميّ لتعديلات متطلبات بازل 3 الأخيرة في البنوك التي تعمل داخل فلسطين للتوافق مع الجدول الزمنيّ المتفق عليه عالميا والمقرر من لجنة بازل للرقابة المصرفية.					
13	هناك جاهزية للقطاع المصرفي للتطبيق الرسميّ لمتطلبات بازل 3 مع استمرار الحفاظ على مستويات راس مال مستقرة بما يُسهم على استقرار القطاع الماليّ.					

المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتي:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الماليّة لمواكبة أخر التطورات الدولية.					
2	هناك وعي من سلطة النقد الفلسطينية بأهمية الموازنة بين فرص التحول الرقميّ من جهة وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من القطاع الماليّ من جهة أخرى.					
3	هناك تطوير مستمر على نظام الاستعلام الائتمانيّ الذي يُسهم بترشيد قرارات منح الائتمان بناءً على تقييم ائتمانيّ دقيق للعملاء.					
4	تُخفِّضُ أنظمة الائتمان الإلكترونية المستخدمة معدلات التعثر للمقترضين وتحسّن جَودة محفظة الائتمان وفعالية إدارة المخاطر بما ينعكس على الاستقرار الماليّ.					
5	هناك نظام غرفة للتقاص الآليّ الإلكترونيّ بين البنوك.					
6	هناك نظام التسويات الأنية الإجمالية الفورية.					
7	استعمال رقم الحساب الموحّد (IBAN) يزيد من الاستقرار الماليّ في فلسطين.					
8	تقدم سلطة النقد عبر موقعها الإلكترونيّ المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.					
9	تمّ توجيه المنظّمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكوميّة الإلكترونية.					
10	هناك نظام مدفوعات إقليمي لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.					
11	تشجّعُ سلطة النقد التطبيقات الإلكترونية التي تتبناها المؤسّسات الماليّة نطاق إشرافها.					

المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقدم سلطة النقد عبر موقعها الإلكترونيّ المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.					
2	تمّ استخدام خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال.					
3	تمّ توجيه المنظمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكوميّة الإلكترونيّة.					
4	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.					
5	تستخدم سلطة النقد أدوات مستندة إلى الأصول لتقليل المخاطر النظامية.					
6	تستخدم سلطة النقد أدوات مستندة إلى رأس المال لتقليل المخاطر النظاميّة وتعزيز المتطلبات الاحترازية المتعلقة برأس المال.					
7	تستخدم سلطة النقد أدوات مستندة إلى السيولة لتقليل المخاطر النظامية وتعزيز المتطلبات الاحترازية المتعلقة بالسيولة.					
8	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتقييم المخاطر النظامية التي يتعرض لها النظام المصرفيّ لاعتباره المكون الرئيسيّ في النظام الماليّ.					
9	من أهمّ المتطلبات الاحترازية والرقابية المطبقة من سلطة النقد الفلسطينية على المصارف تطبيق متطلبات بازل 3.					
10	هناك حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة.					
11	هناك حدود على التركّزات الائتمانية القطاعية.					
12	هناك حدود على التركزات الائتمانية الجغرافية .					
13	هناك حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية متطلبات راس مال قطاعية.					
14	تهتمّ سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلّقة بالمخصّصات.					

15	هناك حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية متطلبات راس مال قطاعية.					
16	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلّقة برأس المال.					
17	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة بالسيولة.					
18	هناك اهتمام من سلطة النقد الفلسطينية بالمتطلبات الاحترازية المتعلقة المخصّصات، الأمر الذي يشير إلى الجهود التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية في تعزيز متانة القطاع المصرفيّ والحفاظ على سلامته.					

المحور الخامس: الاستقرار الماليّ

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة.					
2	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على نطاق الإجراءات التحوطية والإشرافية لسلطة النقد.					
3	يعتمد تحقيق الاستقرار الماليّ في فلسطين على مدى تطبيق سلطة النقد والقطاع المصرفيّ لإجراءات ومبادئ الشفافية.					
4	يشير مفهوم الشفافية والإفصاح الى توفير سلطة النقد الفلسطينية المعلومات الخاصّة باستراتيجيتها والقرارات الخاصة بها لتكون متاحه للجمهور والأسواق.					
5	تُصدِرُ سلطة النقد الفلسطينية تقارير دورية عن الاستقرار الماليّ.					
6	يتمّ عقد مؤتمرات من سلطة النقد الفلسطينية بشأن الاستقرار الماليّ.					
7	تحتوي تقارير الاستقرار الماليّ على توقّعات للمستقبل.					

8	هناك صفحة مخصّصة عن الاستقرار الماليّ داخل الموقع الإلكترونيّ لسلطة النقد الفلسطينية.					
9	وجود بيان صحفيّ في حالات الخطر التي تُهدّد استقرار النظام الماليّ.					
10	تَنشُرُ سلطة النقد الفلسطينية اختبارات الضّغط الماليّ.					
11	تَنشُرُ سلطة النقد الفلسطينية مؤشّرات السلامة الماليّة.					
12	يوجد داخل سلطة النقد الفلسطينية لجنة سياسات الاستقرار الماليّ.					

أشكركم على مشاركتكم

****

الاستبانة الخاصّة بالصّرافين

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

برنامج الماجستير في بناء مؤسّسات والتنمية المستدامة

دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين

"استبيان"

يُجري الباحث دراسةً بعنوان " دور سلطة النقد في تحقيق الاستقرار الماليّ من وجهة نظر العاملين في القطاع الماليّ في فلسطين"، وتهدف هذه الدراسة إلى فهم دور سلطة النقد الفلسطينية وتحليله في تعزيز الاستقرار الماليّ، حيث تحاول استكشاف مختلف الأبعاد المتصلة بذلك مثل الإطار المؤسّسيّ، التشريعات، تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ، وإطار السياسة الاحترازية الكلّية.

آمل منكم قراءة بنود الاستبانة بعناية وتقديم الإجابة عن طريق تحديد خيار الردّ المناسب. وننوّهُ إلى أنّ مشاركتك في هذه الدراسة طوعيّة وستبقى جميع المعلومات التي تقدمها سرّيةً.

الوقت المقدر لإكمال هذه الاستبانة هو 5-10 دقيقة. ومن خلال إكمال الاستبانة وإرسالها، فإنك تمنح موافقتك المستنيرة على استخدام إجاباتك لأغراض البحث (لأغراض البحث فقط).

نشكرك مسبقًا على وقتك ومشاركتك في هذه الدراسة المهمّة، مؤكدين أنّ إسهاماتك سيكون لها تأثير إيجابيّ في تطوير النظام الماليّ وتحسينهِ في فلسطين، وسيتمّ مشاركتكم نتائج الدراسة في حال رغبتم.

وتفضّلوا بقَبول فائق الاحترام

الباحث: سليمان المدهون

جوال: 0599522067

sulaimanalmadhoun@gmail.com

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (√) في الخانة المناسبة لكلٍ منَ البيانات الديموغرافية الآتية:

6. الجنس

☐ ذكر ☐ أنثى

7. العمر

☐ 18 – 24 ☐ 25 – 35 ☐ 36 -50 ☐ أكثر من 50

8. المستوى التعليميّ

☐ دبلوم ☐ ماجستير

☐ بكالوريوس ☐ دكتوراه

9. سنوات الخبرة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

10. موقع العمل الجغرافيّ

☐ الضفة الغربية ☐ قطاع غزة

نوع المؤسّسة

☐ فرد ☐ شركة

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الإطار المؤسسي للاستقرار الماليّ

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن رأيك بدقةٍ لكلٍّ منَ البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يحتوي الهيكل التنظيميّ لسلطة النقد على دائرة مسؤولة عن الاستقرار الماليّ في فلسطين.					
2	أحد أهداف سلطة النقد هو الاستقرار الماليّ.					
3	تَضمُّ مجموعة الاستقرار الماليّ بداخل سلطة النقد أقسامًا متنوعة لتعزيز الاستقرار الماليّ وزيادته والسعي لتحقيقه .					
4	يوجد في سلطة النقد قسم متخصّص للرقابة على القطاعات الماليّة غير المصرفية.					
5	تنظمّ سلطة النقد قطاع الصرافة بهدف تعزيز دور هذا القطاع في تحقيق الاستقرار الماليّ.					

المحور الثاني: المستجدات المتعلّقة بتحديث المنظومة التشريعيّة والرقابية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ منَ البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعمل سلطة النقد على تحديث قوانينها لمطابقة المعايير العالميّة.					
2	تُصدِرُ سلطة النقد قوانين جديدة لتقوية الاستقرار الماليّ.					

3	هناك دليل يجب على المؤسّسات الماليّة اتباعه حول الحَوكمة.					
4	تركّزُ سلطة النقد على تحسين إدارة المخاطر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.					
7	يتمّ تحديث الأنظمة والتعليمات المنظّمة لمهنة الصّرافة في فلسطين.					
8	توجّهُ سلطة النقد القطاع المصرفيّ حول مخاطر التغير المناخيّ لأنها ستؤثّر على أعمالهم في المستقبل.					

المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تطوير البنية التحتية الماليّة لمواكبة أخر التطورات الدولية.					
2	هناك وعي من سلطة النقد الفلسطينية بأهميّة الموازنة بين فرص التحول الرقمي من جهة وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى استخدامها من القطاع الماليّ من جهة أخرى.					
3	هناك تطوير مستمرّ على نظام الاستعلام الائتمانيّ الذي يسهم بترشيد قرارات منح الائتمان بناء على تقييم ائتماني دقيق للعملاء.					
4	أنظمة الائتمان الإلكترونية المستخدمة تخفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسن جَودة محفظة الائتمان وفعالية إدارة المخاطر بما ينعكس على الاستقرار الماليّ.					
5	هناك نظام غرفة للتقاص الآليّ الإلكترونيّ بين البنوك.					
6	هناك نظام التسويات الأنية الإجمالية الفورية.					
7	استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) يزيد من الاستقرار الماليّ في فلسطين.					
8	تقدم سلطة النقد عبر موقعها الإلكتروني المساعدة الفورية لتسهيل العمليات للعملاء.					

9	تمّ توجيه المنظّمات الماليّة لإطلاق مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكوميّة الإلكترونية.					
10	هناك نظام مدفوعات إقليميّ لتنفيذ التحويلات الدولية مع الدول العربية.					
11	تشّجعُ سلطة النقد التطبيقات الإلكترونية التي تتبناها المؤسّسات الماليّة نطاق إشرافها.					

المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتمّ استخدام أدوات مختلفة (أصول، رأس مال، سيولة) لتقليل المخاطر النظامية.					
2	تُقيّمُ سلطة النقد المخاطر التي قد تمسّ النظام المصرفي.					
3	توجهُ السلطة قطاع الصرافة لإدارة المخاطر، خصوصًا الأمن السيبرانيّ.					
4	هناك قيود على التركزات الائتمانية حسب العميل، القطاع، الموقع الجغرافيّ.					
5	هناك قيود على المراكز بالعملة الأجنبية.					
6	تهتمّ سلطة النقد بمتطلبات الرأس المال والسيولة.					
7	تعمل السلطة على تعزيز استقرار القطاع المصرفيّ.					
8	تهتمّ سلطة النقد بقوانين رأس المال والسيولة.					
9	القطاع الماليّ غير المصرفيّ مهمّ لسلطة النقد.					

المحور الخامس: الاستقرار الماليّ

يُرجى تحديد إجابتك عن طريق وضع علامة (√) في الخانة التي تُعبّر عن رأيك بدقة لكلٍّ من البنود الآتية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعتمدُ استقرار الماليّ في فلسطين على سياسات الدولة، إجراءات سلطة النقد، ومدى الشفافية في القطاع المصرفي.					
2	تعني الشفافية أنّ سلطة النقد توفّر المعلومات للجمهور.					
3	تُصدِرُ سلطة النقد تقاريرَ عنِ الاستقرار الماليّ.					
4	يتمّ عقد مؤتمرات حول الاستقرار الماليّ.					
5	تتضمّنُ تقارير الاستقرار الماليّ توقّعات للمستقبل.					
6	هناك صفحة عن الاستقرار الماليّ في موقع سلطة النقد.					
7	في حالات الخطر، يصدر بيان صحفيّ عن سلطة النقد .					
8	تنشرُ سلطة النقد اختبارات الضّغط ومؤشّرات السلامة الماليّة.					
9	داخل سلطة النقد هناك لجنة متخصّصة بالاستقرار الماليّ.					

قائمة الجداول

جدول (3.1): يوضّح توزيع أفراد عينة البنوك والمؤسّسات حسب الجنس 76

جدول (3.2): يوضّح توزيع أفراد عينة البنوك والمؤسّسات حسب العمر 77

جدول (3.3): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليميّ 77

جدول (3.4): يوضّح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.....78

جدول (3.5): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب موقع العمل الجغرافيّ 78

جدول (3.6): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة 78

جدول (3.7): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب الجنس 79

جدول (3.8): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب العمر 80

جدول (3.9): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب المستوى التعليميّ.....81

جدول (3.10): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب سنوات الخبرة 82

جدول (3.11): يوضّح توزيع أفراد عينة الصرافين حسب موقع العمل الجغرافيّ.....83

جدول (3.12): يوضّح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المؤسّسة.....84

جدول (3.13): درجات تصحيح مقياس الدراسة.....86

جدول (3.14): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول: الإطار المؤسسيّ للاستقرار الماليّ مع الدرجة الكلية للمحور 88

جدول (3.15): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية مع الدرجة الكلية للمحور 90

جدول (3.16): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية مع الدرجة الكلية للمحور 91

جدول (3.17): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع: إطار السياسات الاحترازية الكلية مع الدرجة الكلية للمحور 93

جدول (3.18): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس: الاستقرار الماليّ مع الدرجة الكلية للمحور.....94

جدول (3.19): معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة، والدرجة الكلية للاستبانة.....95

جدول (3.20): معاملات الثبات لمحاور الاستبانة وفقاً لطريقة ألفا كرونباخ 97

جدول (3.21): معاملات الثبات وفقا لطريقة التجزئة النصفية 98

جدول (4.1): المعيار المعتمد في الدراسة 102

جدول (4.2): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب للإطار المؤسسيّ للاستقرار الماليّ 103

جدول (4.3): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للمستجدات المتعلّقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية 105

جدول (4.4): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية 108

جدول (4.5): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب لإطار السياسات الاحترازية الكلية 110

جدول (4.6): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للاستقرار الماليّ 113

جدول (4.7): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للإطار المؤسسي للاستقرار الماليّ – صرافين 115

جدول (4.8): المتوسّطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للمستجدات المتعلّقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية – صرافين 117

جدول (4.9): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب لتطوير البنية التحتية للنظام الماليّ في سلطة النقد الفلسطينية – صرافين 119

جدول (4.10): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لإطار السياسات الاحترازية الكلية – صرافين 121

جدول (4.11): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبيّ والترتيب للاستقرار الماليّ 123

جدول (4.12): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفَرضيّة الأولى 125

جدول (4.13): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفَرضيّة الثانية 126

جدول (4.14): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفَرضيّة الثالثة 126

جدول (4.15): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفَرضيّة الرابعة 127

جدول (4.16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفَرضيّة الخامسة 128

جدول (4.17): ملخص نتائج أسئلة الدراسة و نتائج اختبار الفرضيات 131

قائمة المحتويات

اقرار ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

ملخّص الدراسة بالعربية ..... ج

ملخّص الدراسة بالإنجليزية ..... ح

الفصل الأول: خلفية الدراسة 1

1.1 المقدمة 2

1.2 مشكلة الدراسة 5

1.3 اسئلة الدراسة 6

1.4 مبرّرات الدراسة 7

1.5 أهداف الدراسة 8

1.6 نموذج الدراسة 10

1.7 فرضيات الدراسة 10

1.8 مصطلحات الدراسة 11

1.8.1 الاستقرار الماليّ 11

1.8.2 الإطار المؤسسيّ 11

1.8.3 المنظومة التشريعية والرقابية 12

1.8.4 البنية التحتية الماليّة 12

1.8.5 إطار السياسة الكلية الاحترازية 13

1.8.6 سلطة النقد الفلسطينية 13

1.8.7 البنك 13

1.8.8 مؤسّسات الإقراض المتخصّصة 14

1.8.9 شركات خدمات الدفع الكتروني 14

1.8.10 شركات الصرافة 145

1.8.11 مخاطر الائتمان 145

1.8.12 السياسية الاحترازية 145

1.8.13 مخاطر التضخم 146
1.8.14 مخاطر اسعار الصرف 146
1.8.15 المخصصات 16
1.9 وصف مجال الدراسة 177
1.10 الخاتمة 17
الفصل الثاني: الإطار النظري 19
2.1 تمهيد 20
2.2 الاستقرار الماليّ 22
2.2.1 مفهوم الاستقرار الماليّ 22
2.2.2 أهداف الاستقرار الماليّ 25
2.2.3 تحدّيات الاستقرار الماليّ 26
2.2.4 العلاقة بين الاستقرار الماليّ والاستقرار الاقتصاديّ 28
2.3 الاستقرار الماليّ في فلسطين 29
2.3.1 دور سلطة النقد في الاستقرار المالي 32
2.4 مؤشّرات السلامة الماليّة في القطاع المصرفيّ 39
2.4.1 مؤشّرات سوق رأس المال 39
2.4.2 مؤشّرات جَودة الأصول 41
2.4.3 مؤشّرات العائد والربحية 45
2.4.4 أبرز المؤشّرات المستخدمة لقياس السيولة 48
2.4.5 المؤشّر الكليّ للاستقرار الماليّ 50
2.5 البنوك المركزية 53
2.5.1 دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي 53
2.6 المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد 58
2.6.1 قطاع البنوك 59
2.6.2 قطاع الاقراض المتخصص 60
2.6.3 قطاع الصرافة 60

2.6.4 قطاع شركات خدمات الدفع الكتروني.....61
2.7 الدراسات السابقة 62
2.7.1 التعليق على الدراسات السابقة.....67
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات 72
3.1 تمهيد 73
3.2 منهج الدراسة.....73
3.3 مجتمع الدراسة 74
3.4 عينة الدراسة 75
3.5 التحليل الوصفي لعينة الدراسة 76
3.5.1 العينة الخاصة بالعاملين في البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصّصة وشركات خدمات الدفع 76
3.5.2 العينة الخاصة باصحاب محلات الصرافة 79
3.6 أداتا الدراسة.....85
3.6.1 خطوات بناء الاستبانة وتطبيقها 85
3.6.2 صدق الاستبانة وثباتها.....86
3.7 ملخّص الفصل.....99
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها واختبار الفَرضيّات 100
4.1 تمهيد 101
4.2 المعيار المعتمد في الدراسة.....101
4.3 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وتفسيرها 102
4.3.1 الإجابة عن أسئلة الدراسة.....103
4.4 اختبار الفَرضيّات 124
4.5 ملخّص نتائج الدراسة ومناقشتها.....129
4.6 ملخّص الفصل.....134
الفصل الخامس: الخاتمة والتوصيات 135
5.1 المقدمة 136
5.2 أبرز نتائج الدراسة.....136
5.3 الاستنتاجات 137

5.4 توصيات الدراسة 140
5.5 اقتراحات لدراسات مستقبلية 142
5.6 خاتمة الدراسة 143
قائمة المراجع 145
المراجع العربية 145
المراجع الأجنبية 148
الملحق رقم (1): النسخة الأولية للاستبانات 150
الملحق رقم (2): أعضاء لجنة التحكيم 165
الملحق رقم (3): النسخة النهائية للاستبانات 166
قائمة الجداول 180
قائمة المحتويات 182